

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۳۰۲

خانه مجلس شورای اسلامی

الماء
طرس

2327

Answers



حصار دہلیت ۵

264

14

2

7

35

Δ

5.

Y

 γ

b.

□
الحمد لله

5-1

2

3

3

Δ

4

✓

4

१

2

1

2

3

3

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

کتاب: المصطفی المادنی

کتب خط

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۱۶۲۳۲

۵۷/۳۹۷

۵۴
۵۳
۵۲
۵۱
۵۰
۴۹
۴۸
۴۷
۴۶
۴۵
۴۴
۴۳
۴۲
۴۱
۴۰
۳۹
۳۸
۳۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب المصنف المراجع

مؤلف تحت خط

مترجم

شماره قفسه

۱۶۲۳۲



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

۲۰۷/۲۹۷

لب
 الحمد لله الذي صرفت في عظمته عبادة العالدين ^{وخصيت}
 عن شكر نعمته السنة العالدين ^{وخصيت} عن وصف كماله
 انك والعالين ^{وخصيت} عن ادراك جلاله ابصار العالين
 ذلك الله ربكم لا اله الا هو فادعوه مخلصين له الدين ^{وخصيت}
 الله على اكرم المرسلين وسيد الاولين والاخرين محمد خاتم
 النبيين ^{وخصيت} على عترته الطاهرين وذريته الاكرمين صلوات
 تقصم ظهور المحمدين وترغم نفوس الجاهدين **انما بعد**
 فاق في موردك في هذا المختصر خلاصة المذهب المعتبر بالفاظ
 محترمة وعبارة محترمة تظفران بنجيبه وتوصلوا المشغبة
 وانهم وركن
 فايزة

مقتصر على ما بان في سبيله ووضح في دليله فان احللت فطنتك
في معانيه واجلست رؤيتك في معانيه كنت حقيقا ان تقو
الطلب وقعد من حامل المذهب وانا امثال الله في ذلك الامداد
بلا سعاد والارشاد الى المراد والتوفيق للتداهة والهمة من الخلال
في الارادة انة اعظم من افادوا كرم من سئل فجاد **كتاب**
الطهارة واركب اربعة اولا في المياه والنظر في المطلق و
المضاف والاسرار اما المطلق فهو في الاصل ظاهر ومظهر يرفع
الحدث ويزيل الخبث وكله بجهر باستيلاء النجاسة على الجواد
صافه ولا يشغل الحادى منه بالملاقات ولا الكثير من التراكيد حكم
ماء الختام حكمه اذا كان له مائة وكذا ماء الغيث في حاله
وبجهر القليل من التراكيد بالملاقات على الاصح وفي تقدير الكثرة
روايات اشهرها الغمائن وطل وفره التيقان بالعراق
وفي نجاسة ماء البئر بالملاقات قولان اظهرها التقيين
لموت البعير والقود ايضا بالشمس ماؤها اجمع وكذا قال الثلاثة
مفسر

و در اصطلاح
الطهره و البته بعضی گفته اند
فوق الاصطلاح الکتابیه

فالسكوت الحق به السخ الفقلع والمق والدماء الثالث فان
غلب الملة تراوح عليها قوم اثنا انان يوما ولموت الحمار والغل
كرو كذا قال الثلث في الفرس والبقره ولموت الامتنان سبعون
دلو والعدنة عشرة فان ذابت فاربعون او خمسون وفي
الدم اقول المروي في دم ذبح الشاة من ثلثين الحاربعين
وفي الفليل دلاء يسيرة وينزع لموت الكلب وشبهه اربعون
وكذا في بول التجل الحق الشيفان بالكلب موت القلب والارب
والشاة وروى في الشاة سبع او عشرة والسنور اربعون وفي
سبع ولموت الظير واغتسال الجب سبع وكذا الكلب لو خرج حيا
وللقارة ان تفسفت وان شفت ولا فتلت وقيل دلو واحد
وكذا في العصفور وشبهه ولو غرقت النجاسة ماؤها نزع
كله ولو غلب الماء فالاولى ان ينزع حتى يزول البقية ويستوفي
المقدرة ولا يغفل البئر بالبلوعة وان تقارب ما لم يتصل نجاستها
لكن يستحب تباعدها قد خسران فربما ان كانت الارض صلبة

او كان

او كانت البئر فوقها ولا فسج واما المصنف في هذا الاثنا وله
الاسم باطلاقة ويصح صليبه عنه كالمعصر من اجسام المصنف
والمزوح بما يسلبه الاطلاق وكذا طاهر لكن لا يرفع حدنا وفي
طهارة محل الخبث يقولان احصهما المنع ونجس بالملاقات
وان كثر وكل ما يانج المطلق ولم يسلبه الاطلاق لا يخرج
عن افادة التطهير وان غير احدا وصافه وما يرفع به الحد
الا صغر طاهر مطهر وما يرفع به الا كبر طاهر وفي رفع الحد به
ثانيا قولان المروي المنع وفي ما يزال به الخبث اذا بقية النجاسة
قولان اشبههما التنجيس عد الماء الاستنجاء ولا يغسل فيها
الحمام الا ان يعلم خلوها من النجاسة ويكره الطهارة بماء النجس
بالشمس في الابنية وبماء النجس بالنار في غسل الاموات واما
الاساءة فكلها طاهر عد الكلب والخنزير والكافر وفي سوء ما
لا يוכל لحمه قولان وكذا في سوء السوخ وكذا ما اكل الخبيث مع
خلق موضع الملاقات من عين النجاسة والطهارة في الكل يظهر

وفي نجاسة الماء بما لا يدرجه الظرف من الدم قولان احوطهما
 القياس ولو تجزأ احد النابين ولم يتعين اجتناب ماؤهما
 وكل ماء حكم بنجاسة لا يجزأ استعماله ولو اصاب طمره الى
 الطهارة يتم الزكس الثاني في الطهارة المائية
 وهي وضوء وغسل والوضوء يستدعي بيان الامور الاقل
 في وجوبه وهي خروج البول والغائط والبرج من الموضع المعتاد
 والنوم الغالب على الحاستين والاستحاضة القليلة والزبل
 العقل وفي من يلحق التدبر وباطن الاحليل قولان اظهرهما
 انه لا ينقص الثاني ادا بالخلوت والواجب ستر العورة ومحرم
 استقبال القبلة واستدبارها ولو كان في الابنية على الاشهر
 ويجب غسل مخرج البول ويتعين الماء لازالته لا غير واقل
 ما يجزئ مثلاً ماء على الحشفة وغسل مخرج الغائط بالماء
 وحده الانقاء وان لم يتعد المخرج تحت بين الاجزاء والماء
 ولا يجزئ اقل من ثلاثة اجزاء ولو نقي بما دونها ويستعمل ^{الترقية}

بدل الاجزاء ولا يستعمل العظم ولا الزوت ولا الحجر المستعمل وسننها
 تغطيت الرءس عند الدخول والشمسية وتقديم الرجل اليسرى
 والاستبراء والدعاء عند الدخول وعند النظر الى الماء وعند الاستبراء
 استبراء وعند الفراغ والجمع بين الاجزاء والماء والاقتدار على
 الماء دون الاجزاء وان لم يتعد المخرج وتقديم الرجل اليميني عند
 الخروج ويكره الجلوس في المشايخ والشوارع ومواقع اللعنات
 الاجزاء والشرقة وفي التزاول استقبال الشمس والقمر والبول في
 الارض صلبة وفي موطن الهوام وفي الماء جارياً وساكناً ^{استقبال}
 التوجه به والاكل والشرب والسواك والاستبراء باليمين وباليمنى
 وفيها ما ختم عليه اسم الله تعالى والكلام لا يذكركم الله تعالى والفرقة
 الثالث في الكيفية والفروض سبعة التي هي مقارنات لغسل
 الوجه ويجوز تقديمها عليه عند غسل اليدين واستدامة
 الحكماء حتى الفراغ وغسل الوجه وطول من مضى الشعر والذيق
 وعرضه ما اشتملت عليه الابهام والوسطى والخنجر غسل

لما استرسل من الحية ولا تخليلها وغسل اليدين مع الم
 فتيقن مبتدأ بهما ولو تكس فتولان اشبههما انه لا يجزى
 واقل الفصل ما يحصل به مستناه ولو دهننا ومسيح مقدم
 الراس ببقية البلبل بما يمتي مسحاً وقيل قاله ثلثة اصابع
 مضموته ولو استقبل قاله ثلثة الكراهية ويجوز على الشعر
 او البشرة ولا يجزى على خايل كالعنقه ومسح الخليل الكعبين
 وهما قبايح القدم ويجوز منكوساً ولا يجوز على خايل
 من خف وغيره لا الضرورة والترتيب يبدأ بالوجه ثم
 باليمنى ثم باليسرى ثم بالرأس ثم بالرجلين ولا ترتيب فيهما
 والمواالة وهما يكمل طهارته قبل الجفاف والفرغ من الفصل
 مرة والثانية سنة والثالثة بدعة ولا تكرر في المسح
 ويجزى ما يمنع وصول الماء الى البشرة كالحنا ثم وجوباً
 ولولم يمنع حركه استحباً بالجبا ترنزع ان امكن ولا مسح
 عليها ولو في موضع الفصل ولا يجوز ان يولى وضوءه غيره

اختيار

اختياراً ومن دام به التماس صلي كذا قيل يتوضى لكل
 صلاة وهو حسن وكذا الميطون ولو فحش الحدث في الصلاة
 توضى وبني والتدين عشرة وضع الاء على اليدين والاغتراب
 بها والشمية وغسل اليدين مرة للثوم والبولورين للفا
 قبل الاغتراف المضمضة والاستنشاق وان يبدأ الخيل
 بظاهر ذراعيه والمرءة بباطنها والذراع عند غسل الاعضاء
 والوضوء بمد والشواك عنده ويكره الاستعاذه فيه والتمديد
الراعي في الاحكام فمن تيقن الحدث وشك في الطهارة او تيقنهما
 وجعل لك آخر تطهر ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث
 او شك في شئ من افعال الوضوء بعد انظر اتي به وبما جهك
 ولو تيقن ترك عضو الى به على الخالين وبما بعد ولو كان
 مسحاً ولو لم يبق على اعضائه نداه اخذ من الحبة واجفانه ولو
 لم يبق نداه استأنف الوضوء ويعيد الصلاة لو ترك غسل
 الخرجين ولا يعيد الوضوء ولو كان الخارج احد المحدثات غسل

منه على الطهارة ولو كان وصل انفراده

عشر في أيام واقلة ثلثة فلورات يوما او يومين فليس حيضا ولو طلت ثلثة في جملة عشرة فقولان المروية حيض والمأين
الثلثة الى العشرة حيض وان اختلفت لونه ما لم تعلم ان القعدة
او قرح ومع ثبوت العشرة ترجع فوات الغادات اليها والمبتلة
للمضطرة ترجع الى التميز ومع فقد ترجع المبتلة الى عادتها ^{فيها}
واقراها فان لم تكن او كنت مختلفات رجعت هي والمضطرة
الى التواليات وهي ستة من كل شهر او سبعة او ثلثة من شهر
وعشرة من آخر وثبتت العادة باستواء شهرين في أيام روية
الدم ولا تثبت بالشهر الواحد ولورات في أيام العادة صغيرة
وقبيلها او بعدها بصفة الحيض ونحوها العشرة فالترجيع للعادة
وفيه قول آخر وتقرن ذات العادة الصلوة والصوم بروية
الدم وفي المبتلة والمضطرة ترد والاحتياط للعادة او الى
حق يقين الحيض وفات العادة مع الدم تستظهر بعد عادتها
بيوم او يومين ثم تعلم بما تعمل المستأضة فان استمرت لا فضت

القول

القول واقلة الطهر عشرة ولا حد لا كثره وانما الاحكام فلا ينعقد
لها صلوة ولا صوم ولا طواف ولا يرفع لها حدث ويحرم عليها
دخل المساجد الا اجتنابا زاعدا للنجس ووضع ثوب فيها على
الاظفار وقراءة الغرام ومركبات القرآن ويحرم على زوجها وطبا
منها موضع الدم ولا يقع طلاقها مع دخولها وحضوره ويجب
عليها الغسل مع النقاء وقضاء الصوم دون الصلوة وهل يجوز
لها ان تسجد لو سمعت التسمية الا شبه نعم وفي وجوب الكفارة
بوطيها على الزوج روايتان احوطهما الوجوب وهي دينار
في اقل ونصف في وسطه وسبع في آخره يستحب لها الوضوء
كل فريضة وذكر الله في صلاتها بقدر صلواتها او يكون لها النضأ
وقراءة ما عدا الغرام وحمل النصف والسر جامد ولا يستباح منها
بما بين الترة والركبة وطبها قبل الغسل واذا احاضت بعد
دخول الوقت ولم تصل مع الامكان قضت وكذا ادركت من الغرض
الوقت فقد الطهارة والصلوة وجبت اداء ومع الاهال قضاء

وقيل بكرة ان يجعل على بطنه حديد القاني الضليل وفروضة
ازالة النجاسة عنه وتغسله بماء التدرثم بماء الكافور ثم
بالقراح مرتين كغسل الجنابة ولو تعدد التدرثم والكافور كغسل التدرثم
بالقراح وفي وجوب الوضوء قولان والاستنجاب اشبه ولو خيف
من تغسله فانه يجده تيمم وسنه ان يوضع على مرتفع موحجا
الى القبلة مطلقا لا يفتق حبيبه فينزعه فويبر من تحته ويستقر
وتلين اصابعه برؤوسه ويغسل رأسه وجده برغوة التدرثم
فوجهه بالخرس ويغسل يديه ثم يشق راسه لامين ويغسل
كل عضو منه ثلاثا في كل غسلة ويغسل بطنه في الاولين ^{الثلث}
ويغسل الفاسل على عينية ويحفر الماء حفيرة وينشف بثوب
ويكره اتقاده وقص اظفان وترجيل شعره وجعله بين رجلي
الفاسل وارسل الماء في الكنيف ولا بأس بالماء بعد الثالث
الكفن والواجب منه ميزر وازار وقيص مما يجوز الصلوة
فيه للرجال ومع الثوب تجزى القفانة واما ساجد ^{بالكفا}
^{الرسد}

وان قل والشعر ان يغسل الفاسل قبل كفينه او يتوشا
وان يزداد للرجل حبة منية عبرية غير مطبوخة بالذهب
وخزقة الخنزير وغمامة تنقي عليه محتكاً يخرج طفاخ
العامر من الختان ويلقيان على صدره ويكون الكفن
قطنا ويطيب بالترريق ويكتب على الجبين والقيص و
القفانة والخرق يدين فلا يشهد ان لا اله الا الله وان
محمد رسول الله ويجعل بين اليد قطن وتزاد للرجل القفانة
واخرى لشدها ونظا وتبدل بالعمامة قناعا ويصحب
الكافور باليد وان فضل عن المساجد التي على صدره
وان يكون درهما او اربعة دراهم واكمل ثلث غزيرها
وتلفا ويجعل معه جريدتان احدهما من جانب اليمين
وان يقيعه وازان والاخرى مع رقعة جانب اليمين
يلصقها بجعله ويكونان من الفضل وقيل فان فقد من التدرثم
والافن الخلاق والافن غيره من الشجر الرطب ويكون
بل الخنزير بالترريق وان يعمل لما يتبدل من الاكفان اكلام
^{من}

وان يكفن في التواد وتجيز الاكفان او تطيب بغير الكافور
والتراب او يكتب عليه بالتواد وان يجعل في مع الميت
او يصنع شيء من الكافور وقيل بكرة ان يقطع الكفن بالماء
فيه الزايع الذين والفرش مواراة في الارض على جانب الايمن ^{في} ^{من} ^{القبلة}
الى القبلة ولو كان في الجوف وقد رقت القتل او جعل في وعاء
فارسل اليه ولو كانت ذمية طاملا من مسلم قتل ذمت
في مقبرة المسلمين يستبرئ بها القبلة اكراما للولى وسنة
اتباع الجنائز او مع جنازتها وترى بها وجه القبر قد رقت
او الى التربة وان يجعل الحد وان يخفى النازل اليد ويحل
انذاره ويكشف راسه وبعد غواضه نزوله ولا يكون ^{في} ^{القبلة}
الا في المرة ويجعل الميت عند جيل القبر ان كان من قبل القبلة
ان كانت امرأة وينقل مرتين ويصير عليه وينزل في الثالثة
سابقا راسه والمرة عرجا ويجعل عند كنفه ويلقنه الى
ويجعل معه تراب ويخرج للحن ويخرج من قبل جليده ويصير
الحاضرون بظهور الاكف مسترجعين ولا يصير في الرتم

القبلة في التواد

ثم يطم القبر ولا يوضع فيه من غير تراب ويرفع مقدار اربعة
اصابع مرتقا ويصير عليه الماء من راسه ودوا كان فعقل
ما وجب على وسطه ويضع الحاضرون الايدي عليه مرتحين
ويلقنه الولى بعد انظر منهم ويكره فتر القبر بالساج الاخ
الحاجة وتخصيصه وتجديد يد ودفن الميتين في قبر واحد
ونقل الميت الى عهد بالموثرا الى المشاهدة المشرقة ويلحق
بهذا الباب مسائل الاولى كفن المرأة على زوجها ولو كانت
له اهل بالثاني كفن الميت من اصل تركته قبل الذي الوصية
الثالثة لا يجوز دفن القبر ولا نقل الموتي بعد دفنهم الرابعة
التشييد اذا مات في المعركة الامام لا يفتل ولا يكفن بالصيل
عليه ويدفن بشيابه ويترى عند المنيان والفرد والخاصة
اذا مات وللملأمل قطع واخرج ولومات هي دور شق فيها
من الجانب الايسر واخرج وفي رواية يحاط بطمها الشادسة
اذا وجد بعض الميت وفيه الصدف لو وجد كله وان لم يوجد
العقد غسل وكفن ودفن ما فيه عظم لفت في حفرة ودفن

ما خلا من عظم قال الشيخان ولا يقتل النقط الا اذا استكمل
شهورا اربعة ولو كان لدونها لقت في خمره ودفن التابعة
لا يقتل الرجل الا الرجل وكن المرأة ويقتل الرجل بنته
سنتين مجزده وكذا المرأة ويقتل الرجل عاومه من وراء النيا
وكذا المرأة القائمة من مات تحتها كان كالحمل لكن لا يترتب
الكافور التاسع لا يقتل الكافر ولا يكتف ولا يدفن بين قفا
المسلمين العائس ولو قفى كفن الميت نجاسة غسلت ما لم يطرح
في القبر وقضت بعد جملته فيه التاسعة من غسل من ميتا وجب
الغسل من الميت الا دمي بعد برده وقبل تطهيره بالغسل على
الظاهر وكذا يجب الغسل بمسح قطعة فيها عظم سواء أمتيت
من حي وميت وهو كغسل المائض اما المندوب من الاغتسال
فالشهور وغسل الجمعة ووقت ما بين طلوع الفجر الى الزوال
ساقط وكل من الزوال كان افضل واقل ليلة من شهر رمضان وليلة
التصنف من ليلة سبع عشرة منه وستة عشرة واحدى
عشرين وثلاث وعشرين وليلة الفطر ويومى العيدين والعرفة

بسم الله الرحمن الرحيم

وليلة النصف من رجب ويوم المبعث وليلة النصف من شعبان
ويوم الغدير ويوم المباهلة وغسل الاحرام وزيارة النبي
ولا تتم عليهم السلام ولقضاء الكسوف والخسوف وللتوبة لصلوة
الحاجة والاستحانة ولدخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة
والمدينة والمسجد النبوي صلى الله عليه وآله وغسل المولود
الترتيب الثالث في الطهارة القرآنية والنظر في اورد اربعة
الاول شرط التيمم عدم الماء او عدم الوصلة اليه او حصول
مانع من استعماله كالبرد والمرض ولولو لم يوجد الا ابتداءا وجب
وان كثر القن وقيل ما لم يضر في الحال وهو اشبه ولو كان معه
ماء وخشى العطش تيمم ان لم يكن فيه سعة عن قدر الضرورة
وكذا لو كان على جسد نجاسة ومعه ماء يكفيها لا زالت النجاسة
او الوضوء وكذا بعد ماء لا يكفيها لطهارة واذالم يوجد
الميت ما يتييم كالحصى العاخر الثاني ما يتييم به وهو التراب الخالص
دون ما عساه من المنسحقه كالاشنان والذيق والمعادن
كالهمل والخرابج ولا بأس بارض النور والجص ويكره بالتحفة

بسم الله الرحمن الرحيم

والرمل وفي جوار التيمم بالحجر تردد بلجواز قال الشيخان مع
 فقد ائتمروا بغير التيمم واللبس في التيمم ومع فقد
 بالوطئ الثالث في الكيفية ولا يصح قبل دخول الوقت ويصح مع
 تضيق وفي مقدم السعة قولان احوطهما التأخير وهل
 يجب استيعاب الوجه والزاوية باليمين في روايات اشهرها
 اختصار الميم بالجهة وظاهر الكفين وفي عدة القربات
 اقوال احوطها للوضوء ضربته للفصل انسان والواجب فيه
 التيمم واستدامه حكمها والترتيب ببدل مسح بالجهة ثم بظاهر
 التيمم ثم بظاهر اليسرى الرابع في احكامه وهي ثمانية الاول
 لا يعيد المصل سيمه ولو بعد الجنب لم يجز التيمم بالمخيت
 التلف فان خشي تيمم وصلى في الاعادة تروكا لاسباده
 لا يعيد كذا من احديث في الجامع ومنع الاحتكام يوم الجمعة
 تيمم وصلى في الاعادة قولان الثاني يجب على من فعل الله
 الطلبي في الحزنة غلوة سهم وفي التيمم غلوة سهمين فان
 اخل بالطلب تيمم وحصل ثم تيمم ويوجد الماء تطهر مطلقا

واذا فعل الثالث لو وجد الماء قبل شروعه تطهر لجماعا
 ولو كان بعد فراغه فلا اعادة ولو كان في اثناء الصلوة
 فقولان اصحهما البناء على تكبيرة الاحرام الرابع لو تيمم
 الجنب ثم احدث ما يوجب الوضوء اعادة لا ملامس
 الخامس لا ينقض التيمم الا ما ينقض الطهارة المائية وجوز
 الماء مع التمكن من استعماله السادس يجوز التيمم لصاوة
 الجنان مع وجود الماء ندبا السابع اذا اجتمع ميت ومحدث
 وجب فيها الماء وكفى احدهم تيمم لمحدث وهل يختص به
 الميت او الجنب في روايات اشهرها انه يختص به الجنب
 الثامن روى في تيمم واحد في الصلوة ووجوب الماء
 قطع وتطهر وانما ونزلها الشيخان على النسيان الركن التاسع
 في الجنائز والنظر في اعدادها واحكامها وهي عشرة البول
 والغايط مما لا يוכל لحمه ويندرج تحته الحالا والمقرو
 الميتة مما لا نفس سائلة وكذا الدم والكلب الحنزي
 والكافر وكل مسكر والفقاع وفي خمسة عرق الجنب من الحرام

وعرق الابل الجلاله ولعاب المسوخ وزرق الدجاج والغلب
والارنب والبقاع والوزغ واختلاف الكراهية اظهر
واما احكامها فثلاثة الاول كل نجاسات نجس ازاله فليطهر
او كثيرها عن التوب والبدن عدلتم فقد عفى عما دون
الدينهم سعة في الصلوة ولم يعف عما زاد عنه وفيما بلغ
قدرا لدمهم مجتمعا فيه روايتان اشهرهما وجوب الازالة
ولو كان متفرقا لم يجز ازالته وقيل يجب مطلقا وقيل
بشرط التقاض الشافي دم لم يفيض يجب ازالته وان قل
ولحق التقي بدم الاستحاضة والنقاس وعفى عن الدم الفرج
والجروح الذي لا يرى فاذا رقى اعتبر فيه سعة الدم
الثالث يجوز الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه منفردا مع
النجاسة كالسكدة والجورب والقلنسوة الرابع غسل الثياب
والبدن من البول مرتين الا في بول الصبي فانه يكفي صب
الماء عليه ويكفي ازاله عين النجاسة وان بقي اللون والرائحة
الخامس اذا علم موضع النجاسة غسل وان جهل غسل كل ما يحتمل

فيه الاستبراء ولو غير احد التوبين ولم يعلم عنده صلى الصلوة
الواحدة في كل واحد مرة وقيل يطسرها ويصلي على راسها
الثاني اذا لاقى الكلب او الخنزير او الكافر ثوبا او جسدا
وهو رطب غسل موضع الملاقات وجوبا وان كان يابسا
رش التوب بالماء السابع من علم النجاسة في ثوبه او بدنه
وصلى غامدا غامدا في الوقت وبعد ولو نسي في حال الصلوة
فقطيان اشهرهما انه عليه الاعادة ولو لم يعلم وخرج
الوقت فلا قضاء وهل يعيد مع بقائه الوقت فيه قولان اشهرهما
انه لا اعادة ولو رأى النجاسة في ثناء الصلوة ازالها واكمل
او طرح عند ما هي فيه الا ان يقتصر ذلك الى ما يأتى في الصلوة
فيطهرها الثامن المرتبة للقبول ان لم يكن لها الا ثوب واحد
اجتزأت بغسله في اليوم والليلة مرة التاسع من لم يتمكن من
من تطهير ثوبه الكمامه وصل على راسه ولو منع مانع صلى فيه
وفي الاعادة قولان اشهرهما انه لا اعادة العاشر الشمس اذا
جفت البول او غيره من الارض والى الخمر نجاسة للصلوة

في الارض
في الخمر

عليه وهل تطهر النائم الحائض الأشبه نعم وتطهر الأرض
 بالطريق والقدم مع زوال الغساسة وقيل في الذنوب يلق
 على الأرض العجسة بالبول أنها تطهر مع بقا ذلك الماء على
 طهارته ويلحق بذلك التطهر في الأواني ويحرم منها استعمال
 الأواني الذهبية والفضة في الأكل والشرب وغيره وفي النقص
 قولان أشبهها الكراهية وأواني المشركين طاهرة ما لم يعلم
 نجاستها بمباشرة لم وبملاقات نجاسة ولا يستعمل من الجلود
 إلا ما كان ظاهرا في جوفه مذكرا ويكون بها لا يوصله حتى
 يدغ على الأشبه وكذا يكره أن أواني الحرم ما كان خيرا أو
 ويفصل الأنا من الولوغ الكلب ثلثا أو ليصن بالتراب
 على الأظفار من الحرم والفائدة تلك التسع أفضل ومن غير ذلك
 مرة والثالث أحوط ومن الغفر يسبحا **كتاب الصلوة**
 والنظر في المقدمات والمقاصد والمقدمات سبع الأولى
 في الأعداد والواجبات تسع الصلوة للمؤمن وصلوة للمعسر
 والعبد والكنسوف والزلزلة والآيات والطواف والامساك

وما يلزم إلا أن يندد وشبهه وما سواه مسنون الصلوة
 الخمس سبع عشرة ركعة في الحرم وأحدى عشرة ركعة في غيره
 ونوافلها أربع وثلاثون ركعة على الأشهر في الحرم ثمان الظهر
 قبلها وكذا العصر وأربع المغرب بعد ما وبعد العشاء ركعتان
 من جلوس بعد أن بواحدة وثمان الليل ركعتان الشفق ركعة
 الوتر وركعتان للنفقات ويسقط في السفر نوافل الظهرين
 وفي سقوط الوتر قولان ولكل ركعتين من هذه النوافل
 تسلم تشهد والوتر بانفراد الثانية في المواقيت والتطهر في
 قدرها ولو أحقها أما الأول فالزوايات فيختلفة و
 محلها اختصاص الظهر عند الزوال بمقدار أدائها ثم
 يشترك الفريضة في الوقت والظهر مقدمة حتى يفي الفريضة
 مقدارا إذا العصر فيختص به ثم يدخل وقت المغرب فإذا مضى
 مقدارا إذا اشترك الفريضة والمغرب مقدمة حتى يفي
 الانتصاف الليل مقدارا والعشاء فيختص به وإذا طلع الفجر
 الصادق دخل وقت صلوة ثم امتد حتى طلع الشمس وقت نافلة

الظهر من حين الزوال حتى يصير الوقت على قدمين ونافلة
 العصر إلى أربعة أقدم ونافلة المغرب بعدها حتى تذهب
 الحمرة المغربية وركعتاه المغربيتين تمتد بامتداد الغشاء وركعة
 الليل بعد انقضاءه وكلما قرب من الجرح كان افضل وركعتاه
 الجرح بعد الفراغ من الوتر وتأخيرهما حتى تطلع الفجر الاول
 افضل ويمتد حتى تطلع الحمرة وأما اللوح حتى تسائل الأولى
 يعلم الزوال بزيادة الظل بعد انتقائه او بجبل الشمس إلى الجأ
 الأيمن من يستقبل القبلة ويعرف الغروب بذهاب الحمرة المغربية
 الثانية قبل لا يدخل وقت المساء حتى تذهب الحمرة المغربية
 ولا يصح قبله إلا مع العذر ولا يظهر الكراهية الثالثة لا تقدم
 صلاة الليل على الانتصاف إلا لثابت يمنع دطوبة راسه أو
 وقضاءها افضل الرابعة إذا تلبس بنافلة الظهر ولو ركعت
 ثم خرج وقتها اتعها مقدمة على الفريضة وكذا نافلة العصر
 أما نوافل المغرب ففي ذهاب الحمرة ولم يكملها بلاء بالغشاء
 الخامسة إذا طلع الفجر الثاني فقد فانت النافلة عند ركعتي

الفجر ولو تلبس من صلاة الليل بأربع ركعات بها الصبح ما لم يخش
 فوات الفجر ولو كان التلبس بما دون الأربع ثم طلع الفجر
 بلاء الفريضة وقضى نافلة الليل السادسة تصلي الفريضة
 الأداء وقضاء ما لم يتحقق الحاضرة والنوافل ما لم يدخل وقت
 الفريضة المتابعة بركعتي ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وعند
 غروبها وقبيلها نصف الليل وبعد الصبح والعصر والنوافل ^{التي}
 المركبة وما لم يربب الثامنة افضل في كل صلاة تقدم بها
 في اول وقتها لا ما احتشد في مواضعه ان شاء الله التاسعة
 اذا صلح طائفة دخول الوقت ثم تبين الوهم غدا لا ان يدخل
 الوقت ولما يتم وفيد قول اخر الثالثة في القبلة وهي الكعبة ولو قبل التسليم
 مع الامكان فلا تجزئها وان بعد وقيل هي قبلة لاهل المسجد
 والمبعد قبلة من صلى في الحرم والحرم قبلة لاهل الدنيا وفيد
 ضعف ولو صلى في وسطها استقبال أي جدرانها شاء ولو صلى
 على سطحها ابرز بين يديه شيئا منها ولو قليلا وقيل يستلحق
 ويصلي موقفا إلى البيت المعمور وتوجهه اهل كل اقليم إلى سمت

الركن الذي يليه فاهل الشرق يحولون المشرق الى الكعبة لا ينزل
والمغرب الى اليمين والحدود خلف المنكب اليمين والشمس عند
الشرق والمغرب لطرف الحاجب اليمين مما يلي الانف وقيل
يستحب التماس اهل الشرق عن سمتهم قليلا وهو بناء على انه
ترجمهم الى الحرم واذا فقد العلم بالجهة والظن صلى الفريضة
الى اربع جهات ومع القزوة او ضيق الوقت يصلي الى اى
جهات شاء ومن تركه الاستقبال عمدا عاذا في الوقت وبعده
ولو كان ظانا او ناسيا وتبين الخطا لم يعد مكانه الى الشرق
والمغرب ويجوز الطائفة ما صلا الى المشرق والمغرب في وقت
لا يخرج وقته وكذا لو استدبر القبلة وقيل يصيد وان خرج
الوقت ولا يقبل الفريضة على الرحلة اختيارا او حصر في
الثأفة سفر حيث توجهت الرحلة الرابعة في ايام الحجة
لا يجوز الصلوة في جلد الميت ولو دبح وكذا ما لا يؤكل لحمه
ولو ذك ودينغ ولا في صوفه وشعره ووبره ولو كان قطنيا
او نكدا ويجوز استعماله لاقى الصلوة ولو كان مما يؤكل لحمه لكان

في الصلوة وغيرها وان اخذ من ميتة جزاء او مع غسل شئ
الا يقال تنقا ويجوز في الحزب الحرام المغشوش بوبر الارانب
والقنابل وفي فرو السجاب قولان اظهرهما الجواز وفي القنابل
والارانب روايات اشهرهما المنع ولا يجوز الصلوة في الحرب
الحق للرجال الا مع القزوة او في الحرب وهل يجوز للقضاء من
غير ضرورة فيه قولان اظهرهما الجواز وفي النكحة والقنشق
من المبرر تردد اظهره الجواز مع الكراهية وهل يجوز الركوب
عليه والافتراش فيه تردد المروى نعم ولا باس بواب
مكشوف به ولا يجوز في ثوب مضموم مع العلم ولا فيما يستتر
ظهر القدم ما لم يكن له ثاق كالحنف ويستحب في النعل العربية
ويكره في الثياب السود ما عدا العمامة والخف وفي الثوب الذي
يكون تحته بزاز ارباب والقنابل او فوقه وفي ثوب واحد
للرجال ولو حكم ما تحت له يجوز وان ثابتر فوق القميص وان شغل
القائمة وفي ثيابه لاحتك لها وان ثابتر بغير رداء وان يصعب
معه حديد ظاهر وفي ثوب يثم صاحبه وفي ثوب فيه تماثيل

او خاتم فيه صورة ويكره المرأة ان تصلي في حلق المصون او ^{مستند}
 ويكره للرجل اللثام وقيل يكره في قيام مشدود والاف في الحرب مسائل
 ثلث الاولى ما يقع فيه الصلوة يشترط فيه الطهارة وان يكون
 ملوكا او ثانيا في الثانية يجب للرجل ستر قبله وستر
 ما بين السرة الى الركبة افضل وستر جميع جسده مع الزواجر الى
 قصه المرقع الا في درع وخمار سائر جميع جسدها عدا الوجه والكفين
 وفي العقد من ردو واشبهه للجوار والامة والتبعية تجزيان
 بستر الجسد وستر الاراس مع ذلك افضل الثالث سجود الاستار
 في الصلوة بكل ما يستر العورة كالخيش وورق الشجر والطين
 ولو لم يجد سائر اصابه اياها قائما موميا اذا امن من الظلم
 مع وجوده يصلي حال الساموميا للركوع والتجود الخامس في مكان
 المصلي يصلي في كل مكان اذا كان مباركا او ثانيا في الثانية لا يقع
 في المكان المفضوب مع العلم وفي جوار صلوة المرأة الى الجانِب
 المصلي لان احدهما المنع سواء صلت بصلوته او منفردة محروبا
 كانت او اجنبية والاخر الجواز على اية ولو كان بينهما الوفاة

عشرة اذرع فصاعدا او كانت متاخرة عند ولو عبط الجسد تحت
 صلواتها ولو كانا في مكان لا يمكن فيه التباعد صلى الرجل او لا
 ثم المرأة ولا يشترط طهارة موضع الصلوة اذا لم يعلل نجاسته
 ولا طهارة مواضع المساجد على موقع الجبهة ويستحب صلوة
 القريب في المسجد الا في الكعبة والتنافر في المنزل الى ذكر الصلوة
 في الحمام وبهوت الفايظ ومباركة الابل وساكن الفل في مرابط
 حبل والبغال والحمير وبطن الادوية وارض التجود والشجر اذا لم
 يتمكن جبهة من التجود وبين المقابر لا مع حبل وفي بيت الجوس
 والتميران والحمير وفي جواد الطريق وان يكون بين يديه نار موقدة
 او مصحف مفتوح او حائط يتر من الوعد والباس والبيع والكناس
 وماربض الغنم وقيل تكرر الى باب مفتوح او الى انسان مواجهه **الشارح**
 فيما يجسد عليه ولا يجوز التجود على ما ليس بارض كالجلود والصفوف
 ولا يخرج باسمه الشدة عن اسم الارض كالقنادل ويجوز التجود
 على الارض وما ينبت منها ما لم يكن ثاكولا ولا ميسوبا بالعادة
 وفي الثنائ والعظن روايتان اشهرها المنع الاعم القرون ولا

اول
 من

على شئ من يدينه فان نفعه المصلحة على غيره من غير النفع على الشئ
والغير وغيره مع عدم الضرر وما يثبت فيها فان لم يكن على كفيه
ولا بأس بالقرطاس ويكره منه ما فيه كتابه ويراعى فيه ان يكون
ملوكا خاليا من نجاسة **الثاني** في الاذان والاقامة والنظر في المؤذن
وما يؤذن له وكيفية الاذان والاحد اثنا المؤذن فيعتبر في العقل
والسلام ولا يصير فيه البلوغ فالصبي يؤذن والعبد يؤذن للرأى
للقضاء خاصة ويستحب ان يكون عدلا صابرا بالامانة **ثالثا** في
قائما على من رفع مستقبل القبلة والها صوتا وتشر به المراءى ويكره
الانكشاف به يمين او شمالا ولو اخل بالاذان والاقامة فاسيا وصلى
تدركها ما لم يركع واستقبل صلى ترو لوقته لم يرجع ولما يؤذن
له فالصلوة للحسن لا غير اذا اذنه وقضاه استحب بالالرجاء والقضاء
المنفرد والجماع وقيل بجمان في الجماعة ويؤكد الاستحباب في الجماع
في تركه القلابة والفرجة فاقضى الفصل للحسن يؤذن لاول
وده ثم يعيد لكل مرة وجميع بين الاذان والاقامة لكل اربعة
كان افضل ويجمع يوم الجمعة بين القطيعين بالاذان والحد فقامتين

والوصل في جمعة جماعة ثم جاء آخرون لم يؤذنوا ولم يقموا اما قامت
الصلوة بالاقامة ولو انقضت اذن الآخرون واقاموا ولو اذن
ثم اذن للاجتماع استحب الاستئناف وانما كعبته ولا يؤذن للفرجة
الا بعد خلوها وقتها ويقدم في الصبح بخصلة لكن بعينه بعد خلو
وخصولها على شرط الروايات خمسة وتكون فصلا لاذان ثمانية
عشر والاقامة سبع عشر وكلمة شتى في التكبير في الاذان فانه اربع
والتهليل في الاقامة فانه مرة والترتيب فيها شرط والستة فيه
الوقوف على فضله متافيا في الاذان حاديا في الاقامة والفصل بينهما
بركعتين او سجدة او سجدتين او سجدتين او سجدة واحدة لا يفصل بين
اذا فيها الا الخطوة او سكنة او سجدتين ويكره الكلام في جلاهما
والترجيع الا للاشعار وقول الصلوة خير من النوم **واما الدعاء**
فمن السنة حكاية عند سماعه وقول المصل بام يؤذن والكفت
عن الكلام بعد قوله قامت الصلوة الا بما يتعلق بالصلوة من سأل
تلف الا على اذنه الا امام اذا اذنا ان يجترى به في الجماعة
لو كان المؤذن منفردا **الثانية** من اجبة الصلوة اغادها ولا يعيد

لا فائدة للاصحاح الكلام الثالث من صلى خلف من لا يقدر على ركعتين
تعدوا اقام ولا حتى فوات الصلوة انصرف من مصلو على كبرتين
وقد قاس الصلوة **واما القاس** فثلاثة الاول في افعال الصلوة
وهي واجبة ومنه بنية فالواجبات ثمانية الاقل الثانية وهي ركن
وان كان بالشرط اشبه فانها تقع معاذرة ولا بد من نية القربة
والنيتين والوجوب والالتزام والاداء والعضاء ولا يشترط نية
القصر ولا اتمام ولو كان محذورا وقين استغناها عن ذلك بخبرين
التكبير وامتدادها حكم الثاني التكبير وهو ركن والصلوة وصورة
التكبير من باب ولا يعتد بمناه ولا مع المخلل ولا يجوز في التقديري
الترجيح وجب التعلم بما يمكن والاخرى ينطق بالممكن ويستغنى عنها
مع الاشكاف ويشترط فيها القيام ولا يجوز قاعدا مع القدرة والمصلحة
المغيرة في تعيينها من التبع وسننها التعلق بها اعلا وزن اصله في غير
مدى واسماع الامام من خلفه وان يرفع بها المصلى بربها غا ذبا وجهه
الثالث القيام وهو ركن مع القدرة ولو تعدد الاستقلال اعتد
ولو عجز عن البعض في الممكن ولو عجز احدا صلا قاعدا في حذو ذلك

ذلك اعتدما مراعاة الفكر ولو وجد القاعدا خلفا لمعتد بها
ولو عجز عن القعود صلى مضطجعا موميا وكذا العجز صلى مستلقيا
ومسجدا يرفع القاعدا يداوي حتى يجليدها كما وقيل موقفا
مستقيما **الرابع** القراءة وهي متعينة بالحمد والتسبيح في كل ثنائية
وفي الاولي من كل رباعية وثلاثية ولا يعتد بالصلوة مع الاخلال
بها عدا ولو عجز وكذا الاعراب وترتيبها وكذا العمل في الحمد
والسورة ولا يجوز الترجمة ولو ضاق الوقت فله ما عجز به في العلم
لما تمكن ولو عجز من غيرهما ما يستر والاستحسان وكبره وهما لا يعتد
القراءة ويجوز الاخرى لسانه بالقراءة ويقعد بها قلبه في سجدة
سورة مع الحذف في العزاض للحناء مع سعة الوقت وامكان التعلم ولا
لظهورها الوجوب ولا لقراء في العزاض عزيمة ولا ما يقوت الوقت
بقراءتها ويجوز الصلوة في كل ثالث واربعة بين قراء الحمد والتسبيح
وعجز عن الحزن واجبا في التسبيح والاعشاء وبسر الباقى
انه انه ان يسمع نفسه ولا يحجز المراءة ومن المتن الحمد بالمسلم في
موضع الخفات من اول الحمد والسورة وتوسيل القراءة وقراءة سورة

بعد الحرف في النوافل والاقتصار في الظهر بين المغرب على قصر المفضل
وفي الصبح على طول لا في الغشاء على متوسطه وفي ظهر الجمعة
وبلنا فحين وكذا الوصل الظهر جمعة على الظهر ونوافل النهار الاغتناء
والليل حجر وسيف اصباح الامام من خلفه قراءة ما لم يبلغ من خلفه
قراءة ما لم يبلغ العلق وكذا الشهادتين سائر اربع الاصل يحرم قول
امين آخر ظهر وقيل كرهه الثاني الضحى والفرج سورة واحدة
وكذا الغيل والابل في هذه نوافل المساء بينهما قيل لا وهو لا يشبه
الثالثة تحزى بدل الحز في الاخر شيئا اربع وصورتها سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وروى متع وقيل عز وجل انما
وهو احوط الرابعة لوقرة في التارة احدى الغرام سجد عند ذكره ثم
يقوم ويتم ويركع ولو كان السجود في اخرها قام وقول الملهد استقبابا
ليركع عن قراءة القاسم الركوع وهو واجب في كل ركعة مرة الا في الكسوة
والزلازل وهو ركع في الصلوة والواجب فيه خمسة الاختناء وقيل
ما يصل معه كفاه ركعتيه ولو عجز اقتصر على المكن ولا او ما والظاهر
بقدر الذكر الواجب السجدة واحدة كبيرة صورتها سبحان رب

العظيم تحزى او سبحان الله تلتنا ومع الضرورة تحزى الواحدة
القصرى وقيل تحزى الذكر في السجود ورفع الارض والطمأنينة
في الاغتناء بسنة التنية فندان يكبر له واذا يدبر عاذا بها
وسجد ثم ركع بعد ذلك لها او يضعهما على ركعتيه مفرط الاغتناء
واذا ركعتيه المخلفه متويا ظهر ما اذا عتقه داعيا الامام الشيخ
سبحان الله كثيرا اذا قال لا بعد شطرا بر سبع الله لمن حمده واعيا
بعده ويكره ان يركع ويلاصق ثيابه التاسعة السجود ويجوز في كل
ركعة سجدتان هما ركعتان في الصلوة وواجبات سبع السجود على الأعضاء
السبعة الجبهة والكفين والركبتين واليدين والرجلين ووضع الجبهة
على ما يقع السجود عليه وان لا يكون موضع السجود عاليا بارز
لينة ولو تعدل الاغتناء مرفوع ما سجد عليه ولو كان بجبهته فقل
استغفر الله مرة ليقع التسليم عن الارض ولو تعدل سجد على الجبهة
ولا تعدل فركعتيه والسجدة او ما والذكر فيه او الشيخ كان ركع والظاهر
بقدر الذكر الواجب ورفع الرأس طمأنينة عقيلة الاولى وسنة
التكبير الاولى قلنا والحق بعد كماله سابقا بيده وان يكون



موضع التقدمة ساو بالموقفه وان برغم بانفد يد عوا والزاوية
على المسجدة الواحدة والتكديرات الثلث والبقاء بين المجددين
والعوده من ركوع الطمانينة عقبه من الثانية والبقاء ثم
يقوم معتمدا على يديه سابقا برفع ركبتيه ويكره الاقامه بين التجددين
السابع المشقة هو واجب في كل شائبة مرة في الثلاثية والارباب
مرتبتين وكل تشهد يشتمل على خمسة طلوس بعدد الشهادتين
والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واقله اشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم باقي بالصلوة
على النبي وآله ومنه ان مجلس ركوعا ويخرج رجله ثم يجعل ظاهر
اليسرى الى الارض وظاهر اليمنى الى الماطن اليسرى والبقاء بعد الواجب
ويسمع الامام من خلفه الشهادتين الشامن التسليم وهو واجب
في جميع القلوب وصورة السلام علينا وعلى آله واصحابنا
او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبما يتبعها بعد كان الشاقي
والسنة ان يسلم المنفرد تسليمة واحدة الى القبلة ويؤتي بوجوه
عقبه كلاما بصيغة وجهه والمأموم بتسليمتين بوجهه يمينا و

شمالا ومنه بات الصلوة خمسة الاول الموجه بجميع التكديرات
منها الواجب منها ثلثة ادعية يكبر ثلثا ثم يدعوا اثنين ثم
ثم اثنين ويترجم الثاني القنوت في كل شائبة قبل الركوع المرفوعة
فان في الاول قبل الركوع وفي الثانية بعده ولو نسي القنوت فضا بعد
الركوع الثالث نظره قائما الى موضع سجوده وقائما الى ما ظهر كعبه
ودأكله الى الماطن يسليه وساجدا الحارف انفة ومنه الى الحجر
الرابع وضع اليدين قائما على فخذي سجدة ركبته وقائما تلقاء وجهه
ودأكله على ركبتيه وساجدا سجدة اذنيه ومنه على فخذي الركوع
التعقيب لا سجد له واقله يسبح الزهراء عليها السلام خاتمة الصلوة
كلها بطل الطهارة ولو كان سهوا لا لفتات دبره والكل لا يعرفون
فصاعدا عمدا فكذلك التعقيب والفعل الكثير الخارج عن الصلوة والركا
لا سود الدنيا في وضع اليدين على الشمال قولان اظهرهما الا بطل
ويحرم قطع الصلوة بالتحرف ضرر مثل ان عزم اذ تردى طفلا وقيل
يقطعها الاكل والشرب لا في الوتر لمن عزم الصوم ولحقه العطر وفي
جواز الصلوة والشعر معلق قولان اشبهها الكراهية ويكره الالتفات

لو ركع مع الإمام في الأولى ومنعه الركعة عن التيمم لم يركع الأولى
والثانية فإذا سجد الإمام سجدوا جميعاً في الأولى ولو نوى
بها الاختيار بطلت الصلوة وقيل بخلافها ويجوز للأول سجد
للمعصية التتميم من ركعة ثلاث عند انقضاء الشمس وعند
ارتفاعها وعند قبل الزوال وكذا كان عند وجوب الراس وقيل
الانقطاع للأخذ من القاديب ومناكرة المجد على سكينه ووقا
مطيقاً لأبواب الضلالية والدعاء امام التوجه وسجد المصحة
وغيره وان فصل في السجدة لو كانت ظهره وان تقدم المصلط طهر
أو لم يكن الإمام مرضياً ولو صلى معه ركعتين وانتهى بعد تسليم الإمام
بما زعمنا صلوة العبد من وجوب جماعة بشرط الجمعة فصحة
مع عدمها جماعة وفردى ووقتها ما بين طلوع الشمس إلى الزوال
لوفات لم تنقض وهي ركعتان يكبر في الأولى خمساً في الثانية أربعاً
بعد قراءة الحمد والسورة في الركعتين وقيل تكبير الركوع على المشهور
ويقتض مع كل تكبيرة بالرسوم استقباباً واستنفاً الحفا والتميم
على الاختيار وان يقول الحمد والصلوة ثلثاً وخروج الإمام خلفاً على

سكينه وقفاً وان يلطم قبل خروجه في القفل وبعد عودته على الخبي
قما ينبغي به وان يقرأ في الأولى بالأعلى وفي الثانية بالتكبير
في القفل وقيل لا يلطم صلوات القفل والغرب وأخيراً صلوة العبد في
الأولى عقيب خمس عشرة أوها صلوة الظهر يوم العيد لم يكن معنى
وفي غيرها عقيب غير صلوات يقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله
وأشهد أن الله أكبر على ما هدا نأله أكبر على ما نزلنا من عبادة الإله
فكلم في القفل الله أكبر نلنا لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله
الحمد لله أكبر على ما هدا نأله أكبر على ما نزلنا من عبادة الإله
الصلوة وبعد هذا لا يسجد المصحة الله عليه وآله وسلم قبل خروجه
مسائل خمس الأولى قيل التكبير الزايد واجب ولا شبهة الاستقباب
وكذا القنوت الثانية من حذر العبد فهو بالخيار في حضور الجماعة
ويستحب للإمام اعلامهم ذلك الثانية الخطبتان بعد صلوة العبد
وتصديها يدعى ولا يجزئ سماعها الرابعة لا يقل المني ويكمل المني
من طين الخامسة إذا طلعت الشمس حرم التمسح في صلوة العبد ويكره
قبول الماء منها صلوة الكسوف والخسوف والنظر في سبيل الكيفية

النصف من شعبان أربع ركعات ومنها صلوة ليلة المبيت ورواها
وكيفية ذلك وما يقال فيه وبعد ذلك وكيفية كتب عن طريقه أو كماله
التخالف في طلبه هناك **المفسد الثاني** في التواجد وهي خمسة الأولى
في الغل والواقع في الصلوة وهو ما عدا عندها وهو أنك إذا أوردت في الغل
معها واجب بطل صلوة شرط كان أو جازاً وكيفية ولو كان بها خلا
على الجواز والاختلاف فان على الجواز فيها وكذا بطل الوضوء ما يجزئها
ويطلى في التوضيب المقتضى للوضوء المقتضى للوضوء على الموضع المقتضى
مع العلم لا معطل بالانصبية والجماعة وإنما المتروك ان كان عن كون
وكان محل الباقي الذي يرد ان كان دخل الجواز كمن اشعل بالقيام
حقن في الصلاة البنية حتى انقضى أو لا افتتاح حتى قاله أو لا ركوع حتى
سجد أو لا سجدة حتى يكمل وقيل ان كان في الآخرتين من الزيادة
استقط الزيادة في الغايات ويهدى لوزاد ركوعها أو سجدة
على أو سجد أو نقص من عدد الصلوة ثم ذكر ما تقدم ولو تكلم على
شهر ويعد لو استند بالقبلة وان كان التوجه عن غير ذلك فبني
لما لا يجزئ بها وكذا من دنا من القبلة على التدا والقبلة ما يهدى

مع جهره الشهادة الأولى من نسي القراءة أو المهور أو الاخفات أو الذكر
في الركوع أو القائل يندبه أو دفع الراس منه أو القائل يندبه في الترفع
والذكر في التجرع على الاعتناء السبعة أو القائل يندبه أو دفع الراس منه
أو القائل يندبه في الترفع من الأولى أو القائل يندبه في الجاهل من التفتي والثاني
من ذكر ان لم يرد في وهو في السورة قراءتها أو عداها أو غيرها
بغير ذكر قبل التيمم أنه لم يركع قام فركع وكذا من ترك التيمم أو
التشهد أو قبل ركعة فقد صدق ذلك ومن ذكر ان لم يصل على النبي
صلى الله عليه وآله بعد ان سلم فصالحها الثانية من ذكر بعد الركوع
أنه لم يستند أو ترك سجدة قضى ذلك بعد التسليم وسجد السهو وإنما
الثالث من شاك في عدد الثانية والثالثة أو الجاهل وكذا من لم
يعد ركعاً حتى لا يحصل الأربعين من الزيادة أو عداها أو تركها في
فصل ثمان كان في موضعه أو يؤتم ولو ذكر أنه كان قد فعله
امسك صلواته ان كان ركناً وقيل في الركوع إذا ذكر وهو راكع
أرسل نفسه ومنهم من خصه بالاختيار بين الاستنابة والطلان و
لو لم يرفع رأسه ولو كان بعد الشك أو معنى في صلواته ركناً كان

وسطه ولو كان طفلا قن وراثتها ووقوف المأموم وداؤ الامام
ولو كان واحدا وان يكون المصلّي متطهرا خافيا واقفا يديه بالتكبير
كله اعمالي التي في الصلاة ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا
وبدله المستضعفين ان كان مستضعفا وان يجزئه مع من كان
يؤلاه ان يحمل حاله وفي الطفل اللهم اجعله لنا ولا يورثنا
وفوقه ويقف موقفا حتى يرفع الجنان والصلوات في الواضع المصا
ويكبر الصلوة على الجنان الواحد مرتين واحكامها اربعة
الاول من ادرك بعض التكبيرات ثم ما بقى ولاء وان رخصت
الجنان ولو على الغير الثاني لولم يصل على الميت سئل على قبر
يوم وليلة حسب الثالث يجوز ان تضلي هذه الصلوة في كل وقت مالم
تضيق وقت الحاجة الرابع لو حضر جنازة في اناء الصلوة يتخير
الامام في الامام على الاولى والاستيفاء على الثانية وفي اناء الصلوة
عليها واما التذويب فمصلو الاستيفاء وهو مستحب مع
الجذب والكيفية كصلوات العمدين والقنوت بسؤال الترجمة وتوفي
الياء واغفلت لك الاغنية الماخوذة ومن سئها صوم الناس

ثلاثا والفرج في الثالث وان يكون في الاخير من المصلي والاصح
بها جنابة على السكينة ووقفا واستصحاب الشيوخ والاطفال في الجنان
من المستحب خاصة والتفريق بين الاطفال والامهات ويصلي جماعة
دخول الامام الزيادة واستصحاب القبلة تكبيرا رافعا صوتا واليمين
بها على اليسار مقلدا واستصحاب الناس جامدا ويأبى به الناس
بعد الصلوة والمباينة في الدخا والمباينة ان تاخرت المباشرة فيها
تأمله شهر رمضان وفي شهر الله اليات استصحابا بالعبادة زيادة على
المرتبة في كل ليلة عز وجل ركعة بعد المغرب ثلث ركعات وبعد
العشاء ركعة وقوله الا وحسب كل ليلة ثلثون وفيها في الاذان
في كل ليلة مائة مائة مرة في المأخوذ وفي رواية يقيم على المائة ويصلي
في كل يوم سبعين مائة مرة في وجوه وقوله عليهم السلام وعز وجل في آخر
الموعود يصلو على علي عليه السلام وفي عشرين ركعة يصلو فاطمة
عليهم السلام ومنها صلوة ليل القطر وهي ركعتان في الاولى ثمانية ركعات
وبالاستيفاء الف مرة وفي الثانية بالمحور بالاستيفاء ثمانية ومنها
صلوة يوم الغدير وهي قبل الزوال تصف جماعة ومنها صلوة ليلة

في

او غيره فان حصل الاوليين من الرباينة عددا وشك في الزيادة
فان غلبت في خطبة وان تساوت لاحد لان يومه رابع ان شك
في الاثنين والثلاث او بين الثالث والرابع او بين الاثنين والرابع
او بين الاثنين والثلاث والرابع ففي الاول بيني على الاكثر ويقم ثم
يجتاز بركعتين جالسا او ركعة فاما على رواية في الثاني كذلك
وفي الثالث بركعتين من قيام وفي الرابع بركعتين من قيام ثم
بركعتين من جلوس كل ذلك بعد التسليم ولا شهرة على من كثر
سجود ولا على من سها في سهو ولا على المأموم ولا على الامام فاخذ
عليه من خلفه ولو سها في الثالث فخير في البناء ويجب سجدة السهو
على من سها في غيرها ومن شك بين الرابع والخمس ومن سها قبل اكمال
الركعة سجد على الزيادة ونقصان والفقير في موضع قيام و
القيام في موضع سجود وهذا بعد التسليم على الاشهر عقيبها تشهد
خفيف ويسلم ولا يجب فيها ذكر وفي رواية للحلي انه سمع ابا
عبد الله عليه السلام يقول لهما بسم الله وبالله وصلى الله على محمد
والمحمد وسعدته ثم اخري يقول بسم الله وبالله السلام عليا

ابا النبي محمد الله وبركاته والحق مرفوع مصدق الامامة من السهو
في العبادات الشافعي في القضاء من اجل الصلوة عدل او سهوا او
فانت بنوم او سكر او بوعده وعقله واسلمه وسحب القضاء عدل
ما اشتد ولا قضاء مع الاغواء المستوعب للوقت لان به اد العوا
والصلوة ولو ركعة في القضاء الفائت لعدم ما يظن به تردد
اسوطة القضاء ببرقية التواتر كالحواضر والفائتة على الحاجة وفي
في وجوب ترتيب الفوات على الحاجة تردد واستصحاب الاستصحاب
ولو قدم الحاجة مع شدة فقهاه اكر الاغواء ولا يعدل في تعديل
على الحاجة الى الفائتة لوقد كر بعد التلبس ولو تلبس بانه ثم ذكر فريضة
ابطالها واستأنف الفريضة ويقضي ما فات سفره ولو كان حاضرا
وما فات حضره اتماما ولو كان مسافرا ويقضي الى المدة ما كان ودته
ومن فاتت فريضة من يوم ولا يعلمها صلي اثنين وثلاثا واربعاء ولو فاتت
ما رخصه قضى حتى قبل الفوات ويستحب قضاء النوافل الموقرة ولو فاتت
بمرض لم يترك القضاء ويستحب الصدقة عن كل ركعتين بعد فان لم
يجز من كل يوم وليلة بعد الثالث والجماعة والنظر في احوال الاول

في

للجاعة مستحب في الفريض تامة في النفس ولا تجب الا في الجمعة والمعيد
مع الشرايط ولا يجزئ في نافلة عدل ما استوفى فيه ذلك الموم الركة
بادراك الركوع وما ذكره كذا على تردد واما ما عقد بالامام
المؤتم ولا يتجوز بين الامام والمأموم ما يمنع الشاهد وكذا بين الصغير
وجوز في المرأة ولا يؤتم بمن هو اعلم منه بما يعتد به كالايسة على ما
قد روي يجوز لو كانا على ارض واحدة ولو كان المأموم اعلم من غيره
يتابعه المأموم بما يخرج عن العادة لا مع اقل الصفوف ويكره
القراءة خلف الامام في الاخفاية على الاشر وفي الجهرية لو سمع ولو سمع
ولو لم يسمع قراءة ويجب متابعة الامام فان وقع خلفه ناسيا العاد ولو كان
عامدا سقر ولا يقف قبله ولا بد من نيته الاجام ولو حصل ان كان
وقال كل منهما كنت فاموا العاد ولو قال كنت اماما لم يعد له لا يشتر
تساوي العرضين ويقف في المقتضى من يمثله والمتمثل والمنفصل يبا
لفترض ويستحب ان يقف الواحد عن يمين الامام والجماعة خلفه في تقدم
القادى امام المرأة بل يجلس في وسطهم باذن مركبة ولو امت المرأة
النساء يقفن معها صفا ولو اتفق الرجال يقفن خلفه ولو كانت خلفه

ويستحب له بعد المنفرد صلاته اذا وجد جماعة اماما كان او ما
مردا وان يخلف الصف الاول الفضلاء وان يسبق المأموم حتى يركع
الامام ان سبقه بالقراءة وان يكون القيام الى الصلوة اذا قيل قد
قامت الصلوة ويكره ان يقف المأموم وحده لا مع العدة وان حصل
نافلة بعد النافلة الطرفة الثانية بعد عرق الامام العدة في الايمان والعدالة
وطهارة المولد والبلوغ على الاطلاق لا يؤتم القاعد القائم ولا
الارثي القاري ولا المؤوف للسان بالتسليم ولا المرأة ذكر او لا الخشني
عسا السجدة المنزلة والامانة او من غير ذلكها الطائفة اذا
تفاح الا عند قدم من يجتاز المأموم ولو اختلفوا قدم الا في صلاة
فلا يقدم جهة فالا من فالا صبح وجها ويستحب للامام ان يسمع من
خلفه الشهادتين ولو احدث قدم من يمينه ولو مات او اغشى عليه
قدمه من يمينه ويكره ان يات المأخر بالمسافر الملتصق بالمتيم وان
يستأجر المسوق وان يؤتم الاجزم ولا يرصد الحدود بعد تيممه
والا خلف ومن يكرهه المأموم ولا عاري بالهاجرين الطرف الثالث
في الاحكام ومساائل تسع الاولى وعلم فسي الامام او كونه او حدة

بعد الصلوة لم يعد ولو كان على العاد الثانية اذا خالف وقت
الركوع عند دخول فركع جاز ان يثنى ركعا لليلتين الثالثة
اذا كان الامام في محراب داخل لم تقع صلوة من الجانبين والصف
الاول الرابع اذا شرع في نافلة فاحرم الامام قطعها ان خشي القوا
ولو كان في رخصة نقل نية الى الفعل واتم ركعتين استيا بالو لو كان
المأموم الاصل قطعها واستأنف معه ولو كان ممن لا يقف في ركن
على حاله الخامس ما يكره المأموم يكون اول صلوة فاذا سلم الامام
اتم هو ما بقي السادسة اذا ذكره بعد انقضاء الركوع كركعة
فاذا سلم الامام استقبل هو كذا الواو ركعة بعد التجرى والصلوة
ان يسلم قبل الامام مع العدة او بنية الافراد القائمة النساء يقفن
من وراء الرجال فلو جاز رجال فاحرم وجوبها اذا لم يكن لهم موقف
المؤمنين القاسعة اذا استقبل المسبق فانفتحت صلوة المأمومين
او ما يسلموا ثم يتم **خاتمة** يستحب ان يكون الشايد مكشوفة للوضوء
على ابوابها والامان مع حايطها وان يقدم الداخل يمينه ويخرج
ببستان ويتعاهد فعله ويدعو داخل وخارجا وكنها والاستراح

فيها والافادة ما استخدم وخو ففعل المصنف خاتمة واستعمال الله
في غرض من الشايد ويجوز ان يقرأها في نفسها بالقبول وان تأخذ
بها الى غيرها من طريق او ملاك او فادواخذها وخال القاسم اليها
وشغلها فيها وانفردت الحسنة منها فادواخذها ويكره قبلتها وان
تقرأ او جعل لها ربة او اعطى او جعل طريقا ويكره فيها البيع والشراء
وتكون الجانين وانما الاحكام وتعرف القبول وانما المأموم
وانما الشايد في السماع والقرن ودخلها في الغم رابعة الثوم
او السماع قبل القبول وكشف العورة والصلوات فان فعله منتهى بالشايد
البايع على المأموم وهي مقصورة سفر وحضر جماعة وفراحي
طافا صليت جماعة العدة في خلاف جهة القبلة ولا يؤمن من
يؤمن ان يقاوم بعضه ويصل مع الامام بالاقرب جاز ان يصل
صلوة ذات الرفاع في كنفها روايات اسرها ادوات الجاهل
الى عبد الله عليه السلام قال يصل الامام بالاولى ركعة ويقوم في الثانية
سوى بقوا ثم ياتي الاخرى فيصلي بهم ركعة ثم يجلس ويصل التشهد
ثم من خلفه ثم يسلم بهم وفي الغريب يصل بالاولى ركعة ويقف في الثانية

او بالزيادة في الحول كله وان يكون قيمته نصا بافصا عدا
فخرج الزكاة حينئذ عن قيمته وراهم او دائره وشرط في الحول
شرط الحول واليوم وكونها انا فخرج عن العتيق ديارا وعن
البرزون ديارا وما يخرج من الارض مما يصحب فيه الزكوة حكمه
حكم الاجناس الاربع في اعتبار التقي وقدر النصاب وكنية الواجب
الركن الثالث في وقت الوجوب فيه كله وعند الوجوب اذا اهل الثا
عشر وجب الزكوة ويعتبر الشرايط الوجوب فيه كله وعند الوجوب
يعتبر دفع الواجب فلا يجوز تاخيرها الا عند كانتظار المسفق
وشبهه وقيل اذا غلظت احواله فاجاز تاخيرها شهر او شهرين ولا يشبه
ان جواز التأخير بشرط بالهذه فلا يتقدم بغيره والله والواقع
لا يمكن التسليم ضمن ولا يجوز تقديمها قبل الوقت الوجوب على الشهر
الواحدين ويجوز دفعها الى المسفق وقضا واحساب ذلك على من
الزكوة ان تحقق الوجوب ودفع الفايض على صفة الاستحقاق ولو تغيرت
حال المستحق استأنف المالك الاخراج ولو عدم المستحق في بلد فقها
فلم يضمن لو تلفت ويضمن لو فاقها مع وجوده والنية معتبرة

في الخراج او في الركن الرابع في المستحق والنظر في الاصناف ثلاثة
طائفة الاولى الواسع واتا الاصناف ثمانية الفقهاء والمساكين وقد اختلف
في انهما السواحا ولا يفرق ممة في حقيقة النصاب من لا يملك
مؤنة من لا يملك الا لا يمنع لملك الدار والحادوم وكذا من يملك
لا يتغير به ولا يجوز من الاستثناء الكفاية ولو كان سبحانه حرام
يمنع من يستحق الكفاية ولو ملك شخصين وكذا يمنع من الضعفة
اذا انقضت حاجته ولو دفعها المالك بعد الاجتهاد فبان الا
غير مستحق استحققت فان تعذر فلا ضمان على الدافع والعاملون
في حيازة الصدقة والمؤلف وهم الذين يستأجر الجاهل والاعمال
سظام والصدقة وان كانوا كذا او قلة نصاب وهم المكاتبون و
العبد الذي في تحت الشدة ومن وجب عليه كذا في ذلك يجد ناقص
به ولو لم يوجد مستحق جاز اتباع العبد بغيره والغارمون وهم
المعوقون في غير معصية دون من صرف في المعصية ولو جمل الامران
فيلزم وقيل لا وهو لا يشبه ويجوز بقاصة المستحق بدنه في ذمته
وكذا لو كان الدين على من يجب الاتفاق عليه جاز القضاء عنه حيا

او شيئا في سبيل الله وهو كل ما كان قرية او مصلحة كالجها و
وبناء القناطر وقيل يحتمل الجهاد وارب السبيل وهو المنقطع بدون
كان غنيا في بلد والضيف ولو كان سفرها معصية منها واما
الاصناف المعبر عنها في الفقهاء والمساكين فاربعة الامان فلا يجبي
منهم كافر ولا مسلم غير محرم وفيه فها الى المستضعف مع عدم الف
ترة وان شابه المنع وكذا في الفطرة ويعطى اطفال المؤمنين ولو اعطى
غافل فربما ثم استعمل عادته والثا في العدا لزم فقدا عندها قوم
وهو احوط واقصر اخرون على غايته الكفاية ان لا يكون ممن يجب
عليه نفقة كل لابون وان علوا وان اولاد وان سفلا والزوجه
والمالوت ويعطى باقي الاقارب والاربع ان لا يكون هاسيا فان
زكوة غير قبله محرمه عليه دون زكوة الطاشي ولو وضع الحرام كفا
جاء ان يقبل الزكوة ولو من غير الطاشي وقيل لا يقبل زكوة الف
ويحل لوالهم والمندوب لا يحرم عليها شيء ولا غيره والذين يحرم عليهم
الوجبة والعبد المطلب واما الواسعي فشاغل الاطوب يجب دفع الزكوة
الى الامام اذا طلبها ويقبل قول المالك لو ادعى الاخراج ولو اذ الملك

يا خراجها اخذ ويستحب دفعها الى الامام ابتداء ومع فقد
الافقيه المامون كمالا ثمانية لانها مبررة في ثمانية الثمانية
يجوز ان يخص بالزكوة واحدا لاصناف ولو فاحد وقيمتهما
على الاصناف افضل واذا اقتضاها الامام او الفقيه برئت
ذمته المالك ولو تلفت الثا لزم لم يوجد مستحق استحققت
عن ملك الامام بها الزا بعد لومات العبد المتابع بما لا الزكوة
ولا وارث له وذمة اربا بل الزكوة وفيه وجه اخر هذا الجود
للقائمة اقل ما يعطى الفقير طامح في النصاب الاول وقيل لا يجب
في الثا في طلاق الطهر ولا حد الاكثر فقير الصدقة ما بقيت حق الشاة
يكون ان ملك ما يخرج في الصدقة احتيا او لا ياربعه اليه
بغير اذن او شبهة الثا بعد اذا قبض الامام او الفقيه الصدقة
دعا صاحبها استحقا با على الاظهر الثا منه يسقط مع غيبة الامام
سهم السادة والمؤلفة وقيل يسقط معها سهم السبيل وعلما علما
لا يسقط الثا سبعة تبقى ان يعطى زكوة الذهب الفضة اهل السكن
وكونهم اهل الفضل والتوصل الى الموصلة بها من يسقط بقبولها

القسم الثاني في زكاة الفطرة وذكرها في البقرة الاول فمن يجب
عليه انما يجب على البالغ العاقل الحر العتيق يخرجها عن نفسه وعياله
من مسلم وكافر حر وعبد صغير وكبير ولو حال تبرعا وبغير نية
في اوقاتها وسقط عن الكافر واسلم وهذا الشرط عقبه عند هلال
شوال فلو اسلم الكافر او باع الصبي او اقل الجوز او ملك الفقي القدر
الغير قبل الهلال وجبت الزكاة ولو كان عبدا لم تجبه كذا الوالد
له او ملك عبدا وسقط لو كان ذلك ما بين الهلال وصلوة العيد
والفقير من ربه الى اخرها عن نفسه وعن عياله وان قلها في
الاحتياج بدبر عياله صاعا ثم تصدق به على غيره الثاني في جنسها
وقد هاء الضابط اخرج ما كان قونا غاليا كالحنطة والشعير والتمر
والذبيب الثالث في الاقطار والدين وفضل المخرج القرم الزبيب واليد
ما قبله على قوت له وفي من جميع الاجناس صاع هو شعير اطال يا
لعرقين الدين اربعة اظفار فقرة قوم بالندق ولا تصدق في عوض
الواجب بل يصح القيمة المتوقفة الثالث في وقتها ويجب هذا الشكل
وتنقصه عند صلوة العيد ويجوز تقديمها في شهر رمضان ولو من قبله

ولا يجوز تأخيرها عن الصلوة الا عند كانتظار السقي وهي قبل
العيد فطرة وبعد ما صدق وقبل تجب القضاء وهو اسوا واذا غفل
واخر التسليم لعنه لم يضمن لو تلفت وضمن لو اخرج اركان التسليم
ولا يجوز نقلها من وجوه المسقى ولو نقلها ضمن ويجوز جمع عدة ولا
يضمن الرابع في مخرجها وهو حرف ذكوة المال يجوز ان ينقل المال الى اخر
مصرفه الى الامام او من نصبه افضل مع التقيد بالقيمة الاساسية
ولا يصح على الفقير اقل من صاع الا ان يجمع من لا يتبعهم ويستحب ان يحضن بها
القرابة ثم الجيران مع الاستحقاق كتاب الخس وهو يجب في غنائم
والطوب والكنائز والمعادن والعوص والباح القمارات وارض
الذخا اذا شترها من مسلم وفي الحرام اذا احتلط بالحلال ولم يميز
ولا يجب في الكنز حتى يبلغ قيمته غشرين دينارا وكذا يحد في المعدن
على دابة البرزخى ولا في العوص حتى تبلغ دينارا ولا في ارباح القمار
وات لا فيها افضل منها عن مؤنة ستة اهل عياله ولا يتبرق في الناقية
مقدار وقسم الخس ستة اقسام على الاشياء ثلثة الامام وثلث السبي
والمساكين وابناء السبيل من ينسب الى عبد الخطاب بالاب وفي استحقاق

من ينسب اليه بالام لان استحقاقه لا يتحقق وهل يجوز ان يخص به
طائفة حق الواحد فيه تردد ولا حوط بسطه عليهم ولو متفاوتا ولا
تحمل الخس الوغير بل لا مع عدم المسقى فيه ويصير الفقر واليتم ولا
يصير غايب السبيل ولا يقتبر الولد في اعتياله الا ان كان ترة
واعتياله لحوط ويحق بهذا الباب مسائل الاول ما يخص الامام
من الانفال وهو ما ملك من الاخر غير قتال حلفها اهلها وانحلا
عنها ولا ارض الموات التي ياد اهلها او لم يكن لها اهل وروى للبيان
دبطر لا ديرة والاحتياج وما يخص به ملوك اهل الحرب من الصوفى
والقطائع غير المقصورة وميراث من لا وارث له وفي اختصاصه با
لغادر تردد واشبهه ان الناس فيها امر وقيل اذا غزا قوم بغير اذنه
فقتلهم له والرواية مقطوعة الثانية لا يجوز للفرق فيما يخص به
مع وجوده الا باذنه وفي حال الغيبة لا بأس بالملك والحق الشيخ الثالث
والمناجز الثالث بصرف الخس اليه مع وجوده وله ما يفضل عن كفاية
الاصناف من نصيبهم وعليه الا تمام لو اوعز ومع غيبة يصرف الى
الاصناف الثالث مستحقهم وفي مستحقه على التسليم اقول اشبهها

جواز دفعه الى من يخرجها منهم من الخس كفايتهم على وجه
التقيد لا غير كتاب القوم وهو مستدعي بان امور الاول القوم
وهو الكف عن الفطرات مع النية وكفى في شهر رمضان نية
القرية وغرة يقتدر الى التعيين وفي التذ للعين ترة وقد
ليلا ويجوز تجديدها في شهر رمضان الى التزوال وكذا في القضاء
ثم يقوت دفعها وفيها للتدوين روايتان اصحهما ما رواه
الواجب وقيل يجوز تقديم نية شهر رمضان على الهلال ويجوز
فيه نية واحدة ويصام يوم الثلثين من شعبان بنية التذ
ولو اتفق من رمضان اجزاء ولو صام بنية الواجب لم يجز وكذا
لو رد نية الشيخ قول اخر ولو اصبحت بنية الاطاريق من
شهر رمضان جدد بنية الواجب ما لم تزل الشمس واجزاء ولو كان
بعد التزوال اسك داجبا وقضى الثاني فيما يملك عنه القضاء
فيه مقصدان الاول يجب الامساك عن شعة اشيا كالاكل والشرب
المقادة وغيره والمضام قلا ودرا على الاشهر وفي فساد الصوم
بطلان الغلام ترة ودان حرم وكذا في الوطوء والاستمناة وايضا

قلبي
الغبار والحق مقدميا والبقاء على الجارية حتى يطلع القمر
مفاداة الصوم حيا والكذب على الله ورسوله فلا تمت عليهم
السلم ولا تأس في الماء وقيل بكرة في السجود ونصت العاكفة
اشبه الكراهية في الحقة قولان اشبهها ^{والله اعلم} بالمايع والذي
بطل الصوم انما بطله عدا اختيارا ولا يفسد بقصر الحائض وضع الطعام
للقبي وذلك انما ارضاه ما لا يعتد بالخلق ولا استغفار الخيل
في الماء والسواقي الصوم مستحب ولو لم يكن ذكره مبانة النساء
تقبلا لسا ولا عجة كالا كمال مبانة سائر احوال الدم المصحف
ودخل الحام كذلك وثم الرياحون ويا كذا في الترجيح والاحتقان
بالجانب وبالترتيب على الجسد وجلس المرأة في الماء المقصد الثاني في
مسائل الاطعمة والكفاية والقضاء بفتح الاكل والشرب والجماع فلا
ادبر على الاطعمة والامانة بالملاعبة والملازمة وايضا الغبار
الغليظ والخلق مقدميا وفي الكذب على الله والرسول ولا تمتهم ولا
تأس قولان اشبهها الكفاية وفي تعذر البقاء على الجارية في السفر
روايات اشهرها الوجوب وكذا لو نام غير نال الفاسد يطلع

الفجر الثانية الكفاية وعقوبة اوصياهم شهرين مستأجرين او
اطعام ستين مسكينا وكل واحد من ذلك على قدر كفايته وفي
رواية جيب عن ابي انصار بن الحارث كفاية الجمع الثالثة لا يجب الكفاية في
شهر رمضان عدا شهر رمضان والنفق المعين وقضاء شهر
رمضان بعد التمسك بالاعمال على وجه الرابعة من اجنب نام
ناويا القيل حتى يطلع القمر فلا قضاء ولا كفاية ولو اتى به ثم نام ثانيا
فجاءه الغفلة فهو الكفاية ولو اتى به ثم نام ثانيا قال النخعيان عليه
القضاء والكفاية الخامسة في القضاء دون الكفاية في الصوم
الواجب المتعين بسبعة اشياء فعل الغرض والجماع العطا فاقبها
مع القدر بمعا مراعاة وكذا مع الاحتياط والمغفر بقاء الليل مع القدر
على الملاحظة والجماع وكذا الوقت في الخبر بالخبر كذا يكون
ملا فادكا لو احتل اليه في دخول الليل فاقطع بان كذا مع القدر
على المراتم ولا قطار الملاحظة الموهبة وهو الليل ولو قبل فاطت
دخول الليل لم يقصر وقصر الذي ولو دعه لم يقصر وايضا الماء الى
الخلق مقدميا لا الاضحية وفي الجوار الغفلة بالمعنى فلا اشبهها

ان لا قضاء وكذا من نظر الى المرأة فامتنع منه بذكر الكفاية
مع تعذر الاطعام ^{والله اعلم} بذكر الوجوه في اليوم الواحد قيل انما يشبه
انه لا يتكرر ويؤخر من افطر لا يستحل تركه وثانيا فان عاونه ثالثة
قبل الشا بفتح من وطى رجب مكرها لها الزم كذا ركان ويؤخر روبا
ولو طامعة كان على كل منهما كفاية ويقران الثالث فيمن يصح
منه ويصح في الخيل العقل والاسلام وكذا في المرأة مع اعتناء الخاتو
من الحيض والنفس فلا يقع من الكاوان وجب عليه ولا من الحيض
والغفر عليه ولو سبقت منه التيقه على الاشبه ولا من الحيض والنفس
ولو طامعة كان على كل منهما كفاية ويؤخر روبا
المعروف من الحيض خاصة مع فعل الجماع عليها من الاعتناء ويصح المشاف
قاله المعين المتخط سفا صفا على قول مشهور وفي ثالثة ايام
لهم المتعة وفي بطل البنية من افطر من عرفات قبل الفريضة عايدا
ولا يصح في واجب غير ذلك على الاطلاق الا ان يكون سفر اكثر من
خوة او غيره الثلاثة عشر ايام والقبول المتيقن بخدا الواجب لسبع
استحبابا مع الطاعة ويلزم برعده البلوغ ولا يصح من المريض التمسك

ويصح لو لم يتقن ويرجع في ذلك الفضة الرابع في قسامه
وهو اربعة واجبة تدبر ومكره ومحظور فالواجب ستة
شهر رمضان والكفايات ودم النعق والنفق وثاني قضاء
ولا عدا كان على وجه وقضاء الواجب المعين اثنا شهر رمضان فاق
لا يفي بعلامته وشروطه واحكامه الا اذا علمته وهي ثمة للمال
فتراه وجب عليه صوم ولو انفرد بالزكاة ولو اثنان او اثنان
من شيان فلتقون وجب الصوم غائبا ولو تيق ذلك قبل قبيل
الواحد احتياطا للصوم خاصة وقيل لا يقبل مع الحيض الا منسكون
نفسا واثنان من خارج البلد وقيل يقبل فافهم ان كيف كان هو
الظن لا اعتبار بالجدول ولا بالبعد ولا بالغيرة وبعد الشفق
ولا بالطريق ولا بعد خمسة ايام من هلال السنة الماضية وفي
العمل يؤيده قبل الزوال تردد ومن كان بحيث لا يعلم الاهله
ثوخي صيام شهر فان استمر الاشتباه انزاه وكذا ان صام في
او كان بعد ولو كان قبله استأنف وقت الاساءة والطلوع الفجر
الثاني فجل الاكل والشرب حتى يتبين خيطة والجماع حتى يفي بالوجه

تقديم الصلوات على الاطعام الا ان تنازع نفسه او يكون من يتوقع
 افطاره وانما شرطه ثمانية اشواط الوجوب وهي ستة البكور
 وكال العقل ولو بلغ الصبي او افاق المجنون او المغمى عليه لم يجب عليه
 احدهم الصوم الا اذا ادرك فجره كاملا والصحته من المرض والافاقة او
 حكمها ولو زاد السبب قبل الزوال ولم يتبين له المسك والجماع الخمر
 ولو كان بعد الزوال وقبله وقد تناول المسك نذرا عليه القضاء
 والمخاطبة من الحيض والنفساء الثاني شرائط القضاء وهي ثلثة البلوغ
 وكال العقل والاسلام فلا يقضى ما فاته لصفر وجنون او اغشاء او
 كراهة التقديس ما فاته وككل كل تارك عند الاربعة غامدا او ناسيا
 اثنا احكامه ففيه مسائل الاولى المريض اذا استمر بالمرض لم يجب له
 ان يمسك القضاء على الاظهر ويصدق عن الماضي لكل يوم بعد ول
 يوم وكان في غيره القضاء ولو يقصر صاما على الخروج ونقص الاول ولا
 كفارة ولو ترك الفعلة فقاما فاطما لم يلزمه الاكل ولا كفارة
 عن كل يوم تمتد بمدة الثانية يقضى عن الميت اكبر وله ما تركه

من صيام المرض وغيره مما تمكن من قضاءه ولم يقضه ولو مات
 في مرضه لم يقض عنه وجوبا واستحب روى القضاء عن المسافر ولو كان
 في ذلك السفر فلا يلزمه ان يمسك التكليف ليحقق الاستقرار ولو كان وليا
 قضا لا بالحض ولو تبرع بعضهم صحيح ويقضى عن المرأة ما تركته على
 غرضه الثالثة اذا كان لا اكبر ان يفي فلا قضاءه وقيل يصدق من التركة
 عن كل يوم تمتد ولو كان عليه شهر ان مشايخا ان يفي
 ولو شهر او يصدق عن الشهر الرابع قاضي رمضان بخمس
 نزل الشمس ثم لا يزاد المضي فان افطر لغيره عند رطبه عشرة ما يكون
 ولو جرح صام ثلثة ايام الخامسة من شئ عمل الجنازة حتى خرج الشهر
 فامرو قضاء الصاوة والصوم فلا سبب قضاء الصاوة حسب ما
 تقيد اقسام الصوم فيما في ما كلفا ان شاء الله تعالى والذين
 الصوم من الاخص وقتا فان الصوم جنة من اذا رونه ما
 يخفى وقتا ولو كان منه اربعة عشر صوم او خمسين الشهر واول اربع
 من الشهر الثاني والخمسين من الشهر الاخره يجوز ما خفيها مع المشقة
 من القيف الى المشاء ولو جرح تصدق عن كل يوم بمد الصوم ايام

البصر يوم العدة ومولد النبي ومبعده وصح لا يفرض يوم العدة
 لمن لم يضعف من حق الحلال وصوم عاشوراء وحزقنا ويوم الميلاء
 وكل خميس وكل جمعة واول الحج والجمعة ورجب كل شعبان كل يوم
 الاسات في سبعة مواضع المسافر اذا قدم بلد او يلد يوم فيه لا
 فاته بهذا الزوال وقيل وقت اول ذلك المرض اذا برء وعسك
 لمطايض والنفساء والكافر والصبي والمجنون والمغى عليه اذا زالت
 اعذارهم في ثلثة النهار ولو لم يتبين له ولو لا يصح صوم الضيف من
 غير اذن مضيقه نذرا ولا المرأة من غير اذن الزوج ولا الولد من
 غير اذن الوالد ولا المملوك من غير اذن مولاه ومن صام نذرا
 ودعى الى الطعام فلا فضل الاطعام والمخطور صوم العيدين واما
 الشرع فمن كان عتق وقيل الفاتر في شهر الحرم يصوم شهرين
 وان دخل فيها العبد واما الشرع في طيرة نزاره والمشتور يوم
 المنع وصوم اخر شعبان نية العز ونداء المعصية والعتق
 الوصال وهو ان يجعل عتاقه محرم وصوم الواجب سفره ما شق
 الخامس في الواجب وهو مسائل الاولى المريض يلزمه الاطعام عن القر

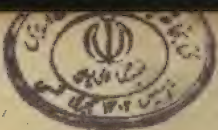
ولو تكلف له بحر الثانية المسافر لا للاطعام ولو صام غلما وجوبه
 قضاءه ولو كان غلما لا يقضى الثالثة الشرط المعتبر في قصر الصلوات
 معتبر في قصر الصوم ويشترط في قصر الصوم تيمم التيمم وقيل شرطه
 خروجه قبل الزوال وقبل يفطر ولو خرج قبل الغروب على التقديرات
 لا يفطر الا حيث يتوارى جدران البلد التي يخرج منه او حتى اذا نه
 الرابعة التيمم والتيمم اذا جرح اصدقا عن كل يوم بمد الطعام
 وقيل لا يجب عليه ما مع الجرح ويصدق ان مع المشقة وقيل لا والعطاش
 يفطر ويصدق عن كل يوم بمد ثم ان برء قضى والطامل القرب
 والمرضع القليل اللبن لها الاطعام ويصدق ان لكل يوم بمد
 ويقضى ان الخامسة لا يجب صوم نافله بالشرع فيه ويكره افطار
 بعد الزوال السادسة كل ما يشترط فيه التتابع اذا افطر لغيره يفي
 وان افطر له من استأنف لانه ثلثة مواضع من وجب عليه صوم شهر
 متتابعان فقام شهر او من الثاني فقام ومن وجب عليه صوم شهر
 بنذر فقام خمسة عشر يوما وفي ثلثة الايام عن هذا التمتع اذا
 صام يومين وكان الثالث العيد فطر واما الثالث بعد ايام التيمم

ان كان ينفى لو كان الفاضل غيره **كتاب الاعتكاف**
والكلام في شروطه واقسامه واحكامه اما الشرط خمسة الشية و
الصوم ولا يصح الا في زمان يصح صومه من يومه والحد وهو
ثلاثة ايام والمكان وهو كل مسجد جامع وقيل لا يصح الا في احد الشا
الابعد بمكة والمدين وجامع الكوفة وجامع البصرة والاقامه في
موضع الاعتكاف فلو خرج ابطله الاضروقة او طاعة مثل تشييع جنازة
مؤمن او عيادة مريض او شهاده ولا يجزى لخرج ولا يفتى تحت
ظل ولا يصح خارج المسجد الا بمكة وانا اقسامه فهو واجب ونائب
فالواجب ما اوجب بنذر وشبهه وهو يلزم بالشروع والمندوب
ما يتبرع به ولا يجب بالشروع فاذا مضى يومان ففي وجوب الثالث
قولان الرواية يجب وقيل لا اعتكف تلك وهو المختار في الزايد
ان اعتكف يومين آخرين وجب الثالث واما الحكمه فاما الاول
يسحب للعتكف ان يشترط الحرم فان شرط جازله الرجوع والموجب
القضاء ولو لم يشترط ثم مضى يومان وجب الاقام على الزايد
ولو عرض غادر خرج فاذا زال الغادر وجب القضاء الثانية بحرم

العتكف الاستمتاع بالقاء والبس والشرع وشتم القريب قبل
بحرم عليه ما يحرم على الحرم ولم يثبت الثالث فبعد الاعتكاف
ما يفسد الصوم ويجزى للعتكاف بل للجماع فيه كالكاف شهر رمضان
ليلا كان او نهارا ولو كان في شهر رمضان نهارا لم يفسد كالكاف
ولو كان بغيره للجماع مما تجزى للعتكاف في شهر رمضان فان وجب
بالنذر والمعتكف لم يفسد كالكاف وان لم يكن معتكفا لو كان تبرعا
فقد اطلق النجاسات لزوم الكفارة ولو خضا ذلك بالثالث كان
اليوم بهذا **كتاب الحج** والنظر في المقدمات والمقاصد
المقدمة من الحج اسم لجميع الناس ان اسكن الواو في المشاعر المحصورة
وهو فرض على المستطيع من الرجال طحا في طهارة وجب باصل
الشرع مرة وجوبها مصيفا وقد تجب بالنذر وشبهه وبالاستحباب
والافاد ويصح لفاقد الشرايط كالفقير والمملوك مع اذن ولاه
للقنينة الثانية في فرائط حجة الاسلام وهي سنة البدع وكمال
العقل والحريه والزاو والراسله والفكر من السيد ويدخل فيه
الصحة وامكان التركوب وتخليه الترتيب فلا يجب على الصبي ولا

على المجنون وبيع الاحرام من الصبي المميز والصبي غير المميز وكذا
بيعه للمجنون ولو حج بهما لم يجز فخصا عن الفرض وبيع الحج من العبد
مع اذن المولى لكن لا يجزى عن الفرض لان بيده اصله لو قضيت
تعتقا وكذا في الصبي والمجنون ومن لا راحله له ولا زاد الحج كان
ندبا ويعبد لو استطاع ولو بذل له الزاد والراحله صار استطاعا
ولو حج به بغير اخوانه اجزاء عن الفرض ولا بد من فاضل عن الزاد و
الراحله يكون به عباده حتى يرجع ولو استطاع ففقه كبر او مرض
او عتق ففي وجوب الاستناب قولان المرواثة يستحب لو نزل
العند حج نائبا ولو نزلت مع القدر ليجزى الثاني وفي اشتراط الرجوع
الى الصفة او بصاعه قولان اشبههما انه لا يشترط ولا يشترط
في المرأة رجوعه عن كف طهر السلامة ومع الشرايط لو حج ماشيا الى
نصفه غير اجزاء **كتاب ما شيا** افضل اذا لم يضعف عن العبادة
واذا استقر **كتاب ما شيا** فاهل قضيه من اصل تركه ولو لم يخلف سوى الاجرة
قضى عنه من اقر بالامان وقيل من بلد مع السعة ومن وجب عليه
الحج لا يجزى قطوعا ولا حج المرأة ندبا الا باذن زوجها ولا يشترط اذنه

في الواجب وكذا في العقدة الرجعية سائل الاول اذا نذر غير حجة
الاسلام لم يرب لخل ولا يندب حجة مطلقا قبل مجزى ان يحج فيه النذر
عن حجة الاسلام ولا يجزى حجة الاسلام عن النذر وقيل لا يجزى
احد منهما عن الاخر وهو اشد الثانية اذا نذر ان يحج ماشيا وجب
ويقوم في مواضع العبور فان كتب طريقه قضى ماشيا وان كتب
قضى ماشيا لا يكتب قبل يقضى ماشيا لاخلال الصفة ولا يجزى قبل
يكسب ويصرف بدنه وقيل ركبا لا يسوق وقيل ان كان مطلقا فوقع
لكنه وان كان معينا بسنة بسقط الحجر الثالثه لاخلال اذا اخل
بمكن لو عيلا واستبرأ وان اخل غدا القول في النيابة وفي طوافه
الاسلام والعقل وان لا يكون عليه حج واجبه فلا يصح نيابة الكافر
ولا نيابة المسلم عنه ولا عن الخائف الا عن الاب ولا نيابة المجنون ولا
الصبي غير المميز ولا بد من نيابة النيابة وتعيين النائب عنه في الموطن
ولا ينوب من وجب عليه الحج ولو لم يجب عليه جاز وان لم يكن حج وخرج
نيابة المرأة عن المرأة ولا لخل ولو مات النائب بعد الاحرام ودخل
الحرم اجزاء وفيما في النائب بالنوع المشروط وقيل يجوز ان يهدى للثقة



ولا يحد عنه وقيل لو شرط عليه الحج لكانت جازية فيها ولا يجوز
 للقائب الاستئابة للامع الاذن ولا يجوز نفسه لغیر المستاجر فاسته
 التي استجرها ولو صدق الاكمال استعبد من الاجرة بنسبة الخلف
 ولا يلزم الجانية لو ضمن الحج على الاشبه ولا يطاق عن حاضر مكره
 الظاهر لكن يطاق به ويطاق عن الرجوع الوصفين ولو حملنا فانا
 فطاق به استحباب لكل منهما طواف ولو حج عن بيت بترعا برى للبيت
 وبعض الجاهل كراهة جزيته في ماله ويستحب ان يذكر للتوب عنه
 في المواطن كلها وان عيده فاضل المجره وان يتم له لو عرفه
 ان عيده الخالف فحده اذا استبرأ ولو كانت مجزبه ويكره ان ينوب
 المرأة الضرورة ما اكمل الاصل من وصي حجة ولم يتعين انصرف الى
 بحر المثل الثانية لو وصى ان حج عنه ولم يبين فان عرف التكرار
 حج عنه حتى يتوفى ثلثه من تركه ولا اقتصر على المرة الثالثة لو
 ان حج عنه كل سنة بمال معين فصرح بما يمكن به الاستيعاب ولو كان
 نصيبا لغيره من سنة الرابعة لو حصل بيد انسان مال البيت عليه حجة
 مستقرة وعلم ان الوارث لا يؤذون جازا ان يقطع قدر اجر الحج

ويستمر مفردة بعد ذلك المأوى والنفسا لو منهما عند هاتين
 التحال وانما الاحرام بالحج والافراد هو ان يحرم بالحج او الامن ببقائه
 ثم يقضي من اسكده عليه مرة مفردة بعد ذلك وهذا القسم للفرق
 فرضا حري ملة ولو عدل هو لاء الى التمتع اختيا وافق حوازه ولو
 اشبههما التمتع وهو مع الاضطرار جائز وشروطه ثلثة النية وان
 يقع في شهر الحج وان يعقد احرامه من الميقات او من دورق لهله
 ان كان اقرب للميقات والقاون كالمفرد غير انه يضم الى الحر
 سياقه يهدي واذا التي استحب له اشعار ما يسوقه من البدن يشق
 سنامه من الجانب الايمن ويلتحظ صفته بالمع ولو كانت معدنان
 دخل بها واشعرها يمينها وشمالا والتقليد وهو ان يمشي في فته
 فعلا فصيله والغنم يقلد لا غير ويجوز للمفرد والقاون الطواف
 قبل المضي للمعرفات لكن يجدها ان التلبية عند كل طواف لثلاث
 بحال وقيل انما يحل المفرد وقيل لا يحل احدهما الا بالنية لكن الاولى
 تجدد التلبية ويجوز للمفرد اذا احسن مكة العدل بالحج للملقة
 كان لا يلي بعد طوافه وسعيد ولو لم يجز بهما بطان متعده

وبقي عليه على رواية ولا يجوز العدول للقاون والمكوا اذا بعد ثم
 حج على ميقات احرم منه وجوبا والحج او بمكة اذا اراد حجة الاسلام
 خرج الى ميقاته فاحرم منه ولو تعدد خرج الى اقلها ولو تعدد
 احرم من مكة ولو اقام سنتين انتقل فحده الى الافراد والقران و
 لو كان له منزلة ان بمكة وفاء اعتبر اغلبها عليه ولو تنا وباختير
 في التمتع وغيره ولا يجب على المفرد والقاون هدي ويختص الوجوب
 بالتمتع ولا يجوز القران بين الحج والعمرة ولا ادخال احدهما على الآخر
 المقدمة الرابعة في المواقيت وهي ستة لاهل العراق العقيق واقله
 المسطح واوسطه غمره واخره ذات العرق لاهل المدينة مسجد النخوة
 وعند الصرور الحجة وهو ميقات اهل الشام اختيا واليمن يكتفى
 لاهل الطائف من السانلة وميقات التمتع حجة ملة فكل من كان
 منزلة اقرب من الميقات فميقاته منزلة وكل من حج على ثلاثة
 ميقات اهله ويجزو الصبيان من فح واحكامه الموانع
 على ما لا ادنى لايصح الاحرام قبل الميقات الا اذا دبر وطاف يقع
 في شهر الحج او العمرة المفردة في جليل حتى يقبضه الثانية

لا يجاوز من الميقات الا نحو ما ويرجع اليه لو لم يحرم منه فان لم يكن
 فلا يجزئ ان كان عامدا لا يحرم من موضعه ان كان ناسيا او جاهلا
 او لا يريد التمسك ولو دخل مكة خرج الى الميقات ومع التقدير ان
 الحلق ومع التقدير من مكة لو نسي الاحرام حتى اكل من مكة فالمراد انه
 لا قضاء فيه وجه اخر والقضاء خرج المقصد لا في افعال الحج
 وفي الاحرام والوقوف بمكة والشعر والنحر بمعنى الطواف وكذا
 والتسبيح وطواف النساء وركعتاه وفي وجوب رمي الجمار والمطوق او
 التقصير ترد واشبهه الوجوب ويستحب الصدقة امام التوحيد
 صلوة ركعتين وان تقف على باب داره ويدعوا ويقراء فاتحة
 الكتاب امامه وعن يمينه وشماله واير الكرسي كذلك وان يدعوا
 بكلمات الفرج وبالأدعية المشروفة القول في الاحرام والنظر في
 مقدماته وكيفية احكامه ومقدماته كلها مستحبة وهي توطير
 شعر راسه من اذنيه والعقد او الوضوء المتعمد وفي اذنه فوطيته
 وتنظيف جنته وقص الخفاف والاحذ من غاربه واذا الشعر جرت
 وبطية بالنور ولو كان مطليا لجزاه ما لم يمسح به عن راسه

ولو اكل او لبس ما لا يجوز له اغاد غسله استحبابا بقيل يجوز تقديم غسل
 على الميقات لو ساقى من الماء وبعد الوضوء ويجزئ غسل التهاد
 ليوم واحد وكذا غسل الليل لليلة واحدة ولو لم يمسح به غسل وجوب
 صلوة اغاد وان يحرم عقيب فيضة الظهور وعقب فيضة طولم
 يتفق عقيب ست ركعات واقله ركعتان يقراء في الاولى الحمد والصد
 وفي الثانية الحمد والتوحيد ثم اقله الاحرام ولو في وقت الفريضة
 ما لم يضيئق واتما الكيفية فيستعمل على الواجب المندب فالواجب
 ثلثة النية وهوان يقصد بقلبه الى الجس من الحج او العمرة والتوجه
 من التمتع وغيره والصفة من واجبا وغيره وحجة الاسلام او
 غيرها ولو نوى نوما ونطق بغير المعنى النية الثانية في التلبيات
 الاربع ولا ينعقد الاحرام للفرد والمتعمد الا بها اما الفارق فله ان
 يقعد بها او بالاشعار او التقليد على الاظهر وصورتها لبيات
 اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك وقيل ويضيف الى ذلك ان
 الحمد والنية لك والملاك لك لا شريك لك لبيك وما قيل في
 ولو عقد احراما ولو لم يلزمه بلزمه كفاية بما يفعل ولا اخر

تحريك لسانه ولا شاة بيده الثالثة ليس فرق في الاحرام وهما واجبا
 والمعتبر ما يقع فيه الصلوة للرجل ويجزئ لبس القباء مع عدم خافوا
 وقبض ليس الحر للزاة روايتان اشهرهما المتعمد ويجزئ ان يلين
 اكثر من ثوبين وان يبدل ثياب احرامه ولا يطوق الا فيهما
 استحبابا والتدبير مع الصوت بالتلبية للرجل اذا علمت احلته
 البسلة ان يخرج عاقل من المدينة وان كان رجلا في حرمه والحرم
 من مكة دفع بها صوته اذا اشرقت الا بطح وتكرانها الى يوم عرفه
 عند التلبيح والحج والمهمر للمتعدي حتى يشاهد بيوت مكة وبالمعزة
 اذا خط الحرام ان كان احرم من خارجة وشاهد الكعبة ان احرم
 من الحرم وقيل بالتحجير وهو شبهة والتلفظ بما يعزم عليه الاشتراط
 ان يحمله حيث جسد وان لم يكن له حجة فحرم وان يحرم في ثياب
 القطن وافضل البس ما احكامه في اقل الاولى المتعمد اذا طاف
 وسعى ثم احرم بالحج قبل التقصير ناسيا مضى في حجة ولا نوى عليه
 وفي رواية عليه دم ولو احرم عامدا بطلت معتمة على رواية اخرى
 عن ابي عبد الله عليه السلام الثانية اذ احرم الى الصبي قبل ان يلزم

الحرم وجنبه ما يجنب الحرم وكما يجزئ عنه بولاه الولي ولو فعل
 ما وجب الكفارة ضمن عنه ولو كان متميزا جاز الزمان بالصوم عن
 الهدى ولو عجز صام ولو عنه الثالثة لو اشتط في احرامه ثم حصل
 المانع تحلل ولا يسقط هدى التحلل بالشرط بل فايد حوا التحلل
 المحصور من غير تركه ولا يسقط عند الحج لو كان واجبا ومن
 اللباس للزكوة وهي تحريمات ومكروهات فالحرمات اربعة
 عشرين صيدا البراسا كاواكلا ولو صاده محل واثارة ودلالة و
 افلاقا وذبحا ولو ذبحه كان ميتة حراما على المحل والحرم والنسأ
 وطيا وتقبيلها ولما ونظر بشهوة وعقد له ولغيره وشهادة
 على العقد والاستناء والطيب وقيل لا يحرم الا اربعة المشات
 والعنبر والزعفران والوبر واصناف الشيخ في الخلاف الكافور
 والعود وطير الخيط للرجال وفي النساء قولان استحبابا الجواز ولا
 بأس بالقاله لغير متق بها على القولين وليس الرجل الشراول
 اذ العجدا اذا ولا بأس بالطيلسان وان كان له اذن فلا يتردد
 عليه وليس ما يستظهر القدم كالخفين والقلل السدي فان اخط

جاء وقيل يشق عن ظهر القدم والفسق وهو الكذب والجبال
وهو الخلف وقيل هرام الجسد يجوز فله ولا بأس بالفاء القاروة
الحلم ويجوز استعماله من قديم طب ولا بأس بما ليس بطبيب الوقوف
يجوز إزالة الشعر طيلة وكثيره ولا بأس به مع العزوة وقطعه
الرأس للرجل دون المرأة وفي معناه الأقسام ولو غطي ناسيا الفاء
واجبا وجند التلبية استحبابا وتسفر المرأة عن وجهها ويجوز
ان تستبدل حماتها بالانفعا ويجوز تطيل الحرم سايرا ولا بأس
به للمرأة وللرجل نازلا واضطر جاز ولو زامل عيلا او امرأة
لخضا بالظلال وند ويجوز نقص الاطراف وقطع الخرق و
الحشيش لان ينبت في ملكه ويجوز قلع لاذخر ونحو الفواكه والفحل
وفي الاحتفال بالسواد والنظر للمرأة وليس الخاتم للزينة وليس المرأة
ما لم تصد به من الحلي والحجامة الا العزوة وذلك الجسد وليس السراج
الاعمى العزوة قولا لا يشبهها الكراهية والمكرهات الاحرام
في غير البياض وينا كذا في السواد وفي الشباب والوجوه وفي العمل والخطا
للزينة والنقاب للمرأة ودخول الحمام وتلبية المناوي واستعمال

الرياحين ولا بأس بحمل الجسد والتواك ما لم يعم مشتا الوقوف
لا يجوز لاحد ان يدخل مكة المشرفة الا بالبر من يكره طحا
ولما اشر ولخرج بعد حرامه ثم غادى في شجره اجزاء وان غادى
غيره احرم ثانيا الثانية احرام المرأة كاحرام الرجل اما استثنى
ولا يمنعها الحيف من الاحرام لكن لا يفتل له ولو تركه طحا لا يجوز
حق جازوه الميقات رجعت الى الميقات واحرم منه ولو دخل مكة
فان تعذر رجعت احرمت من ادق الحبل ولو تعذر احرمت من موضعها
الوقوف في الوقوف بعرفات والنظر في المقدمة والكيفية والواجب
اما المقدمة فتشتمل من ذوات خمس المخرج الى منى بعد صلوة الظهر
يوم النحر والامن يضعفه عن الزحام والانام يتقدم لصلى الظهر
بمن البيت بها حتى تطلع الفجر ولا يجوز طواف الوقوف في مكة
ويكره المخرج قبل الفجر الا المضطر لما نصه المذاهب ويجب الانام
الاقامة بها حتى تطلع الشمس والبقاء عند منوطها وعند المخرج منها
واما الكيفية فالواجب فيها التوبة والكون بها الى المغرب ولو لم
يتمكن من الوقوف بها ثلثا والجزء الوقوف ليلا ولو قبل الفجر ولو اقام

قبل المغرب فاما غالبا بالحرم لم يتطرحه وجوز بيده ولو
يجز صام ثمانية عشر يوما ولا شيء على لو كان جاهلا او ناسيا
ومرقة وتوبة وذلك لاجل وعزته والادراك حدود لا يجزى الوقوف
بها والمندوب ان يضرب جباوة ويغمره وان يقف في السجود مع
مسرة الجبل في التهلل وان يجمع رحله ويصلي التللمه وبفسه والدعاء
قائما ويكره الوقوف في الجبل وقاعداد وكبا واما الواجب
فما اتى الاول الوقوف مكن فان تركه عامدا بطل حججه ولو كان ناسيا
تدا وكرا ليلا ولو الى الفجر ولو فاتت اجتهاد المشعر الثانية لو فاتت
الوقوف الاختيارى وشي طلوع الشمس لو رجع فقص على المشعر ليدكر
قبل طلوع الشمس وكذا الوقوف بعرفات اصلا لاجتهاد ابادراك
للمشعر قبل طلوع الشمس ولو ادره عرفات قبل الغروب لم يفتق له
للمشعر حتى طلعت الشمس انزلوه الوقوف به ولو قبل الزوال لثالثة
للمر يدرك عرفات فها وادراكها ليلا ولم يدرك المشعر حتى
طلعت الشمس فقد انه ليج وقيل يحججه ولو ادره عرفات قبل الزوال
الوقوف في الوقوف بالنظر في مقدمة وكيفية طوافه الثالثة

تشتمل على مندوبات ثلث الافاضة في التمر والدعاء عند الكعبة
الاحمر وتلخير الغرب والعشا للزينة ولوصادع الليل والجمع بينهما
باذان واحد واقامتين وناخير نوافل الغرب حتى يصلى العشاء
المشعر وفي الكيفية وفي الكيفية واجبات ومندوبات قالوا
جيات التبة والوقوف بروحته ما بين المازمين الى الجبل حتى
الوادى محتر ويجوز الادتفاع الى الجبل مع الزحام ويكره لامعة
ودقت الوقوف ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس والمضطر الى
الزوال ولو افاض قبل الفجر عامدا عالما جبره بشاة ولو سطل
حججه ان كان وقف بعرفات ويجوز الافاضة ليلا للمرأة طحا
والندب صلوة الغداة قبل الوقوف والدعاء وان بطاء العزوة
المشعر بسجله وقيل يستحب الصعود على فرج وذكر الله عليه ويستحب
من عد الامام الافاضة قبل طلوع الشمس والواجب ان يحضر حتى
تطلع الشمس والمرونة في الوادي داعيا بالموسم ولو نسي المرونة
رجع فادركها ولا امام ينأخر جمع حتى تطلع الشمس والواحق ثلث
الاول الوقوف بالنظر في مقدمة وكيفية طوافه الثالثة

تجدد لا يطل لو كان ناسيا ولو فاته الوقفان بطل تجدد ولو كان
ناسيا واجهلا الثاني من فاته الحج سقطت عنه افا له ويستحب
له الاقامة على الوقف ايام التشرية ثم يحل له مرة مفرقة ثم
يقضي الحج ان كان واجبا الثالث يستحب التقاط الحصون جميعا
وهو سبعون حصاة ويجوز من اى جهات الحرم شاء عند المساء
وقيل عند المجدل والحرم وسبب الخيف ويشترط ان يكون اجبا ومن
الحرم ابكارا ويستحب ان يكون رخوا برشا بقدر الاقامة لمنطقة
منطقة وتكتم الصلابة والمكثرة القول في مناسك منى يوم النحر
وهو يوم حرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق اما الزيادة الواجب
فيه التيمم والعدة وهو سبع والثاويها بما يتيقن بها واصابة
الحرة بفعل فارتفعت اجرة غيره ويجزى المستحب الطهارة والتغافل
ولا يتابعه بما يزيد عن خمسة عشر ذراعا ان يرمى حذفا
والدفاء مع كل حصالات ويستقبل حرة العقبة ويستد بالقبلة
وفي غيرها يستقبل الحرة والعقبة واما الذبح فعليه اطراف
الاولى في الهدى وهو واجب على المتمتع خاصة مفترضا ومتقلا

ولو كان مكنتا ولا يجب على غير المتمتع ولو تمتع الملوكان
لملأه الزامه بالصوم او ان يهدي عنه ولو ادرك احد
الوقوفين منعنا لزومه الهدى مع القدرة والصوم مع القدرة
ويشترط التيمم في الذبح ويجوز ان يتولاه بنفسه وبغيره ويجزى
ذبحه متى ولا يجزى الواحد الا عن واحد في الواجب وقيل يجزى عن
سبعة وسبعين عند الضرورة لاهل الحرم الواحد ولا بأس به
في التذبح ولا يبلغ ثياب النجس في الهدى ولو وصل فذبح غيره لم يجز
ولا يخرج شئ من لحم الهدى عن منى ويجزى منى وجهه ويذبح
يوم النحر وجوبا مقدما على الحلق ولقد علم الحلق اجزا ولو كان عالما
وكذا لو ذبحه في بقية ذي الحجة الثاني في صفة ويشترط ان يكون
من التيمم بشا غير مضر ولا يجزى من الضان خاصة لمنعه لسته
وان يكون تاما فلا يجزى العوراء ولا العرجاء ولا العضياء ولا
ما نقص منها شئ كالخصو ويجزى المشقوقه الاذن ولا يكون مقطوعا
بحيث لا يكون على كليتها شئ لكن لو اشتراها علمها امن بها
مفردة اجزائه والثمن من الايل ما دخل في السادسة ومن البقر

والغز والعنبر ما دخل في الثانية ويستحب ان يكون خفيفا ينحرف في
السواد وغنى في سواد وتبرك في مثله اى ما ظل غشى فيه وقيل ان
يكون هذه المواضع سودا وان يكون مما عرف به انا من الابل
والبقرة ذكرا من الضان او الغزوان يجزى الابل قائدة مربوطة
بسر الخنزير والركبة وان يطعمها من جانب الامن وان يتولاه بنفسه
ولا يحمل يد مع يد التاج والدفاء وقسمتها ثلاثا ثانيا كل ثلثه
ويهدى ثلثه ويطعم القاص والمعتز ثلثه وقيل يجب الاكل منه
ويكره التضحية بالنور والجارير والمزجر الثالث في البذل ولو
فقد الحنك وجحد منه استباح في فرائده وذبح حول ذكركم
وقيل يقتل فضة الا الصوم ومع فقد الثمن يلزمه الصوم وهو
ثلثه ايام في الحج متواليات وسبعة في اهله ويجوز تقديم الثلثة
من اقل في الحج بعد التلبس بالحج ولا يجوز قبل ذكركم ولو خرج
في الحج ولم يصم الثلثة تعين الهدى في الغابل معنى ولو صام الثلثة
في الحج ثم وجد الهدى لم يجز لكنه افضل ولا يشترط الصوم التسعة
التتابع ولو اقام بمكة انتظر اقل الامرين من وصوله الى اهله والضيوف

شعر ولو مات ولم يصم صام الوقف عند الثلثة وجوبا دون التسعة
ومن وجب عليه بدنة في كفارة او نذر وجز اخره سبع شاة
ولو هين على الهدى ومات الخرج من اصل ذكركم الرابع في القلائد
ويجب ذكركم او يخرج منى ان قرنت بالحج وبمكة ان قرنت بالعمرة
افضل بمكة فناء الكعبة بالحزرة ولو هلك لم يلزم بدله ولو كان
مضمونا لزومه البذل ويجزى عن الوصول لخرج او ذبحه واعلمه
ولو اصاب به كسر جاز بعه والصدقة بثمنه او اقامته بدله ولا
يغفر الصدقة الا بالنذر وان اشعره او قلده ولو وصل فذبح
عن صاحبه لجزا ولو وصل فاقام بدله ثم وجدته فان ذبح الاخير
استحب ذبح الاول ويجزى ركوبه وشرب لبنه ما لم يضر به ويؤلف
ولا يبطط الحزارة من الهدى الواجب كالقادات والنذور ولا يفتن
النافذ من جلودها ولا ياكل منها فان اخذ ضئله ومن نذر
بدنة فان عيق موضع النحر والاخرها بمكة الحارس في الاضحية
وهي سقاية ووقتها معنى يوم النحر وثلثه هبة وفي الاضحية
يوم النحر ويومان بعده ويكره ان يخرج من اضحية شيئا عن منى

ولا بأس بالتمام وبما يتجده غيره ويجزى هدى المتع من لا
ضحية طلع افضل ومن لم يجد الاضحية تصدق بثمنها ولو
انما في الحج الاول والثاني والثالث وتصدق بثمنها ويكون
التضحية بما رتبته واخذ شي من جلودها واعطاهم الجوار
انما للخلق فالخارج خير منه وبين التقصير ولو كان خروقة
او لم يكن على الاظهر والخلق افضل والتقصير متعين على المرأة
ويجزي ولو قد اذنت له والحل متى ولو دخل قبله عاد للخلق و
التقصير ولو قد حلق او قصر حيث كان وجوبا وبه
للمنى ليدفن بها استحبها او من ليس بها راسه شعر غيره امواد
الموسى والبداءة برمي جمرة العقبة ثم بالنج ثم بالخلق واجب
فلو خالف اثم ولم يهد ولا يرمى البت الطواف للحج الا بعد الحلق
او التقصير ولو طاف قبل ذلك عامدا لم يزد دم شاة ولو كان ناسيا
سأله بلزمه شئ واعاد طوافه وحل من كل شئ عند فراغ
مناسكه متى عبد الطيب والنساء والصيد فاذا طاف فحج حل
له الطيب واذا طاف طواف النساء حل له ويكره للحج حتى يطوف

طواف النساء ثم يضيء مكة للطواف والسعي ليوميه او من الغد
يأكل في جنب المنع ولو اتمرا ثم ويوسع للفرد والقارن طول
دونه على كراهية ويستحب له اذا دخل مكة الفيل وتعليم لظفائه
واخذ القارب والدعاء عند باب المسجد القوافي الطواف والنظر
في مقداته وكيفية واحكامه اما المقدمة فيستر قدمي الطائف
واذا في القفاة عن الثوب واليدن والمخاتن في الرجل ويستحب
مضغ الاذخر قبل دخوله مكة ودخولها من اعلاها خافيا على
سكون وقاد مغتسلا من يرميهمون ارفع ولو تعدد اغتسل
بعد الدخول والدخول من باب بني شيبه والدعاء عند واما
الكيفية فوليحيا التنية والبداءة بالبحر والحنيم به والطواف على
السيار واذا دخل الحجر والطواف وان يطوف سبعا وان يكون بين
المقام والبيت ويصل ركعتين في المقام فان مضى فحطام حيلة
في حيا له ويصل التافلة حيث شئ من المسجد ولو نسيها مرجع
فان بها فيد ولو شق وصلها حيث ذكر ولو مات قضى عليه الف
والقران بطل في الفريضة على الاشهر ومكره في التافلة ولو زاد

سعدوا الكل سبعة وعين ويصل ركعتي الواجب منها قبل السهو وكيفية
الزيادة هذه ويهد من طاف في ثوب نجس مع العلم ولا يهد
لو لم يعلم ولو علم في أثناء الطواف ازاله واثم ويصل ركعتا في كل
وقت ماله يتصدق وقتة بيضة خاضرة ولو نقص من طوافه وقد
تجاوز النصف اثم ولو خرج الى اهله استتاب ولو كان ووفى ذلك
استأنف وكذا من قطع الطواف لحدث اصابه ولو قطع الصلوة
فريضة خاضرة حط اثم طوافه ولو كان دون الاربع وكذا
لو ترك ولو صلا في السعي ذكر ان لم يطف استأنف الطواف ثم استأنف
السعي ولو ذكر ان طاف ولم يتم قطع السعي واثم الطواف ثم تم
السعي ومنعدها الوقوف عند الحجر والدعاء واستلامه ثم
فان لم يقدر ان يريه ولو كانت القطع ولو لم يكن له يدان
راسه يجوز قطعها وان يقتصد في شيه ويكره ان يمسح
في طوافه ويستلزم الاحتياط ويحذر الداء من وراء الكعبه
ويستلزم به وحده على ما يه ويصلح بطنه به ويدكره
ولو طاف في السجدة رجع والتمزم فكذلك استلزام الاركان واكفها

ركن الحجر واليما في ويتطوع بثلاثمائة وستين طوافا وان لم يكن
جعل للعدة اشواط ويقرو في ركعتي الطواف بالحجر والصفى في الاصل
وبالحجر والحج في الثانية ويكره الكلام فيه بغير الدعاء والقرادة
واما احكامه ثمانية الاول الطواف مكن فلو تركه عامدا بطل حج
ولو كان ناسيا الى بد ولو تعدد العود استأنف فيه وفي رواية ان
كان على وجه سجته اعاد وعليه بدنة الثاني من شاق في عدة
بعد الاطراف فلاعادة عليه ولو كان في اثنائه فكان بين التنية
وما زاد قطع ولا اعادة عليه ولو كان في التنية اعاد الف
يضد وبني على الاقل في التافلة ولو تجاوز الحجر في الثامن وذكر
قبل الركن قطع ولم يعد الثالث من ذكر ان لم يقطع فاعاد طواف
الفريضة وصاوته ولا يهد طواف التافلة ويهد صلواته استحب
لو نسي طواف الزيادة حتى يرجع اهله وواقع واعاد الى بد ومع
التقدم يستحب فيه في الكفارة تروا شبهه انها لا يجزى
مع الذكر ولو نسي طواف النساء استأنف ولو مات قصدا الوالد الاربع
من طاف فالفضل له فيجعل السعي ولا يجوز تأخيرها عن الفريضة

لا يجوز للمتع تقديم طوافه حتى وسعيه على الوقوف وقضاء
المناسك الا لامرأة تخاف الحيض ومنه ومنهم من يقول ان تقديم
طواف النساء مع الفروة روايتان اشهرهما الجواز ويجوز
للقائد والمقدم تقديم الطواف اختيارا ولا يجوز مع الفروة
وطواف من الحيض ولا يقدم على السعي ولو قدم عليه ساهيا لم يعد
الشاذ من قبل لا يجوز الطواف وعليه بطله والكراهية اشبه
بما لو كان السعي حراما الشايع كل محرم يلزمه طواف النساء رجلا
كان او امرأة او صبيا او حصبيا الا في العرة المتع بها القاتل
من نظر ان يطوف على ربيع قبل يجب عليه طوافان وروي ذلك
في امرأة فندبت وقيل لا يعتد لانه لا يعتد بصورة التذلل
في السعي والتطريق معتد وكيفية واحكامه اما المقدمة فتد
وبات عشرة الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم والاعتناء
من الدواب والقابل للحجر والحزج للسعي من باب الصفا وصعود على
الصفا واستقبال الكعبة والتكبير والتكبير سبعا والبقاء بها
المأثور واما الكيفية ففيها الواجب والتدبير فالواجب اربعة

السبعة والبدء بالصفا والطعن بالروة والسعي سبعا يؤداه به
شوطا وعوده اخر المني وبات اربعة اشياء السعي في طرفة ولا
سعي ما بين المنارة الى رفاق العطارين ولو سعي في طرفة لم يرجح
وتدارك والدعاء وان سعي ما شيا يجوز ليلو في حلاله للراحة
واما الاحكام ما سبق الاول السعي مكن بطل الحج بتركه ولا يبطل
سهو ولا يجرؤ ولا يكره فان نفذ واستتاب فيه الثاني يبطل السعي
بالزيادة هذا ولا يبطل بالزيادة سهوا ومن يتفق عدد الاشواط
وشاق فيما به بقاء فان كان في الفروة على الصفا اعاد ولو كان
على المروة لم يعود بالعكس لو كان سعيه زواجا ولو لم يحصل الوقوف
اعاد ولو يتقن التقطع ان اتي به الثالث لو قطع سعيه لصلو
او طحا حجة اولئذ ذلك مكره في الطواف او غيره ذلك اتم ولو كان
شوطا الرابع لو خط اتمام سعيه فاحل وواقع اهله او قلم اظفار
ثم ذكر ان سعي شوطا اتم وفي بعض الروايات يلزم دم بقر الفحل
في احكام متى بعد العود وجب البيت بمنى ليله الحادى عشر والثاني
عشر والثالث عشر ولو بات فيها كان عليه شاتان الا ان يلبس

بمكة متاخلا بالعبادة ولو كان مما يجب عليه البيت الا بالثلاث
لزمه ثلث شيا وحده البيت ان يكون بها الا حتى يحاذي نصف
الابل وقيل لا يدخل مكة حتى تطالع القمر ويجب رمي الجمار الثلاث
في الايام التي يقيم بها كل حجرة بنسب حصية مرتين ليلة بالاولى
ثم بالوسطى ثم بحجرة العقبة ولو فكر اعاد على الوسطى وحجرة العقبة
فيحصل الشرب باربع حرات ووقت الرمي ما بين طلوع الشمس
الى غروبها ولو سعى في يوم قضاء من الغد مرقيا وسعى ان
يكون نالاسه عذرة وما يلزمه هذا الزوال ولا يجوز الرمي ليل
الا بعد ركعتي الفجر والركعة والعبد يرمى عن العذرة وكل من رضى
ولو سعى حرم وحصل موضعها رضى على كل حجرة حصاة وسحب
الوقوف عند كل حجرة ورميها عن يمينها مستقبل القبلة ويقف
واعيا بعد حجرة العقبة فانه يستدير القبلة ويرميها عن يمينها
ولا يقف ولو سعى حتى حصل مكة سجد وتدارك ولو خرج فخرج
ولو خرج في القابل سبق القضاء ولو استتاب جاز وسعى لانه
بمنى ايام التشريق يجوز الفري الاول والثاني عشر من ذي الحجة

من اتقى الصيد النساء وان شاق في الثاني وهو الثالث عشر ولو لم
يتق فحين عليه لاقامة الحائض الاخير وكذا الوغيت الشهر ليلية
الثالث عشر ومن تفرق الاول فلا ينز الا بعد الزوال في الاخير
يجوز قبله ويسحب للامام ان يحط به عليهم ذلك والتكبير متى
سحب وقيل يجب ومن قضى ناسكه فله الحرة في العود الى مكة
والافضل العود لوطع البيت ودخول الكعبة خصوصا للفروقة
ومع عوده يسحب الصلوة في زوايا الكعبة وعلى الزخامة للحجارة
والطواف بالبيت واستلام الاركان والسجود والشرب من زمزم
والحزج من باب المنطارين والدعاء والتسبيح مستقبل القبلة والدعاء
والصدقة بتمريضه يدهم ومن السحب الحصى والتزول
بالعزير على طريق المدينة وصلوة ركعتين بدهم والعزم على العود
ومن المكروهات التجاوز بمكة والحج على اهل الجلالة فنعى ذلك
مكة من الشكوى وان رفع بناء فوق الكعبة والطواف للحج او بمكة
افضل من الصلوة والقيم والعكس والواجب اربعة الاول من احدث
والجاء الحرم ليرقم عليه حاتجنايته ولا تقرب ويقترب عليه في

المطعم والشرب ليخرج ولو أحدث في الحرم قبل ما يقضى جهته
الثاني لو ترك المخرج من باب التيمم الجبر وإلا فلا وإن كانت
ندبا لا ترجأه الثالث للمدينة حرم وحد من غائر إلى غير
لا يصعد شجرة ولا يابس بصيد ولا ما يصيد بين الحرمين الرابع يجب
الغسل لخطا ومنزلة التيمم استحبابا باموكدا ومنزلة فاطمة عليها
السلم من الروضة والأئمة عليهم السلام بالبيع والصلوة بين القبر
والمنبر وهو الروضة وإن يصام بها الأدياء ويومان بعد الحج
وإن يصام ليلة الأدياء عند اسطوانة أو لبابة ليلة الخميس عند
الاسطوانة التي على مقام الرسول والصلوة في المساجد أيات
بقوله الشهود مخصوصا بقرحة على السلم المقصد الثاني في العرة
وهي واجبة في العروة على كل مكلف بالشرايط المعينة في الحج وقد
وجب بالنذر وشبهه والاستحباب والأفناء والقوات ومن خول
مكة عدل من يتكبر في الحرم وأفعالها ثمانية التنية والأحرام و
الطواف وكفاته والسعي وطواف النساء وكفاته والتقصير أو
الحلق ونقص جميع أيام السنة وأفضلها سبب ومن أحرم بها

فإنه الحج ودخل مكة جاز أن ينوي بها التمتع ويلزمه الدم
يصح الاتباع إذا كان بين الحرمين شهر وقيل غزائا لم يكون
في السنة الأعمرة واحدة ولم يقدر علم الهدى بينهما حد
والتمتع بها تجزى عن المفردة وتلزم من ليس من حاضري المسجد
الحرام ولا يصح إلا في أشهر الحج فتيعين فيها التقصير ولو حلق
قبله لم يزد دم شاة وليس فيها طواف النساء وإذا دخل مكة
كره له الخروج لانه مرتبط بالحج ولو خرج وغاد في شهر خروجه
فلا يخرج وكذا الواحرم بالحج وخرج بحيث إذا نزل الوقوف عدل
المعرفة فاحد يخرج لانه لا بد في غير الشهر جديعة
وجوبا ويمنع بالاخيرة دون الأولى المقصد الثاني في اللحي
وهي ثلاثة الأولى في الأحصاء والصد المصدود من مفه العدة
فإنه ليس بالأحرام فصد بخروجه وحل من كل شيء أحرم منه
ويحقق الصنيع عدم التمكن من الوصول إلى مكة أو الموقفين
بحيث لا طريق غير موضع الصدا وكان لكن لا تقصير ولا يسقط
الحج الواجب مع الصدا ويسقط المندوب في وجوب الهدى على الصدا

وقولان اشبههما الوجوب فلا يصح الحال إلا بالهدى وتنية
الحال وهل يسقط الهدى لو شرطه حيث جسد فيه قولان
أظهرهما أنه لا يسقط وفائدة الاشتراط جواز الحال من غير
ترتيب وقوعه في أجزاء هدى الشياق عن هدى الحال قولان اشبهما
أنه تجزى بالحج في العمر أو أصد عن مكة كالحج في الحاج
والمحضور هو الذي ينفذ المرض فهو سبب هديه ولو لم يكن ساق
ولو ساق أقصر على هدى الشياق ولا يحل حتى يبلغ محله وهو متى
أن كان حائجا ومكة أن كان معتمرا فنهك بغير وجل الأمن
النساء صحيح في القابل أن كان واجبا أو يطاق عنه للنساء
أن كان ندبا ولو بان أن هديه لم يذبح لم يطل تحلل ويذبح
في القابل وهو ميسر الوجه لا ولا أحصر فبعت ثم زال العارض
التحقق فإن أدرك أحد الموقفين حج حجه فإن فانا محلل إليه
ويقتضى الحج أن كان واجبا ولا ندبا والمعتري يقتضى عمرته عند
نزول المنع وقيل في الشهر الداخل وقيل لو أحصل القابل حج في القابل
فأدنا وهو على أفضل لأن يكون القرآن متقينا بوجبه و

استحبابا بعت هكذا المواعدة لا تفنائه وتقليده واجتباب
ما يجنبه الحرم وقت المواعدة حتى يبلغ محله ولا يلقى لكن تكفر
لواني بما يكفر بالحرم استحبابا الثاني في الصيد وهو الحيوان المحلل
للمتعة ولا يحرم صيد البحر وهو ما يبض ويخ فيه ولا التخليج
لجش ولا يابس قبل الحية والعقرب واللقاة وروى القارب للحل
ولا كفارة في قتل الشباغ وروى في الأسد كبش إذا لم يره فيها
ضعف ولا كفارة في قتل الذئب وخطا في قتل عماد صيد بنوع
من طعام ويجوز شراى الغادى والدبائى وأخرجهما من مكة
لا ينجها وإنما يحرم على الحرم صيد البر ويقسم قسمين الأول
ما لا كفارة له بدل على المحصور وهو خمسة الأول النعام وفي قتلها
بدنة فإن لم يجد فقد ثمن البدنة على البر وأطعم ستين مسكينا
كل مسكين مدين ولا يلزمه ما زاد عن ستين ولا ما زاد عن قيمتها
فإن لم يجد صام عن كل مدين يوما فإن عجز صام ثمانية عشر يوما
الثاني في بقرة الوحش بقرة أهلية فإن لم يجد أطعم ثلثين مسكينا
كل مسكين مدين ولو كانت قيمة البقرة أقل اقتصر على أن لم يجد قيمتها

صالح عن كل مسكين يومان فان عجز صام تسعة ايام وكذا الحكم في حمار
الوضي على الاكثر الثالث القلي وفيه شاة فان لم يجد فغنم ثاة
على البر واطم غنمها كون كل مسكين مدين ولو قترت قيمتها اقرر
عليها فان لم يجد صام عن كل مسكين يومان فان عجز صام ثلثة ايام
ولا بد للمني الاقسام الثلثة على الخيرة وقيل على الترتيب وهو ظهر
وفي القليب والاربع شاة وقيل البدل بهما كما القلي الرابع في بغير
التعام اذا تحرك الفرج فكل ميسنة بكرة وان لم يتحرك ارسل فولة
الا يرفى اناث بعد البض فماتت كان هديا للبيت فان عجز
فمن كل ميسنة شاة فان عجز فاطعام عشرة مساكين فان عجز صام
ثلثة ايام في بغير العطاء والفتح اذا تحرك الفرج من صفا والفتح
وفي رواية عن البض فماتت من الغنم فان لم يتحرك ارسل فولة الغنم
في اناث بعد البض فماتت كان هديا ولو عجز كان فيه ماني بغير
التعام الثاني ما لا بد له من ثمة وهو خمسة اشطاء وهو كل طائر
يهدى ويبيع الماء وقيل كل مطوق ولازم الحرم في قول الواحد شاة
وفي غيرها نصف درهم وفي بعضها مبيع درهم ولو كان محويا في الحرم

اجتمع عليه الامران ويستوى فيه الاهل ونحو الحرم غير ان حرام
الحرم ينزى بقيته على الحامة وفي العطاء حل فذ طم في الفجر
وكذا في التذويج وفيها وفي رواية دم وفي الضب جد وكذا
في العنقذ والبر بوع وفي الصغور مدين طعام وكذا في الفهر و
الصغور وفي الجراده كمن طعام وكذا في الغلة يكفيها عن حنة
وكذا قيل في قتل العنقاء ولو كان الجراد كثيرا قدم شاة ولو لم يكن
الغز منه فلا اثم ولا كفارة واسباب القنمان اتماما شاة واما
اسماك واما تنسبت واما المباشرة فمن قتل صيدها ولو اكل او
منه لزمه فله اخروا كذا ان اكل ما خرج في الحل ولو وجد الحل ولو اكل
ولو يؤخر فيه فلا مذبة ولو خرج له او كسر سجلا او دبه وناه سويها
فبيع الفداء ولو جعل حاله فداءا كاملا قيل وكذا لو لم يعلم ان فيه ام
وقيل في كسر يد العز نصف قيمته وفي يديه كمال القيمة مكنت في جريد
وفي قرن نصف قيمته وفي كل واحد ربع وفي المست نصفه
واشترت جماعة في قول لزم كل واحد منهم فداء ولو ضرب طير على شاة
فقتل لزمه ذلك قيم وقال الشيخ دم وقيمتان ولو شرب لبن طيبة

لزمه وقيمته اللبن واما اليد فانه الحرم ومنه صيد في الحرم وكذا
ودجبه سالة ولو تلفت قبل الارسل ضمنه ولو كان الصيد نائبا
عنه لم يخرج عن ملكه ولو اسكه محرم في الحل فذبحه مثله لزم كذا
فما ولو كان احد منكم لا ضمن الحرم في الحل ولا يحرم على الحل واما
التسبيت فاذا افلق على اقسام وفراخ وبغير ضمن بالافلاق للحامة
بناة والفراخ جعل والبض بدوهم ولو افلق قبل الاحرام ضمن للحامة
بدوهم والفراخ بنصف درهم والبض ربع بشرط التضييع بالافلاق
الحلاك وقيل اذا قتر حرام الحرم ولو بعد فغنم كل طير شاة ولو رمى
اشنان فاصاب احدهما ضمن كل واحد فداء ولو قصد واحد لزم
كل واحد فداء ولو اكل صيدا واغرى كلبه فقتله ضمنه من احكام
الصيد سالة ولو ما يلزم الحرم في الحل والحرام فماتت غنم
الحرم ما لم يبلغ بدنة الثاني بغير الصيد يقبله حلالا وسهوا ويحمله
واذا اكرز خطأ واذا ضمن ولو كثر دمي فماتت في الثانية رواية
اشهرها انه لا ضمن الثالث لو اشترى وحمل بغير تمام الحرم فاكله
الحرم ضمن كل ميسنة شاة وضمن الحل عن كل ميسنة درهم الرابع

لا يملك الحرم صيده معه ويملك ما ليس به الخامس لو اضطر الى اكل
صيد يمينه فيه روايتان اشهرها ياكل الصيد ويقبضه وقيل ان
لو يمكنه الفداء اكل الميتة السادسة السدرة ان كان الصيد مملوكا فذبحه
للمالك وان لم يكن مملوكا تصدق به وحام الحرم ينزى بقيته
على الحامة السابع ما يلزم الحرم بدجدا ويحرم بمني ان كان حائضا
ولو كان معقرا فلكة الثامن اصاب صيد فداء شاة فان لم يجد طعام
عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام في الحج ويحرم بهذا الباب
صيد الحرم وهو يزيد في بريد من قتل فداء صيده فماتت ولو كان محلا
وهو يحرم الصيد وهو بأم الحرم الاشبه الكراهية ولو اصابه فدخل
في الحرم ومات لم يضمن على اشهر الروايات من ويكره الصيد بين البر
والحرم وحيث الصدقة بشئ لو كسرت قربة او قفاه عينه والصيد
للربط في الحل يحرم اخراجه ولو دخل الحرم ويضمن الحل لو رمى الصيد
من الحرم فقتل في الحل وكذا لو رماه من الحل فقتل في الحرم ولو كان الصيد
على غصن في الحل فاصاب في الحرم ضمنه القائل وكذا العكر من ادخل
الحرم صيدا وجب عليه ارساله ولو تلف في يده ضمنه وكذا لو اخرج

تألف قبل الإرسال ولو كان طاريا مقتضا حفظه حتى يكمل ريشته
ثم إرساله وفي تحريم حرام الحرم في الحمل تردد أشبه الكراهية ومن تنف
ريضة من حرام الحرم فعليه صدقة يصلها بذلك اليد وما يذبح
من الصيد في الحرم ميسرة ولا يابس بما يذبح المحل في المحل وهل على المحل
صيد الحرم الأشبه أنه يمكث ويجب إرسال ما يكون معه الثالث
في باقي المحظورات وهي تسعة الاستمتاع بالنساء من جامع قبل
الحكم الموقنين قبل أو دبراً عاماً علماً بالحريم أتم حجة ولزمه بدنة
والحج من قابل فرضاً كان حجة أو فلا وهذا الثانية عقوبة قبل نعم
والأولى فرضه قبل الأولى فاسدة والثانية فرضه والأول هو المردى
ولو كرهها وهي محرمة على غيرها الكفارة ولا يحج عليها في القابل ولو
طأ معتدلاً ما يلزمه ولو سجد على كفارة وعليها الافتراق إذا
وصل موضع الخطيئة حتى تقضى للناسك ومقتضى الأمر ثالث
ولو كان ذلك بعد الوقوف بالشعر لم يلزم الحج وجوبه ببدة ولو
استغنى ببدنه لزمه البدنة بحسب في رواية الحج من قابل والجامع
أمنه المحرمة بأدنى محل لزمه بدنة أو بقرة أو شاة ولو كان معصراً

نشاة أو صيام ثلاثة أيام ولو جامع قبل طواف التيمامة لزمه بدنة فإن
عجز بقرة أو شاة ولو طاف من طواف النساء حصة أو طاف ثم واقع لم
يلزمه الكفارة وأتم طوافه وقيل يكفي في البناء سجدة أو نصفه ولو
عجز الحرم الحرم على امرأة ودخل قبل كل واحد كفاية وكذا لو كان
الغافل لم يحل له رواة جماعة ومن جامع في الحرم العرة قبل التيمامة
فعليه بدنة وقضاء العرة ولو أتمنى نظره إلى غيرها لم بدنة إن كان
موسراً أو بقرة إن كان متوسطاً أو شاة إن كان معصراً ولو نظر
إلى امرأته لم يلزمه شيء إلا أن ينظر إليها بشهوة فيمضي عليه بدنة
ولو سجد بشهوة نشاة أمضى أو لم يمتد ولو قائلها بشهوة كان عليه
حج ومروكاً الوامني عن ملاعبة ولو كان عن تسعة على جامع
أو استماع الكلام امرأة من غير نظر لم يلزمه شيء والطيب يلزم
بإستعمال شاة صبيفاً ونحوه في الطعام ولا يابس نحو الكعبه
وإن ما زجه الزعفران والقلم وفي كل ظرف من طعام وفي بدنة
وسجدية شاة إذا كان في مجلس ولو كان كل واحد منهما في مجلس
ولو أضافه مفتت بالقلم فادى بظفره ففعل المفتي شاة والمخيط يلزم

بدوم ولو اضطر ولو لم يسه في مكان وحلق الشعر فيه شاة أو طعاماً
سنة ما كان للحاكم من مكان أو عشرة لكل مسكين مداً وصلياً
ثلاثة أياماً من أداً ومضطراً وفي نصف الأبطالين شاة وفي أحدهما
أطعام ثلث مساكين ولو من لحينه أو داسه فسقط من شعور قصه
كيف من طعام ولو كان بسبب الوضوء والصلوة فلا كفارة والتقليل
فيه سائر شاة وكذا في تعظية الرأس ولو بالطين كالأغصان أو حبل
ما يسهر ولجلد الكفارة فيما دون الثالث طأ وقا في الثالث شاة
وفي المرة كذا بأشاة وفي المرتين بقرة وفي الثالث بدنة وقيل في اللذان
الطيب شاة وكذا في قطع الظفر من مسألتك إلا في قطع شجرة
من الحرم إلا بعد ما استثنى سواء كان أصلياً في الحرم أو غيرها
وقيل فيها بقرة وقيل في الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة الثاني
لو كره الوطئ تكررت الكفارة ولو تكرر اللبس فإن التردد للمجلس
لم يكره وكذا لو تكرر الطيب ويكره مع اختلاف المجلس الثالث
أكل الحرم أو لبس الحرم عليه لزمه دم شاة ويسقط الكفارة عن
المباهل والثالث في الشاة كذا في كتاب الجلال والنظر في أمور ذلك

الأول من يجب عليه وهو من كل من استكمل شروطاً ثمانية
الباوغة والحرة والعقل والركوة وأن لا يكون مائلاً ولا مقعداً ولا مريضاً
ولا مريضاً مجنوناً ولا مريضاً مع وجود الإلزام الثاني والواحد من نصب
كذلك ودخاؤه إليه ولا يجوز زعم الجاهل إلا أن يلزمه المسلمين من يخشى
منه على دينه الإسلام أو يكون من قوم ويخشاهم عدو في قصد
في قصد النفع عن نفسه في الحالين لا موقوفاً على ما من غير نفسه
وقد روي الاستنابة وجبت وعليه القيام بما يحتاج إليه القاي
ولو استناب مع القدرة جازاً يفي والمرا بطة أرضاً لم يحفظ الثغور
مسقبة ولو كان الإلزام مفقوداً لا يمتنع جهاداً بل حفظاً
وأغلاماً ولو عجز جازاً أن يبطفره ناك ولو نذر بالمرا بطة وجبت
مع وجود الإلزام وقضاه وكذا لو نذر أن يعرف شيئاً إلى المراهبة
وإن لم يمتد به ظاهره ولم يخف الشبهة ولا يجوز مردته في غير
من وجود البر على الأقيسة وكذا الواخذ من غيره شيئاً لم يابطل الكثرة
عليه أغا وروان وسجد وجازاً للمراهبة أو وجبت النظر الثاني
فمن يجب جهادهم وهم تلك الأقل لبناء يجب قتال من خرج عن الإلزام

فمن

الاجل

خادول اذا دعى الى الهوا ومن نصبه والناظر عنه كبرية فيسقط
تقيام من فيه غنيا مال لم يستغن عنه الامام على التقين والفراد
في جزمهم كالفراد في حرب المشركين ويجب مضاهرتهم حتى يقتلوا
او يقتلوا ومن كان له فيه اجهر على جرحهم وتبع مدبرهم
وقتل اسيرهم ومن لافئة يقتصر على تزيينهم ولا يذقت على جرح
ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم ولا يترقه ذمتهم ولا نساقهم
ولا يؤخذ امولهم التي ليست في العسكري وهل يؤخذ ما هو
العسكري مما ينقل فيه قولان اظهرهما الجواز ويقسم كل قسم امول
الحرب الثاني اهل الكتاب والبحر فيمن يؤخذ الخبر يذمة و
كبتهم وشر الذمة وهي تؤخذ من اليهود والنصارى ومن اشبهه
كتاب وهم الجوس ويقال لهم لاء كما يقال اهل الحرب حتى يتبادوا
للشرائط الذمة فمنا لا يقولون على معتقدهم ولا يؤخذ الجزية من
القبليان والمجانين والنساء والبله والاهم على الاظهر ومن بلغ منهم
امر بالاسلام او التزام الشرايط فان امتنع صار حربيا ولا وفي
الايقدر الجزية فانه انصب بالصفاء وكان على التزام اخذ من

ثمانية

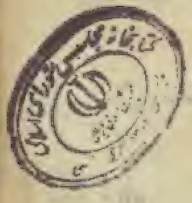
ثمانية واربعين درهما ومن المتوسط اربعة وعشرين ومن
الفقر اثنا عشر درهما الاقتضاء الصلحة لا توظف الا زما
ويجوز وضع الجزية على الرؤس والادام في جوارحهم قولان
اشبههما الجواز واذا السلم الذي قبل الحول سقطت الجزية ولو كان
بعده وقبل الاداء فقولان اشبههما السقوط ويؤخذ من تركه
لومات بعد الحول ذمتا اما الشرط خمسة قبول الجزية ولا يؤخذ
للمسلمين كالزنا بنسائهم او الرقة لامولهم وان لا يشطاهوا الجوارح
كشرب الخمر والزنا ونكاح الحادام ولا يتحدوا كيسة ولا يضربوا
ناقوسا وان حرق عليهم احكام الاسلام ويحق بذلك الجرح في
الكنائس والمساجد والمساكن فلا يجوز استيفاء البيع والكداد في
بلاد الامام ويزال او يستجند ولا باس بما كان عادا بقبل الفتح
وبما احدثوه في ارض الصلح ويجوز رميها ولا يعلموا الذي بينا
فوق السلم ويقر ما اتبعه من مسلم على حاله ولو اتهم لم يجر به
ولا يجوز لاحد دخول مسجد الحرام ولا غيره ولو اذن له السلم علفا
الا ويجوز اخذ الجزية من اثنان الحركات كالحزب الثاني يتفق الخبر

من قام مقام الجاهل في الذب عن الاسلام من المسلمين الثالث
من ليس له كتاب ويبدأ بقتال من يلية الامع اختصار لا بعد الخط
ولا يبدون الا بعد الدعوة الى الاسلام فان امتنعوا حل جوارحهم
ويختص بدعائهم الامام او من يامره ويسقط الدعوة عن قبولها
وعرفها وان اقتضت المصلحة الجاهل ان يجازي لكن لا يؤاها الا
نام او من ياذن له ويقدم الواحد من المسلمين للواحد ويعني قتله
على الجماعة ولو كان اوده ونهم ومن دخل يشبهه الامان فهو امن
حتى يرد الى مانه ولو استدم فقتل لا تقدم نظره انهم اذقوا
فدخل يجب اعادته الى الجماعة نظرا لشبهة الجوارح والفراد ذلك
العدو على الضعف او اقل لا المخوف او مختار المنة ولو غلب على
الظن العطب على الاظهر ولو كان اكثر جاز ويجوز الجارية بكل
ما يربح به الفتح كهدم الحصون ودمار المناجيق ولا يقتض ما يملك
بذلك المسلمين منهم ويكره بالقاه القاد ويجرم بالقاه السهم وقيل
يكره ولو ترسوا بالصبيان والمجانين والنساء ولم يمكن الفتح الا
بقبلهم جاز ذلك ولو ترسوا بالاسارى من المسلمين ولا ذمة ولا القاء

قولان

قولان ولا يقتل من اظهر ولو عاون لاعم الا اضطر ويجوز التمثيل
باهل الحرب والعدو والعاون منهم ويقا في اشبه الحرم من لا يرى
ها حرمة وكيف عن يرى حرمتها ويكره القتل قبل الزوال و
التميت وان يعقب الذابة والمبادرة بين الصفيين بذل اذن
الامام **النظر الثالث** في التبايع وهي اربعة الاول في قسمة
الغني ويجب اخراج ما شطره الامام او لا كالجحاش ثم ما يحتاج اليه
لقيمة كاجرة للمناظرة والراعي وما يرضون لاشمة له كالنساء
والكفاد ثم يخرج الخمس ويقسم الباقي بين المقاتلة ومن حضر القتال
وان لم يقاتل حق الطفل ولو ولد بعد الحيازة قبل القسمة وكذا ان
يلحق بهم من المدد للرجال سهم والنفادس سهمان وقيل للقاتل
ثلاثة ولو كان معه افراس سهم للفرسين دون ما زاد وكذا يقسم
لوقا تاولي السفن وان استغوا على الخيل ولا سهم لغير الخيل ^{يكون}
اكرها في الغنيمة كالراجل لا اعتبارا بكونه فارسا غنيا لا
يدخل المعركة والجيش يشارك سربه ولا يشاطرها عسكر البلد
وصالح التقيم الاعراب من ترك الجاهل جرت بان يباعه

مستفهم ولا يصيب لهم في الغنيمة ولو غنم المشركون اموال المسلمين
 ونزاد بهم ثم استعملوها لم يدخلوا في الغنيمة ولو غنم في الغنيمة
 قولان اشبه هذا دونهما على المال والبيع الغنم على الامام بغيرها
 مع التفرقة في الغنيمة الشافعي في الاسارى ولا يقاتل منهم ولا
 طفال يمتعون ولا يقتلون ولو اشبه الطفال بالبالغ اعتبر
 بالبيان المذكور البالغون يقتلون سقما ان اخذوا للموت فاقية
 ماله صلبوا ولا يامم بحرية ضرب اعناقهم وقطع ارجلهم وارواحهم
 من خلافه تركهم حتى يزفوا وان اخذوا بعد ان قتلوا لم يقتلوا
 وكان الامام مخيرا بين الموت والقتل والاسترقاق ولا يقطع هذا
 الحكم لو اسلموا ولا يقتل اسير لو عجز عن القتلى ولا بعد الذل والام
 ويكره ان يصير على القتل ولو عجز عن الحرب وجب في الاسلام
 ولو اشبهوا قتلوا ويكره ان يكون كمشركا من الزمير في قتل يدر
 وحكم القتل حكم ابوية فان اسلموا واسلم احد المقاتلين لم يقتل ولو اسلم
 حربي في الحرب بقتل دمه وماله مما يقتل من العتقات
 فلا يضمن ولو قتل في الاسلام لم يمسلم عبيد في ما للموت



مؤله ملك نفسه وفيما شرا خروجه تردد المروسة انه يشترط
 الثالث في احكام الاراضين كل ارض فخت عنوة وكانت حياة
 من المسلمين كانت والغامون في الجبل لا يباع ولا يوقف ولا يهب
 ولا تملك على الحضور والنظر فيها الى الامام بصرف حاصلها في
 الصالح وما كان موانا وقت الفتح فهو للامام ولا يصرف فيه
 الا باذنه وكل ارض فخت صلبا على ان الارض لاهلها والمجربة
 فيها حتى لا ياربها ولهم التصرف فيها ولو باعها للمالك فتح وانقل
 ما عليها من المجربة الى فدية البائع ولو اسلم سقط ما على ارضه ايضا
 لانه حرة ولو شرطت ارض للمسلمين كانت ملكا مفتوحة عنوة
 والمجربة على رعايتهم وكل ارض اسلم اهلها طوعا فهي لهم وليس عليهم
 سوا الزكوات في حالها مما تجب فيه الزكوات وكل ارض تركت
 اهلها على رعايتها فلا امام بتليها لمن يهرها وعليه طعها
 لا ياربها وكل ارض موات سبق اليها سابقا ولاحاها فهو اسحق
 بها وان كان لها ملك فعليه طعها له الرابع الامور بالمعروف
 والنهي عن المنكر وهما واجبان على الاعيان في اشبه القبول كالا

بالواجب واجب بالمندوب مندوب والنهي عن المنكر واجب
 والواجب لهما حتى يتكامل شروط اربعة العلم بان ما يامر به معروف
 وما ينهى عنه منكر وان يجوز ما فيه لا يكره وان لا يظهر من القائل
 اشارة الى اقله ولا تكون فيه مفسدة ويكره بالغيب ثم بالثبات
 ثم بالبدن فيقتل على الاقل الا اذا لم ينجح الاخر ولو زال باطله
 الكراهية اقصر ولو كان ينوع من اعدائهم ولو لم يقر انقل الى الدنيا
 ولو لم يرتفع الا باليد كان حربا زمانا لو افترج المخرج او القتل
 لم يجز الا باذن الامام وكذا العبد لا ينفذها الا الامام او من يرضيه
 وقيل نعم السجل المحدث في حبه وولده ودمه وملكه وكذا قيل في القتل
 للعدو وفي زمان النبية اذا انوار وجب على الناس مساعدتهم
 ولو اضطر اليها يراها في الحاقمة حتى يازم الميركن قتلا محرم
 فلا قتية فيه ولو اكرهه الجاني على القتل اجتهاد في تنقيح الاسكان
 على الوجه الشرعي ما استطاع فان اضطر على النفيته ما لم يكن قتلا
كتاب النجاة وفيه فصل الاول فيما يكتب به والخروج منه
 انواع الاول الاعيان النجاة بالخروج والابدية والفقرة والميمنة



كذا في نسخة

والعم والارواح والايوال مما لا يركل حبه وقيل يمنع من الايوال
 الا بالظن والكلاب على كلب القيد وفي كلب الماشية والكلاب
 والزرع قولان والمالقات الحقة عد الدين لفائدة الاستبابة
 ولا يباع ولا يشترع بما ياب من محرم الميتة واليهما كذا في الثاني
 الا لا المحترمة كالعور والطبل والزيم وهما كل العبادة الميتة
 كالصوم والصلاة والالتفاتا دكا لزد والشطرنج الثالث ما
 يقصد به المقاعدة على المحرم كبيع السلاح لاعداء الدين في حال
 الحرب وقيل مطلقا وبإجارة المالكين والمجورات والمهرات والبيع
 العيني ليعمل خيرا والمختص بالبيع صلبا ويكره بيعه من هذا الرابع ما لا
 ينفع به كالسوخ بربه كانت كالدب والفرقة او مجربة كالمجربى
 والاصناف وكذا الشفايع والطافي ولا ياب من بيع الطير والخر
 والنفيد وفي بقية السباع قولان اشبهها بالحيوان المأكل كالحمار
 الحمره ككل الصور المحترمة والفتاة عند الغنية لان العار انراة له
 تفتت بالباطل ولم يدخل عليها الرتجال والفتح بالباطل انما بالحق
 فجار وهما المؤمنون وحفظ كتب الضلال ولعنهم الغير النقص

التحرر والكهانة والقبالة والشعبية والقنطرة والعقود والحقائق
ليس الماشطة ولا يابس كسبها مع هذه وتزمن التبريل بغير
عليه ودرجته الماشد والمناجزة للمعونة على الظاهر والجرة
الزانية السادسة الماشدة على القدر الواجب من تفصيل الامور
وتكثيفهم وحامهم ودفنهم والرشا في الحكم والجرم على الصلوة با
لناس والفضله ولا يابس والرق من بيت المال وكذا على الامور
ولا يابس الماشدة على عقد النكاح والكره اما الفضائل والحق
غالبها كالعرف وبيع الاكفان والطعام والرفيق والضيافة والرق
حدد وبيع ما يكتن من التلح لاهل الكفر والخلفين والتبرع واما
الصنعة كالحياكة والحجامة اذا شرط وضرب العمل ولا يابس
لجنانة وخضف الجوارى واما لنظر في الشبه اليه كك الصبي
ومن لا يجتنب الخادم ومن الكره لاجرة على تعليم القرآن وشحه
وكسب القائل مع الرطب ولا يابس به لوجرد ولا يابس باجرة تعليم الحكم
والاذاب وقديرة لاكتساب باشيء اخر في انشاء الله تعالى
مسائل ستة لا حظ لا يؤخذ ما يرد في الامور لا ما يرد في عدة الابعاد

الثاني لا يابس بيع غطام ولتأخذ الامور منها الثاني
يجوز ان يشتري من السلطان ما يائخذ به باسم للقاسم باسم
الركوة من ثمنه وجوب ونعم وان لم يكن مستحقا للراج
لوفض اليه ما لا ينصرف في الخارج وكان منهم بلا يأخذ منه
لا يائذ به على الاصح ولو اعطى على الجواز اذ كانوا بالصفة
ولو علق به لم ينجح ورنل الخا من جواز الظالمين محرمات
بغيرها على اقل حال السادسة الولاية عن الغافل جائرة
وربما وجبت وعن الجائر محرمات لا مع الخوف نعم لو يتقن الخلف
من اللاتم والتمك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر استجبت
ولو اكره لا مع ذلك اجاب هذا للضرورة وينفذ امره ولو كان
محرما الا في قتل المسلم **الفصل الثاني** في البيع وادبها
البيع فهو الايجاب والقبول اللذان ينتقل بهما العين المملوكة
من مالك الى غيره بعتوض مقدور بشرط الاول لا يشترط
في المتعاقدين كمال العقل ولا اختيار وان يكون البائع مالكا
ووليا كالأب والجد للأب والحاكم وامينة والوصي او كالأب

ولو باع الفضولي فقولان اشبههما وقوة على الاجابة ولو باع
مالا يملكه مال كالحجر وقضات الانسان ولفظنا من الذي
ان لم يتقدم ولو بيع بين ما يملك وما لا يملك في عقد كعبد
وعبد غيره حتى في عبده ووقف الاخر على الاجابة اما لو باع
العبد والحرة او الشاة والخنزير حتى فيما يملك وبطل في الاخر
في قولان ثم يقوم احدهما ويبقى من الثمن ما قابل الفاسد
الثاني الكيل والوزن والعدد فلو بيع ما يكيل او يوزن او يعد
لا كذلك بطل ولو قصر الوزن او العدد اعتبره مكيلا او خد
بحسابه ولا يكتفى مشاهدة الضيق ولا الكيل بالخطي ويجوز
اشباع جزء مشاع بالنسبة من معلوم وان اختلف اجزاء
الثالث اشباع العين الخاصة الامع المشاهدة او الوصف
ولو كان للراو طهي او نجح او لا يئذ من اختيار هذا او ذاك
يؤخذ به ولو بيع ولما يجتبر فقولان اشبههما الجواز والاختيار
لو خرج معيا ويتبين الارض بعد الاحداث فيه ولو ادى
اختيار الى افساد كالجوز والبطيخ جاز شراؤه ويثبت الارض

لو خرج معيا لا الرد ويبيع بالثمن ان لم يكن المكسور ضمة
وكذا يجوز بيع المساك في خاد وان لم يرض ولا يجوز بيع سمك
في الجوامع لخاصته وان ضم اليه القصب على الاصح وكذا
في الزرع ولو ضم اليه ما يملك منه وكذا اصول الغنم مع
ما في بطونها وكذا الحبل واحد منهما منفردا وكذا ما يملك
الفحل وكذا ما يضر القنبا وبشبكة الزرع وقدر الثمن
جنبه فلو اشتراه بحكم احد طرفي البيع باطل ويضمن المشتري
ثلث البيع مع قبضه وكذا في كل اشباع فاسد ويرد عليه ما زاد
بفعله كعقلم الصنعة والعتيق على الاشبه واذ اطلق التقيد
اشترى الى نقد البلد وان عتق فقد ائتم ولو اختلفا في نقد
الثمن فالقول قول البائع مع يمينه ان كان البيع قائما وقول
المشتري مع يمينه ان كان ناقضا وتوضيح لظروف التمر
التمرها هو عتقها وما يربد لها من القدر على تسليمه فلو باع
الابن منفردا لم يرض ويصح لو ضم اليه شيئا واما الادب
لمسحب النفقة فيد والتسوية بين المتبايعين ولا فاله من

والشهادتان والتكبير عند الاستيلاء وان لم يتخذنا فاصح
راحمدا المكره ومع البيع وضم المشتري والمخلف والبيع
في موضع يستوفى العيب والرجوع على المومن الاعم الضرورة
بعد بل الحسان والتمس ما بين طلوع النجم الى طلوع الشمس
ودخول السوق او لا وبما فيه الاولين وذوي العاهات
والاكرا د والغرض للكيل والوزن اذ المرحم والاصح
بعد الصفقة والمزادة وقت النداء ودخوله في يوم
اخره وان يتوكل الحاضر البادي وقبل يحرم وتلقى الركبا
وحده ابعده فراجع فناد وبيته ويثبت للمنا وان ثبت الغبن
والتمزادة في السلعة مواظاة للبايع وهو الخبز والاختك
وهو حين الاوقات وقيل يحرم وانما يكون في الخطة والشعر
والتمر والزبيب والتمن وقيل في الملح ويحقق الكراهية اذا
استيقاه لزيادة الثمن لم يوجد بايع اخره وقيل وان
في التوصل بعين مكره في الغلاء الثلث ويجوز الحث على
البيع وهل يغير عليه الاصح **الفصل الثالث** في الخيار والنظر

في اقتنايه والحكامه واقتنايه شعبة الاول خيار المجلس
وهو ثابت للمشتري بعين في كل مبيع ماله بشرط فيه سقوطه
ماله بغيره الثاني خيار الحيوان وهو ثلثة ايام للمشتري
خاصة على الامح ويحفظ ولو شرط سقوطه او اسقطه المشتري
بعد العقد او تصرف فيه المشتري سواء كان تصرفا لازما
كالبيع او غير لازم كالوصية والهبية قبل القبض الثالث
خيار الشرط وهو محسب ما يشترطه ولا بد ان يكون مقته
مطبوعة ولو كانت محتملة لم يحرك كعدم المرأة وادراك
الثمرات ويجوز اشتراط مدة يرد فيها البايع الثمن ويترفع
البيع فلو انقصت فلما يرد لزوم البيع ولو تلف في المدة
تلف من المشتري وكذا لو حصل له فناء كان له الرجوع خيار
العين وبيع بثوبه وقت العقد بما لا يتغايير فيه غايها
صحطالة المعنوي يثبت له الخيار في الفسخ ولا قضاء الخامس
من باع ولم يقبض الثمن ولا قبض المبيع ولا اشتراط التأخير
فالبيع لازم ثلثة ايام ومع انقضاء ثبوت الخيار للبايع

فان تلف قال المفيد يتلف في ثلثة من المشتري بعد
من البايع والوجه تلفه من البايع في الماين الا ان التقدير
انه لم يقبض ولو اشترى ما يفسد من يومه فحق له ان يرد
البيع الى الليل فان لم يرد بالثمن فلا يملكه الشاخر خيار
الرؤية وهو يثبت في بيع الاعيان للحاضرين غير مشاهدة
ولا يقع حتى يدرك المجلس والوصف فان كان موافقا لزم
ولا كان للمشتري الرتبة وكذا لو لم يرد البايع واشترى
بالوصف كاللبنان البايع لو كان بخلاف الصفة وبما في
خيار العيب ان شاء الله تعالى **الفصل الثاني** في الخيار
المحسب يثبت البيع دون غيره الثانية التصرف فيسقط
خيار الشرط الثالثة الخيار مودث مشروطا كان او لازما
بالاصل الرابعة البيع يملك بالعقد وقيل به وانقضاء
الخيار واذا كان الخيار للمشتري جاز له التصرف وان لم
يجب البيع على نفسه الخامسة اذا تلف المبيع قبل قبضه فهو
من مال بائعه وكذا بعد قبضه وقبل انقضاء خيار المشتري

ماله بشرط ولو تلف بعد ذلك كان من المشتري الثانية
لو اشترى ضعيفا راي بعضهما ووضوله سائرهما كان له الخيار
فيما يبيع اذ لا يترك على الوصف **الفصل الرابع** في خيار البيع
وهي خمسة الاول التقدير الشبهة من اتباع مطلقا الثمن
جاء كما لو شرط تحميده ولو شرط التأجيل مع تعيين المدة صح
ولو لم يتعين بطل وكذا لو عين لاجل محتملا كعدم الفاقة
وكذا لو قال بكذا انقل او بكذا منيثة وفي رواية له اقل الثمن
نسبة ولو كان الى اجلين بطل ويصح ان يتبع ما باعه نسبة
قبل الاجل من زيادة ونقصان بحسن الثمن وغيره ولا يجوز
اذا لم يشترط ذلك في العقد ولو اجل فاتباعه من المشتري
بغير حسن الثمن او بخلافه من غير زيادة ولا نقصان صح ولو زاد
عن الثمن ونقص ففقد رواية ان اشبههما الجواز ولا يجب
دفع الثمن قبل حلوله وان طلب ولو تبرع بالتلفع لم يجب القبض
ولو حل بدفع وجب القبض ولو امتنع البايع فخل من غير طلب
من البايل تلف من البايع وكذا في طرف القاي ولو باع سلما

ومن ابتاع باجل وباع مرابحة فليجبر المشتري بالاجل ولو لم
يجبره كان للمشتري المدة او لا سلك بالقرن حال او في رواية
المشتري من اجل مثله مسألة ان الاولى اذا باع مرابحة فليس
الرجح الى الساعية ولو سنية للمالك فيه ضرورة ان اصح الكراهية
القائية من اشترى منعة صفقة لم يجز بيع بعضها مرابحة
سوا قوتها او ضبط الثمن عليها وباع خيارها ولو اخبر بذلك
جاءه لکن يخرج عن وضع المرابحة ولو قوم على الدال متاعا
ولم يوجهه البيع وجعل له الزائد او قدامه فيه او جعل لنفسه
منه فخطا وللدال الزائد لم يجز بيع ذلك مرابحة ويجوز
لو اخبره بالقوة كما قلناه في الاول ويكون للدال الاخر
والقائمة للتاجر سواء كان التاجر دعاه والدال ابتداءه
وبين الاصلح ايسر من فرق الثاني فيما يدخل في المبيع من باع
ارضا لم يدخل ثمنها ولا غيرها الا ان يشترط وفي الرواية
اذا ابتاع الارض بحدودها وما اعلق عليه بابها فله جميع ما فيها
ولو ابتاع دارا دخل اهلها ولا سلك الا ان يشهد العادة للاصلح

بالانفراد ولو باع بخلافه مؤثرا فالقرن للبايع الا ان يشترط
وكذا لو باع بغيره مؤثرا او دابة حلالا على الاظهر ولو لم يؤثروا
المنفعة فالطالع للمشتري الثالث في القبض اطلاق العقد يقتضي
تسليم المبيع والثمن والقبض هو التحلية فيما لا ينتقل كالنقود
وكذا فيما ينقل وقيل في الثمن هو الاستلام باليد وفي الخيار
هو قبضه ويجب تسليم المبيع منفقا ولو كان فيه متاعا على البايع
اذا لم يمس ولا يمس بيع ماله ببعض ويكره فيما يكال ويوزن وما كد
الكراهية في الطعام وقيل يحرم وفي رواية لا تبعه حتى يقبضه
الا ان قوله ولو قبض المكيل فاذ في بعضه فان حصر الاعتناء
والقول قول البايع مع عينه وان لم يحضره فالقول قوله مع
دكنا القول في الموزون والمعهود والمذموم والبيع في الشرط
ويصح منها ما كان سائفا واختلاف تحت القدرة كعقارة الثوب
ولا يجوز اشتراط غير المقد وكبيع الزرع على ان يصير سائفا
ولا يأس باشتراط تنقيته ومع اطلاق البيع لا يلزم البايع القبض
الحاد وانه وكذا النقرة ماله بشرط الازالة ويصح اشتراط العقد

والشعير والكثبان ولو اشترط ان لا يصح الا بطلان الامنة قبل
بطل الشرط دون البيع ولو شرط في الامنة ان لا يتبع ولا يذهب
فالردي لجواز ولو باع ارضا جريا فامعينة ففقدت فليجوز
المخيار بين الفسخ والامتناع بالثمن وفي رواية له ان يفتح او يفتح
البيع بخصته من الثمن ولو الرواية ان كان للتابع ارض
يجب تلك الارض لزوم البايع ان يوفيه منها ويجوز ان يبيع
مختلفين صفقة وان يجمع بين بيع سلف المتاسر في العيوب
فصاحبها ما كان ذا ثمن الخلق الاصلية او ناقصا او اطلاق
العقد يقتضي السلامة فلو ظهر عيب سابق فليجوز للمشتري ان
الرد والارش في الاخيرة للبايع ويحفظ الرد بالبره من العيب
ولو لم يمس الا والعلم به قبل العقد والرضا به عيب جدد ومخبر
عيب عنده واسبق له في المبيع خدنا كركوب الدابة والقرن
ولو كان ذلك قبل العلم بالعيب اما المدة فيسقط بالثلاثة
الاولى دون الاخيرة ويجوز بيع المعيب وان لم يذكر عيبه
ودكره مفسدا افضل ولو ابتاع شيئين فصاعدا صفقة

تظهر العيب في البعض فليس له رد المبيع منفردا وله رد الجميع
او الارش وليس لاحدهما الانفراد بالرد على الاظهر والوجه
بيع رد الامنة الامع عيب الجبل وروى عنها نصف عشر قيمتها
وهنا مسألة الاولى التصريح بالبره يثبت بها خيار الرد وروى
معها مثلها او يثبت مع التعذر وقيل صاع من دية القائية
الثبوتية ليست فيها نعم لو شرط البكارة في ثوب سبي الثبوتية
كان له الرد ولو لم يثبت التقدّم فلا رد لان ذلك قد ذهب
بالرد في الثالثة لا يرد العبد بالارواق الحادث عند المشتري
ويرد الباقي الرابعة لو اشترى امه لا يفسخ في ستة اشهر
فصاعدا ومثلها يفسخ قبل الرد لان ذلك لا يكون ذلك اما
لما دخل الحامسة لا يرد الزرع والرتب بما يوجد فيه من الثقل
المعتاد نعم لو خرج عن المأدبة جازية اذا لم يعلم ان ادسه
لو تنازع على الثمن من العيب ولا يثبت بالقول قول منكره مع
يمينه الثانية لو ادعى المشتري تقدم العيب ولا يثبت بالقول
قول البايع مع يمينه ماله يكن هناك قريب حال الثمن لاحدهما

القائمة بغير البيع صحها او مبيعاً او بيعاً المشتري على البائع
بنية ذلك من الثمن وان اختلف اهل المذاهب رجع الى القيمة
الوسطى القاسية لو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كانت
المشتري المرفق في الارشاق لان اشبهها بالشئ وكذا الوقف
المشتري بعضا وحدث في المياق كان الحكم ثابتا فيها المبيع
الفصل الخامس في الزنا وتحريمه معلوم من الشرع حتى ان التهم
منه اعظم من سبعين رتبة ويثبت في كل مكول او مؤدون مع
الجنسية وصاحبها الجنس ما يتفادله اسم خاص كالخطة والارز
بالارز ويستتبع في بيع الثقلين الشاوي في القدر ولو بيع الزاوة
سرم نقدا وفدية ويصح مشاؤا بغير ابيد ويحرم حبة ويجب
اعادة الزاوي اعلم بالتحريم فان جعل صاحبه وعرف الزاوي اصدق
باعتنه فان غره وجعل الزاوي صاحبه عليه وان مزجه بالحل او جعل
المالك والقدر جسد مجتمعة ولو جعل الحريم كذا لا انتهاء
واذا اختلف اجناس العروضا اختلفت القدر وفي النسبة فلو كان
اشبهها بالكرهية والخطة والشعر جسد واحد في الزنا وكذا

ما يكون منهما كالسويق والدقيق والحيز وثمره الخلق وما جعل
منها جسد واحد في الزنا وكذا ثمرة الكرم وما يكون منه ^{للموت}
تابعة الحيوان في الاختلاف وما يستخرج من اللبن ^{جسد}
وكذا الاذهان تتبع ما تستخرج منه وما لا كيل ولا وزن
فيه فليس يربو كالثوب بالثوبين والعبد بالعبد وفي
النسبة خلاف في الاشبه بالكرهية وفي ثبوت الزنا في المعد
تروا في اشبهه بالاشفاء ولو بيع شئ كيدا او وزنا وفي بلد
الخرز افا فلكل بلد حكمه وقيل في بيع تحريم التفاضل وفي
بيع الطيب بالقرروا بان اشهرها المنع وهل تشرى العلة
في غيره كالزبيب بالعنب واليسير بالطيب الاشبه لا ولا
يثبت الزنا بين الوالد والولد ولا بين الزوج والزوجة
ولا بين المملوك والمالك ولا بين المسلم والمجوسي وهل يثبت
بينه وبين الذي فيه روايتان اشهرها يثبت ويبلغ
الثوب بالخرز ولو تفاضل وكبره بيع الحيوان بالجم ولو اتا
وقد يتخلص من الزنا بان يجعل مع متاع من غير جنسه

مقاردهم وقد يترددون او يبيع احدهما سلعة لصاحب
ويشترى الاخرى بذلك الثمن ومن هذا الباب الكلام في
التعريف وهو بيع الامنان بالامنان ويشترط فيه التقاض
في المجلس ويطل الوافق قبله على الاشهر ولو قبض البعض
صح فيما قبض ولو فادقا المجلس مصطرون لم يطل ولو وكل
احدهما في القبض فاقترقا قبله يطل ولو اشترى منه درهم
ثم اشترى بها دنانير قبل القبض لم يصح الثاني ولو كان له
عليه دنانير فانه ان يحطوا الى التاراهم وساعه فقبل
صح وان لم يقبض لان التقديس من واحد ولا يجوز التفاضل
في المجلس الواحد منهما ويجوز في المختلف ويسوى في اعتبار
التماثل الصحيح والمكسور والصنوع واذا كان في احدهما
عشر لم يبيع بحيث لا ان يعلم مقدار ما فيه فيرا والتمس عن قدر
الجوهر بما يقابل الثمن ولا يباع تراب الذهب بالذهب ولا تراب
الفضة بالفضة ولا يباع بغيره ولو جمعا جاز بغيره هما يباع
جوهرا للخاص والخاص بالذهب والفضة وان كان فيه

يسير من ذلك ويجوز اخراج التاراهم فغير شئ اذا كانت
معلومة الصنف ولو لم تكن كذلك لم يجز لاجل بيانها بالمثل
الاولى اذا رفع زيادة عما للبائع صح ويكون الزائد المانة
وكذا لو بان فيه زيادة لا تكون الا غلطا او تعذرا ولو كانت
الزيادة مما يتفاوت به الموازين لم يجز افا دالة القاب
يجوز ان يبدل له درهمها بدرهم ويشترط صياغة خاتم
ولا يقدى الحكم ويجوز ان يفرضه التاراهم ويشترط ان يشهد
بارض اخرى الثلاثة الاول في المصنوعة من الذهب ^{الفقعة}
ان امكن تخليصهما لم يبيع باحدهما وان تعذر وكان ^{الفقعة}
احدهما بيعت بالاقبل فان يتساويا بيعت بهما المركب
والسويق والحلابة ان علم مقدار الحلية بيعت بالمجلس مع
زيادة مقابل المركب او البطل نقدا ولو بيعت نسبة نقد
من الثمن ما يقابل الحلية وان جعل بيعت بغير المجلس وقيل
ان اراد بيعها بالمجلس ختم اليها شيئا الخامسة لا يجوز بيع شئ
بدنار غروره بهم لا يبيع حوله السادسة لما يجمع من تراب

الضام باع بالذهب والفضة او بغيرها ويتصدق
به لان ادبا لا يتبدلون **الفصل السادس** في بيع الثمار
بيع ثمرة الفحل قبل ظهورها ولا بعد ظهورها ما لم يبدل
صالحها وكذلك لا يجوز بيع ثمرة الشجر حتى يظهر ويبدل
وصالحها وهوان بفقد الحب واذا ادرك ثمرة بعض البساتين
جاء بيع ثمرة الجميع ولو ادرك ثمرة بستان ففي جواز بيع
بستان الخرم يترك من قبل اليه تردد والجواز اشد في بيع
بيع ثمرة الشجر لو كان في الحال مضمنا الى اصوله ومنه داوود
يجوز بيع الزرع قائما وحصيدا ويجوز بيع الحنظل بعد انقضاء
لعقة ولعقات وكذا ما يجوز كالطرية جرة وتجارت وكذا
ما يجوز كالحنظل والنوت خبطة وخرطاط ولو باع الاصول
من الفحل بعد التناوب في الثمرة للبايع وكذا الشجر بعد انقضاء
الثمره ما لم يشترطها المشتري وعليه بتقديرها الى اوان يذوقها
ويجوز ان يشترط البايع ثمرة شجرات بعينها او صنف منها
او اوطا لا معلومة ونحوها الثمرة سقط من المشتري بخلافه

ولا يجوز بيع غير الفحل بغير ثمنها وهي المزاينة وهل يجوز بغير ثمن
غيرها ففيه قولان اظهرهما المنع وكذا لا يجوز بيع التسليم
بجنت منه وهو الحاقلة وفي بيعه يجب من غيره قولان اظهرهما
التحريم ويجوز بيع الفريز بغير صحتها وهي الخنثى يكون في ذاد
الخريش بها صاحب المنزل بغير صحتها ويجوز بيع الزرع
مقبلا وعلى المشتري قطعة ولو امتنع فللبايع ازالته ولو تركه
كان له ان يطالبه باجرة ارضه ويجوز ان يبيع ما ابتاعه
من الثمرة بزيادة من الثمن قبل قبضها على كراهية ولو كان
بين اثنين فحل احدهما بحصة صاحبه من الثمرة يوزن
معلوم صحته واذا مر الانسان بثمر الفحل جاز له ان يأكل منه
بغير علمه بقصد ولا يجوز ان يأخذ منه شيئا وفي جواز ذلك
في غير الفحل من الزرع والحذر تردد **الفصل السابع** في بيع
الحيوان اذا تلف الحيوان في مدة الخيار فهو من مال البايع
ولو كان بعد القبض اذ لم يكن بسببه ولا عن تقريط منه ولا
منع الغيب لم يحدث من الرد بالخيار واذا بيعت الحامل فالولاء

للبايع على الاظهر ما لم يشترط المشتري ويجوز ابتلاع بعض
الحيوان مشاعا ولو باع واستثنى الرأس والجلد فهو وايز
الشكوى يكون شريكا ضحية قيمة يفتشاه ولو اشترى اربعة
في شراء حيوان واشترط احدهم الرأس والجلد بما له كان
له منه ضحية ما فقد لا ما شرط ولو قال اشترى حيوانا شريكى
صح وعلا كل واحد نصف الثمن ولو قال اشترى انا ولا خسران
عليك لم يلزم الشرط وفي رواية اذا غارتك في جارية فترها
للمشترى الرجح دون المفسارة جاز ويجوز النظر الى وجه
المملوكة ومحاسنها اذا اراد شراؤها ويستحب لمن اشترى
راسا ان يغير اسمه ويظهره شيئا من حلو ويتصدق عنه
بأربعة دهم ويكره ان يريه ثمرة في الميزان ويلحق بهذا
الباب مسائل الاولى المملوكة يملك فاضل القرية وقيل
لا يملك شيئا **الثانية** من اشترى عبد له مال كان ماله للبايع
الا مع القطر **الثالثة** يجب على البايع استبراء الامه قبل بيعها
بجينة ان كانت من حيض ونجسه واربعةين يوما ان لم ينجس

وكانت قس من من حيض وكذا يجب الاستبراء على المشتري اذا لم
يستبراء البايع ويسقط الاستبراء عن الصغرى والياسية
والمستبرة وامه المرأة وقيل قول الفحل اذا اشترى بالاستبراء
ولا توطا الحامل قبل احدى يحق حملها اربعة اشهر ولو وطئها
عزل ولو لم يعزل كره له بيع ولذا واسحب له ان يعزل له
من رتبة خطا **الرابعة** تذكر التفريق بين الاطفال انما اتهم
حتى يمتنعوا وصد سبعة سنين وقيل ان يستغنى عن الرجاء
ومنهم من حرم الخامسة اذا وطئ المشتري لامة ثم بان انها
ان اعتبر بها المشتري وله عقرها نصف العشران كانت ثيبا
والعشران كانت بكر وقيل يلزم مهرها لها وعليه قيمة
الولد يوم يسقط حيا ويرجع بالثمن وقيمة الولد على البايع
وفي رجوعه بالعقر قولان اشبههما الترجيح **الثامنة**
يجوز ابتلاع ما يسيبه الظالم وان كان للامام بعضه اذ
ولو اشترى لامة سرق من ارض الصلح ردّها على البايع واستأ
ثما فان مات البايع ولا عقب له بيعت لامة في ثمنها على

رواية التمان مسكن وقيل يحفظها كالغنية ولو قيل تدفع
الى الحاكم ولا تكلف الشيء كان حسنة المتابعة اذ ادفع للمالك
مالا يشترى اياه ويحاق مولده ومولى الاب وروى الامر
بعد الصق والحق فكل يقول اشترى بمالي ففي رواية ابن ابي
اشيم مضت الحجة ويرد العتق على مولده رقا ثم اولى الغرضين
اقام البينة كان له رقا وفي المستند ضعف وفي الفتوى على
ويناسب اصل الحكم بما مضى ما قلنا المأذون ما لم يتم بینه
تساهبه الثامنة اذا اشترى عبدا فادفع البايع اليه عيدين
ليختار احدهما فاقبل واحد قبل ويصح نصف الثمن ثم ان جاء
شخص ولا كان الاخر بينهما نصفين وفي رواية ضعفه في
الاصل ان يضمن له ويطلب بما اتاهه ولو اتاه عبد ابن عبد
لم يقع وحل الشئ في الخلاف للثا سعة اذا وطى لحد
الشركيين الامة سقط عنه من الخدم ما قبل نصيبه وحد الباقي
مع انتفاء القبض ثم ان حملت فومت عليه حصص الشركاء و
قبل يقوم بخير الوطى ويعقد الولد سرا وعلى الواطى قيمة حصص

الشركاء منه عند الولادة العاشرة المأذون كان المأذون لها
اذا ابتاع كل منها صاحبه لم يولد حكم السابق ولو اشبه بحد
الطريق وحكم الاخر فان اتفقتا بطل العقد وفي رواية
يقرب بينهما **الفصل** الثامن في التلف وهو ابتاع مضمون
الى اجل معلوم بما الحاضر وفي حكمه والنظر في شروطه وحكمه
ولو اشبه الاول الشروط وهي خمسة الاول ذكر الجنس والوصف
فلا يقع فيما لا يضبطه الوصف كالحم والميزر والجلود ويجوز
في الامتعة والحيوان والحبوب وكل ما يمكن ضبطه الثاني قبض
راس المال قبل التفريق ولو قبض بعض الثمن ثم افرقا صح في القبول
ولو كان الثمن ديناء اعطى البايع صح على الاشبه لكنه يكره الثالث
تقدير المبيع بالكيل او الوزن ولا يكفي العدد ولو كان مما
يعقد ولا يقع في القصب اذ لا في المطب حرم ما ولا في الماء
قربا وكذا اشترط التقدير في الثمن وقيل يكفي المشاهدة الرابع
قبضين الاجل بما يدفع احتمالا للزيادة والتقصان الخامسة
ان يكون وجوده غالبا وقت حصوله ولو كان معدوما وقت

العقد الثاني في احكامه وهي مسائل الاولى لا يجوز بيع السلم
قبل حلوله ويجوز بعده وان لم يفضضه بطل كراهية في الطعام
من هو عليه وعلى غيره وكذا يجوز بيع بعضه وتوليه بعضه
وكذا بيع الدين فان باعه بما هو حاضر صح وكذا ان باعه بمضمون
حال ولو شرط تأجيل الثمن قبل تحريم لانه بيع دين بدين وقيل
يكروه وهو الاشبه الثاني في ذمة زيد بدين للشري
في ذمة غيره لا يقع بين يدين **الثانية** اذا دفع دون القيمة
وهي السلم صح ولو دفع بالصفة وجب القبول وكذا لو دفع في
الصفة ولا كذا لو دفع اكثر **الثالثة** اذا اتفق عند الحلول او
انقطع فطالب كان محبرا بين النفع الصبر الرابعة اذا دفع
من غير الجنس وصلى العزم ولم يساعد احتسب بيعته يوم
القبض الخامسة عقد التلف قابل للإشترط ما هو معلوم فلا
يطل باشرط بيع او هبة او حمل محل اوضةه ولو اسلف في غنم
وشط اصوات فخا تبيعها قبل بيعه ولا شبه المتع للجمالة و
لو شرط ثوبا من غزل امرأة معينة او علة من قراح معينة لم يضمن

النظر **الثالث** في لواحقه وهي ضمان الاول في دين المملوك
وليس له ذلك لامر الاذن فلو باءه لزم في ذمته يتبعه اذا اتفق
ولا يلزم المولى ولو اذن له المولى لزم دون المملوك ان استغنى
او باعه ولو اعتقه فروايات احدى يصح في الدين ولا
لا يسقط عن ذمة المولى وهي الاشهر ولو مات المولى كان الدين
في تركته ولو كان له غرماء كان غريم المملوك كاحدهم ولو كان
مأذونا في التجارة فاستدان لم يلزم المولى وهل يصح العبد
قيد قبل يتبع به اذا اعتق وهو الاشبه **السادس** الثاني في المراض
وفيه امر عظيم ينشأ من معونة المحتاج تطوعا وجبا لاقتنا
على العوض ولو شرط التفع ولو زيادة الوصف حرم نعم لو تبرعا
المقترض بالزيادة في العين او الصفة لم يحرم ويقترض
الذهب والفضة وزنا والحبوب كالخطة والشعير كبدلا
ووزنا والميزر وزنا وعددا وعلان الشئ المقترض بالقبض
ولا يلزم اشترط الاجل فيه ولا يتأجل الدين الحال محو كان
او غيره ولو غاب صاحب الدين غيبة منقطعة فولى المستدين

تضامه وغزله عند وفاته موصيا به ولو لم يعرف اجتهد
في طلبه ومع الناس قبل يصدق به عند ولا يبيع المضاربة
بالدين حتى يقضى ولو باع الذي ماله ملكه المسلم وقضى
لجأه ان يقضه المسلم عن حقه ولو اسلم الذي قبل بيعه
قبل يقره غيب وهو ضعيف ولو كان لاشين ويون فا
قضاها فاصح لها وما توى منها ولو بيع الدين باقل
له يلزم الغاير ان يدفع اليه اكثر مما دفع على توة ^{حاجرة}
الكتال ووزان المتاع على البائع وكذا الحرة بائع الامتعة
واحرة التاقد ووزان الثمن على المشتري وكذا البعير مشتري
الامتعة ولو بيع الواسطة لم يصفى الحرة واذا جمع بين
الاستياع والبيع فاصح كل عمل على الامر به ولا يجمع بينهما
لواحد ولا يضمن التالاة ما يتلف في يده ماله يقر ولو
اختلفا في التقريط ولا يثبته فالقول قول الدال مع يمينه
وكذا لو اختلفا في القيمة **كتاب الرهن** وان كان اربعة
الاول في الرهن وهو وثيقة الدين المرهون ولا بد فيه من اربعة

معلم

بجواب والقبول وهل يشترط الاقباض الاظهر نعم ومن شرطه
ان يكون عيناً مملوكاً يمكن قبضه ويصح بيعه منفرداً كان
او متاعاً ولو رهن ماله لا يملك وقف على الجأه المالك ولو كان
يملك بعضه مضى في ملكه وهو لازم من جهة الرهن ولو شرطه
مبيعاً عند الاجل لم يصح ولا يدخل حمل الذبابة ولا شرقة الغنم
والحق في الرهن نعم لو شرط بعد الاقراض دخل وفايدة
الرهن للرهن ولو رهن ذهنين بذهنين ثم ادعى احدهما
لم يخرج اسماكه بالآخر ولو كان له دينان وباحدهما رهن
لم يخرج اسماكه بهما ولا يدخل نزع الارض في الرهن سابقا
كان او متجداً الثاني في المقتضى ويشترط ثبوت في الذمة ماله
كان او منفعة ولو رهن على مال ثم اسدان استخفجه عليها
صح **الثاني في الرهن** ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف
والولي ان يرهن لمصلحة المولى عليه وليس للرهن التصرف
في الرهن بالجأه ولا سكتى ولا وصى لانه يقر بعض الاطال فيه
رواية للجواز صحوة ولو باعد الرهن وقف على الجأه الموثق

وفي عرف العقول على الجأه المرهون ترد واشبهه الجواز
الرابع في الرهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف
ويجوز اشتراط الوكالة في الرهن ولو غزل لم ينعزل و
تبطل الوكالة فيه وتبطل الوكالة بموت الموكل دون الرها
ويجوز للرهن استياع الرهن والمرهون احق به من غيره
باستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرهن حياً او ميتاً
وفي الميت رواية اخرى ولو قرض الرهن ضرب مع الغنم
بالفاضل والرهن امانة في يد المرهون ولا يقطع بتلفه
شيء من ماله ماله يتلف بعد او تقريط وليس له التصرف
فيه ولو تصرف من غير اذن ضمن العين والامره ولو كان
الرهن دابة قام بموتها وتفاصتها وفي رواية الظاهر
يركب والد يمشي وعمل الذي يركب ويشرب النفقة
والمرهون استيفاء دينه من الرهن ان خاف جحود الواثق
ولو اعترف بالرهن وادعى الدين فلا يثبته فالقول
قول الواثق ولما اختلفا ان ادعى عليه العلم ولو باع

ال

الرهن وقف على الجأه ولو كان وكلاً فباع بعطل
صح ولو اذن الرهن في البيع قبل الحل لم يستوف دينه حتى
يحل ويلحق به مسائل النزاع وهي اربع الاول يقضى المرهون
قيمة الرهن يوم قبضه وقيل على القيمة من حين القبض الى
حين التلف ولو اختلفا فالقول قول الرهن وقيل القول قول
المرهون وهو اشبه الثاني لو اختلفا فيما على الرهن فالقول
قول الرهن وفي رواية القول قول المرهون ماله يدعى زيادة
عن قيمة الرهن **الثالث** لو قال لقايض هو رهن وقال
المالك هو ودفعه فالقول قول المالك مع يمينه وفيه رواية
اخرى تدرك ان اختلفا في التقريط فالقول قول المرهون
مع يمينه **كتاب الجور والمجور** هو المنوع من التصرف
في ماله واسباب الجور ستة الضمان والجنون والترك والمرض
والفلسفة والشفة ولا نزول حجر الصغير الا بوصف من البلوغ
وهو يعلم بانبات الشعر الحشن على العانة او خروج المني الذي
منه الولد من الموضع المعتاد ويشترك في هذين المذكورين

الاناث او الترس وهو يبلغ خمس عشرة سنة وفي رواية من
ثلث عشرة الى سبع عشرة وفي اخرى يبلغ عشر وفي الاخرى
يبلغ تسع الشافعي الرشد وهو ان يكون مصليا للماله و
في اعتبار العدالة ترة ودمع عدم الوصفين او احدهما يتق
للجور ولو طعن في الترس ويعلم برشد الصبي باختياره بما لا
من التفرقات وبثبت بشهادة رجلين في الرجال وبشهادة
الرجال او النساء في النساء والتفدية هو الذي يصرف امواله
في غير الاغراض الصحيحة فلو باع الخال هذه لم يفسد بيعه
وكذا لو هب او اقر بمال ربيع طلاقه وظفارة واقره
بما لا يوجب مالا والمملوك ممنوع من التفرقات الا ما ذكر
المولى والمرضي ممنوع من الرصية بما زاد على الثلث وكذا
في التبرعات المنجزة على الخلاف والاب والجد لا يملك
على الصغير والمجنون فان فقدنا الوصي فان فقدنا الحاكم
كتاب القمان وهو عقد شرع للتعقد بنفرا ومال واقضاه
ثلثة الاول ضمان المال ويشترط في القمان التكليف وجواز

التصرف والابتداء من رضاء المضمون له ولا عبرة بالمضمون
عنه ولو علم فأنكر لم يطل القمان على الاصح وهو يقل المال
من ذمة المضمون عنه الى القمان ويرجع المضمون عنه
ويشترط فيه الملاءة او علم المضمون باعناك ولو باك
اعضاء كان المضمون له محبزا والقمان الموحل جائز
وفي المجهول قولنا اصحهما المجوز ويرجع القمان على المضمون
عنه ان ضمن بسؤاله ولا يردى اكثر مما دفع ولو وهبه
المضمون له او ابراه لم يرجع على المضمون عنه بشئ ولو كان
بأذنه واذا تبرع القمان بالقمان فلا يرجع ولو ضمن بأعيل
صح وان لم يعلم كمينه على الاظهر وبثبت عليه ما يقوم به التينة
لا مافي وفتر وحساب ولا ما يقرب المضمون عنه القمان
للموالة وهو مشروعة للفقهاء المال من ذمة الى ذمة مشغولة
بمثله ويشترط رضاء الثلثة وديمما اقتر بعض على رضا الجبل
والخاتل ولا يجب قبول الموالة ولو كان على ما قيل لزمت
ولا يرجع الخاتل على الجبل ولو اقر الخاتل عليه ويشترط

ملائته وقت الموالة او علم الخاتل باعناك ولو بان فخره
يرجع ويبره الجبل وان لم يبره به الخاتل وفي رواية ان لم
يبره به فلم يرجع القسم الثالث في الكفالة وهي التعقد
بالفقر وبغيره رضاء الكافل والمكفول له دون المكفول
وفي اشراط الاجل قولان فان اشترط اجلا فلا يبرهن كونه
معلوما واذا وقع الكافل الغريم فقد برى وان استع كان
للمكفول له جسد حتى يحضر الغريم او ما عليه ولو قال ان لم
اخضه الى كذا كان على كذا كان كفلا ابدا ولم يلزمه المال
ولو قال على كذا الى كذا ان لم اخضه كان ضمانا للمال ان
لم يخضه في الاجل ومن حلى غريبا من بن عزيمة فهو الزمة
اعادته او اوداها عليه ولو كان قال لا اعاده او دفع الدية
وبطل الكفالة بموت المكفول **كتاب الصلح** وهو مشروع
لقطع المنازعة ويجوز مع الاقرار والاكذار الا ما حرم حلالا او حلالا
خرابا ويصح مع المصطلحين بما وقعت المنازعة فيه ويصح
وبيننازعا او عينا وهو لازم من طرفيه وبطل بالتقابل

ولو اطلق الشريكان على ان الخزان على احدهما والترح
له ولا اخر داس ماله صح ولو كان بين اثنين درهمان نقدا
احدهما الى هذا وقال الاخرهما بغيره وبكك فله على الكل
درهم ونصف ولا اخر ما بقي وكذا لو اودع ان درهمين
واخر درهمين فمترجعت لاعم فمربوط تلف واحد فطاب
الاثنين درهم ونصف ولا اخر ما بقي ولو كان لواحد ثوب
بغيره درهمين ولا اخر ثوب بثلثين فاشتبها فان خسر
احدهما صاحبه فقد انصفه ولا بيعا وقسم الثمن بينهما
اختصاصا واذا ظهر استحقاق احد العوضين بطل الصلح **كتاب**
الفكر وهي اجتماع حق مالكين فضاء في الشئ على سبيل
التبليغ وتصح امتزاج المالكين للتجاسين عارضا لا يمتاز
لحددهما عن الاخر لا تنفع بالابدان ولا اعمال ولو اشتر
كذلك كان لكل واحد اجرة اعلمه ولا اصل لشركه الوجوه
والمنازعة فاذا استأوى المالك في القدر قال ترج بينهما
سواء ولو قعدا تفاخر كذا كذا الخزان بالنسبة ولو شرط

احدهما في البيع زيادة فالاشبه ان الشرط لا يلزم ومع الا
متراج ليس لاحد الشرطاء التصرف الا مع اذن الباقيين ويقصر
من التصرف على ما مثله الاذن ولو كان الاذن مطلقا فتح
ولو اشترط الاجتماع لزم وهي حائز من الطرفين وكذا الاذن
في التصرف وليس لاحد الشرطاء الامتناع من التسمية عند الطلب
الا ان يتفق ضمرا ولا يلزم احدهما ان يكون اقامة راس المال
ولا ضمان على احد الشرطاء ما لم يكن تبعا او تقييدا ولا يقع
موجلا ويطلب بالموت وتكره مشاركة الذمي وايضا عند ابد
كتاب المضاربة وهو ان يدفع الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه
بمخصة من يجهه ولكل منهما الرجوع سواء كان المالك ناضرا
او مستغلا ولا يلزم فيها اشتراط الاجل ويقصر على ما يعين
له من التصرف ولو اطلق تصرف في الاستفاضة كيف شاء ويشترط
كون البيع مشتركا ويثبت للعامل ما شرط له من النسخ ما لم
يستغفره وقيل للعامل اجرة المثل وينفق العامل في الشغل
من المثل كمال النفقة ولا يشترى العامل الا بعين المالك لا بشرط

في النفقة وقع الشراء له والبيع ولو امر بالتصرف الى جهة فقصده
غيرها ضمن ولو بيع كان البيع بينهما بمقتضى الشرط وكذا
لو امر باقتناء شيء فعقد الى غيره وبموت كل واحد منهما
يبطل المضاربة ويشترط في مال المضاربة ان يكون عيناً دائماً
او دراهم ولا يصح بالفرد ضرورة لو قوم غرضاً وشرط للعامل
حصته من يجهه كان البيع للمالك وللعامل الاجرة ولا تكفي
مشاهدة راس المال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر وفيه قول
بالحواز ولو اختلفا في قدر راس المال فالقول قول العامل مع
يمينه ويمالك العامل نصيبه من البيع فطهوره وان لم يرض
ولا خسران على العامل الا عن تعدا وتقرير وقوله مقبول في
التلف لا يقبل في الضرر الا ببينة على الاشبه ولو اشترى العامل
اباه فطهر فيه مخرج عتق نصيب العامل من البيع وسعى العبد
في باقي ثمنه ومضى فصح المالك المضاربة صح وكان للعامل
اجرة المثل في الوقت ولو ضمن صاحب المال للعامل صار البيع
له ولا يبطئه المضاربة جارية القراض ولو كان المالك اذن

له وفيه رواية بالجواز متروكة ولا يصح المضاربة بالمدين
حتى يتيقن ولو كان في يده مضاربة فمات فان كان عينها الواحدة
بعينه او قيمته منقردة فلا تخاف فيها الغرماء **كتاب المزارعة**
والمسافات اما المزارعة فهي معاملة على الارض بمخصة من حيا
صلها وتلزم المتعاقدين لكن لو تفاخرا صح ولا يطل بالموت
وشروطها ثلثة ان يكون الثما مشاعاً وذا فائدة او تفاضلاً
وان يقد نظاماً معلومة وان تكون الارض مما يكر الانشاء
بها وله ان يزرع الارض بنفسه ويقوم ومع غيره الا ان يشترط
عليه فزرعها بنفسه وان يزرع ماشاء الا ان يعين له وخراج
الارض على صاحبها الا ان يشترط على الزارع وكذا الزاوة
السلطان زيادة ولصاحب الارض ان يجزئ الزارع والزراع
بالخيار في القبول فان قبل كان امتنعه منه شروطاً بسلامة
الزرع ويثبت اجرة المثل في كل موضع تبطل فيه المزارعة وتكره
اجارة الارض للمزارعة بالخطأ والشعور وان توجهها بغير الخس
التي استأجرها به واما المسافات فهي معاملة على الاصول بمخصة

من قريتها وتلزم المتعاقدين كالاجارة ويصح قبل ظهور
الثمرة لجماعها وبعداً اذا اتفق للعامل عمل فيه المستزاد ولا
تبطل بموت احد هدا على الاشبه الا ان يشترط تعيين العامل
وتصح على كل اصل ثابت له ثمرة ينتفع بهما مع بقاءه ويشترط
فيها المدة المعلومة التي يمكن حصول الثمرة فيها غالباً ولو لم
يعمل من العمل ما فيه مستزاد الثمرة وعلى المالك بناء
الجهد ان وعمل التواضع وخراج الارض لا ان يشترط على
العامل ولا بد ان يكون الفائدة مشاعة فلو اخضع بها احداهما
له يصح وتلك بالظهور واذا اختلفت لسد شرط المسافات
كانت الفائدة للمالك وللعامل الاجرة ويكره ان يشترط
للمالك مع المخصة شيئاً من ذهبا وفضة ويجوز العرفاء ان يشترط
ما لم ينافي الثمرة **كتاب العدة** والعادة اما الودعة فهي
استئابة في الاحتفاظ ونفقة المثل قولاً كان او فعلاً
ويشترط فيهما الاختيار وتحفظ كل وديعة بما خرب به
العادة ولو عتق المالك حراً اقر عليه ولو نقلها الى اذن

او احسن ضمن الامع الخوف وهي جائزة من الطرفين وتبطل
بموت كل واحد منهما ولو كانت طلبة وجب عقابا وسبقها
ويرجع برجل المالك والوديعة امانة لا يضمنها المستودع
الاعم التفریط او العدوان ولو تصرف فيها باكتساب ضمن
كان الترخ المالك ولا يبرأ بردها الى الخزير وكذا لو تلفت
في يده بعد ان تصرف فمقتضاها الخزير لا يبرأ الا بالتسليم
الى المالك او من يقوم مقامه ولا يضمنه الوقف وعليها ظاهر
لكن ان امكنه الدفع وجب ولو خلفه انما ليست عند خلف
مودة او يجب اعادةها الى المالك مع اللطافة ولو كانت غصبا
منعه وتوصل في وصولا الى المستحق ولو جهل فحقها كما
مصلحة حولا فان وجدته ولا تصدق بها عن المالك انشاء
بما ليس له رضى ولو كانت مختلطة بمال المودع ردها
عليه ان لم يتميز وانما المالك التفریط فالقول قول
المستودع مع يمينه ولو اختلفا في ردها هو ووديعة او دون
فالقول قول المالك مع يمينه انه لم يردعها وتعدى الرد وتلف

العين ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه
وقيل قول المستودع وهو الاشبه ولو اختلفا في الرد فالقول
قول المستودع ولو مات المودع وكان الورث جماعة فمقتضاها
اليهم او الى من يرتضونه ولو دفعها الى البعض من حصص
واما العارية فهي لا ذن بالانتفاع بالعين بترعا وليست
لازمة باحدة المتعاقدين ويشترط في المعير كمال العقل وسواء
التصرف والاستعير لا انتفاع بما جرت به العادة ولا يضمن
ولا التقصان لو اتفق بالانتفاع بل لا يضمن اعم تفریط
او عدوان او اشتراط الا ان يكون العين ذهبا او فضة
فالضمان يلزم وان لم يشترط ولو استعار من الغاصب مع
العلم ضمن وكذا لو كان جاهلا لكن يرجع على المعير بما يقترن
وكل ما يبيع الا انتفاع به مع بقائه يبيح اعارته وتقييد التفریط
عليه ما يؤذن له ولو اختلفا في التفریط فالقول قول المستعير
مع يمينه ولو اختلفا في الرد فالقول قول المعير ولو اختلفا
في القيمة فقولان اشبههما قول الغارم مع يمينه ولو استعار

ورهن من غير اذن المالك انتقل المالك العين ورجع المرفق
بما له على الرهن **كتاب الاجارة** وهي عمليك منفعة معلومة
بعض معلوم وتزوم من الطرفين وتنسخ بالتنازل ولا تبطل
بالبيع ولا بالعق وهل تبطل بالموت قال الشافعي نعم وقال
المرضى لا تبطل وهو اشبه وكل ما يبيح اعارته يبيح اجارته
واجارة الشاة جائزة والعين امانة لا يضمنها المستأجر ولا
ما ينقص منها اعم قد او تفریط وشرايطها خمسة ان يكون
الاجرة معلومة كيلا او وزنا او قيل بلفي المشاهدة ولو كان
مما يكال او يوزن وتملك الاجرة بنفس العقد فمقتضى الاطلا
او اشتراط التقييد ويبيح تأجيلها نحو ما الى اجل واحد ولو
استأجر من يجل له متاعا الى موضع في وقت معين باجرة معينة
فان لم يفعل نقص من اجرة شيئا معين حتى ما لم يحيط بالاجرة
وان تكون المنفعة مملوكة للمؤجر او لمن يوجعه والمستأجر
ان يوجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه وان
تكون المنفعة مقدرة في نفسها كالحياطة الثوب المعيرة

بالقوة معينة كسكنى الدار وتملك المنفعة بنفسه والعين
في يد المستأجر استقرت الاجرة ولو لم يتنفع واذا عين جهة
الانتفاع لم يتعدىها المستأجر ويضمن دفع القدي
ولو تلفت العين قبل القبض واستنع المخرج من التسليم
الاجارة بطلت الاجارة ولو منعه الظاهر بعد القبض لم
تبطل وكان البهرك على الظاهر ولو انعدم السكن تخير
المستأجر في الفسخ والزام المالك باصلاحه ولا تستقط
مال الاجارة لو كان الهدم بفعل المستأجر وان يكون المنفعة
مباحة والواجب للمعير ليعلمه الغناء لم تنقذ ولا
يبيح اجارة الا ان لا يضمن صاحب التمام الثياب الا ان
يودع في حفظ ولو تاذع في الاستيحاب فالقول قول المنكر
مع يمينه ولو اختلفا في رد العين فالقول قول المالك مع
يمينه وكذا لو كان في قدر شيء المستأجر ولو اختلفا في قدر
الاجرة فالقول قول المستأجر مع يمينه وكذا لو ادعى عليه التفریط
ونشئت اجرة الشئ في كل موضع تبطل فيه الاجارة ولو تعدى

في التابة المسافة المشترط ضمن ولتصرف في التابة ايد اجرة المثل
فان اختلفا في قيمة التابة وادفعها فالقول قول القادم مع
يمينه وفي رواية قول المالك ويستحب ان يقاطع من يستعمله
على الاجرة ويجب لها وقت عند فراغه ولا يعمل الاخير لما نص
لغير المستحب **كتاب الوكالة** وهي مستدعي فصولا الاول
الوكالة لغة عن المصاحب والقبول الذي ين على الاستئابة
في التصرف ولا حكم للوكالة المبرم ومن شرطها ان تقع بخبرة
فلا يصح معاملة في شرط ولا صفة ويجوز تخييرها فاختير
الموكل التصرف الى امد وليس لازمة لاحدهما ولا يغزل
ما لم يعلم الغرض ان اشبه بالفضل على الاصح وتصرفه قبل العلم
ما يصح على الموكل وبطلان الوكالة بالموت والجنون والاعشاء
وتلق ما يتعلق به ولو باع الوكيل بثمن فانكر الموكل الاذن
بذلك القدر فالقول قول الموكل مع يمينه ثم تستفاد العين
ان كانت موجودة ومثلها ان كانت مفقودة او قيمتها
ان ما لم يكن لها مثار وكذا الوعد واستفادها الثاني

ما يصح فيه الوكالة وهو كل فعل لا يتعلق غرض الشارع فيه
بما شرع من كالمبيع والتكاح ويصح الوكالة في الطلاق الفاسد
والخاص على الاصح ويقتصر الوكيل على ما عينه الموكل ولو عظم
الوكالة صح الا ما يقتضيه الاقوال الثالث الموكل ويشترط كونه
مكلفا لاجاز التصرف ولا يوكل العبد الا اذن مولاه ولا لو وكيل
الا ان يؤذن له ولما كان ان يوكل عن السفهاء والبله ويكره
لنفذ المروءات ان يتولى المنازعة بنفسه منهم الرابع الوكيل او
في كمال العقل ويجوز ان يلى المرأة عقد التكاح لنفسها و
لغيرها والسلم يتوكل المسلم على المسلم والذمي والذمي على الذمي
وفي وكالته على المسلم ترده والذمي يتوكل على الذمي للمسلم
والذمي ولا يتوكل على المسلم والوكيل امين لا يضمن الا مع
قصد او تصرفا في المساس في الاحكام وهي مسائل الاولى لو امر
بالبيع خلا فباع بزيادة لم يصح ووقف على الاجارة
وكذا لو امره بالبيع مستحلا بثمن فباع باقل مما جاز ولو باع
عنه او اكره فصح الا ان يتعلق بالاجارة ضرر ولو امره بالبيع في موضع

فباع في غيره بذلك الثمن صح وكذا لو امره ببيع مائة فان
فباع من غيره فانه يقف على الاجارة ولو باع بارز الثانية
اذا اختلفا في الوكالة والقول قول المتكبر مع يمينه ولو اختلفا
في الغزل او في الاعلام او في التقريب فالقول قول الوكيل وكذا
لو اختلفا في الثمن ولو اختلفا في الرد فعولان احدهما
القول قول الموكل مع يمينه والثاني القول قول الوكيل ما لم يكن
يجعل وهو اشبه الثالث اذا زوجت متعة وكالته فانكر
الموكل فالقول قول المتكبر مع يمينه وعلى الوكيل مصلها وروي
نصف مصلها لانه ضيق حقه وعلى الزوج ان يطلقها استرا
ان كان وكل **كتاب الوقف** والصدقات والهباء اما
الوقف فهو تحيين الاصل والطلاق المنفعة ولفظ التخصيص
وما عداه يفقر الى القرينة الدالة على التأييد ويستبرأ منه البعض
ولو كان على مصلحة كالقنطرة او موضع العبادة كالمساجد
قبضه القاطن فيها ولو كان على طفل قبضه الولي كالأب
ولمجد للأب او الوصي ولو وقف عليه الأب والمجد صح مع يمينه

بيده والنظر اما في الشروط او القواسم فالشروط اربعة اشتمام
الاول في الوقف ويشترط فيه التقيد والادام والابا صحتها
عن نفسه فلو كان الى امد كان جاتا ولو جعل لمن يتصرف غالبا
صح ويرجع بعد موت الموقوف عليه الى ورثة الواقف طلقا
وقيل ينقل الى ورثة الموقوف عليه كالأول مروى ولو شرط
عوده عند الحاجة فقولان اشبههما البطلان الثاني في الموقوف
ويشترط ان يكون عينا مملوكة ينفع بها مع بقائها انقضاء
محلها ويصح اقباضها مشاعا كانت او مقسومة الثالث في
الواقف ويشترط البلوغ وكمال العقل وجواز التصرف وفي وقف
من بلغ عشر ترده المروى جواز صدقة ولاولى المنع ويجوز
ان يجعل الواقف النظر لنفسه على الاشياء وان اطلق فالنظر
لارباب الوقف الرابع في الموقوف عليه ويشترط وجوده
وان يكون ممن يملك ولا ان يكون الوقف عليه محرم فان وقف
على من سيوجد لم يصح ولو وقف على موجود وبعد على
من يوجد صح والوقف على البربر والفقراء وجوه العرب

الوقف الموقوف على الفقراء
والسبلين ولو كان كذا في الوقف

ولا يقع وقف المسلم على البيع والكفاير ولو وقف على ذلك
الكافر صح وفيه وجه آخر ولا يقف المسلم على المحرم ولو كان
برحاً ويقف على الذبيح ولو كان اجنبياً ولو وقف المسلم على
الفقراء انصرفوا لفقراء المسلمين من جهة القبلة والمؤمنين
الاغنياء منهم الامامية وقيل يجنبوا الكفاير خاصة الشيعة
الامامية والمجادين والزيدية من قال بامانة زيد العجلي
من قال بالافطح والاسماعيلية من قال باسمعيل بن جعفر عليه
السلم والثالثة وصية من وقف على جعفر بن محمد والواقفية
من وقف على موسى بن جعفر والكنيسانية من قال بامانة محمد بن
الحنفية ولو وصفتهم بنسبهم الى عمالهم كان لمن وان بمقالة
كالحنفية ولو نسبتهم الى اب كان لمن انتسب اليه بالانساب
دون النيات على الخلاف كالعلوية والهاشمية ويتساوى
فيها المذكور والاثبات وقوله اهل البيت وعشيرة لادنون في
نسبة ويرى في الجيران الى المهرق وقيل هو من يولد له الى ابيهم
زرارعا وقيل الى ابيهم واوا وهو مطر ج ولو وقف على مصطفة
ونظمت

قبل يعرف الى البر واذا شرط ادخال من يصدق مع الموقوف صح
لو اطلق الوقف واقصر له بفتح ادخال غيرهم معهم اولاداً كانوا
اولاداً بدهل ذلك مع اصاغرو له فيه خالف والمحرر مرفق
اما الثقل عنهم فغير جائز اما اللواحق فمسائل الاول اذا وقف
في سبيل الله انصرف الى القرب كالحج والجهاد والعرق وبناء المساجد
الثانية اذا وقف على ماله دخل الاعلون ولا دون الثالثة
اذا وقف على الاولاد اولاده اشترك اولاد البنين والبنات
الذكور والاثبات بالسوية الرابعة اذا وقف على الفقراء انصرف
الى فقراء بلده ومن يحضره وكذا كل قبل مبتدأ كالعلوية والهاشمية
والثيمية ولا يجب تتبع من لم يحضر الخامسة لا يجوز اخراج
الوقف عن شرطه ولا بعده الا ان يقع خلف يردى الى افساد
على قرده السادسة اطلاق الوقف يقتضي السوية فان فضل
لزم الثابتة اذا وقف على الفقراء وكان منهم جائز ان يترحمهم
ومن اللواحق مسائل التكني والعري وهي تنقسم الى الاعجاب
والقبول والقبض فالتسليط على الاستيفاء النفقة

واما الصدقة فهي التي تعلق بغيره

يتراعى بقاء المالك للمالك وتلفه لو عين المدة وان مات المالك
وكذا لو قال له عرك لم تبطل موت المالك وتبطل موت الساكن
ولو كان حياة المالك لم تبطل موت الساكن وانتقل كان
له الميراث وان اطلق ولم يبين مدة ولا عمر انحصر المالك
في اخرجه مطلقاً ولو مات المالك لم يملك هذه كان المالك
ميراثاً لو رثته وبطلت التكني ويمكن الساكن معه من جرت
العادة ببقاء الولد والزوجة والخدام وليس له ان يكره غيره
الا باذن المالك ولو باع المالك لاصل لم تبطل التكني ان
يأمنه وعمره وجوز جسر الفرس والبحر في سبيل الله والاعلام
والمجاهدين في خدمت ميوت العبادات ويلزم ذلك ما دامت
العين غير عوض ولا حكم لها ما لم تعقب باذن المالك وتلزم
بعد القبض وان لم يعرض عنها ومفروض الحرام على غيرها ثم
الاخذة امتا لهم او مع القرعة ولا بائناً بالمدونة والصدقة
سواء قبلها أم لا ان يقيم فاما الهبة فهي ملك العين
بقوتها من اذن القريب ولا بد فيها من الاعجاب والقبول والقبض

ويشترط ان يكون الواهب في القبض ولو وهب الاب والمجد الولد
الفقيه لزم لانه مقبوض بيد الوتي وهبة الشاع جازية كما
المقبوض ولا يرجع في الهبة الاحد الوالدين والا ولا بد من القبض
وفي غيره من ذوي الرحم على الخلاف ولو وهب احد الزوجين
الاخر ففي الرجوع ردة واشبهه الكراهية ويرجع في هبة الابن
ما دامت العين باقية ما لم يعرض عنها وفي الرجوع مع النصف
قولان اشبههما المحراز **كتاب التبرع** والتمايز ومستندها
قوله عليه السلام في فضل اوقف وحافره ويدخل تحت
التصل الشهام والمحراب والتبوق وتحت المحل الا بالاحت
للموافيق والبعال والمحرر ولا يصح في قبرها ويستقر نفعها
والاعجاب وقبول في لزومها ردة اشبهه التزوم وصح
ان يكون التبرع عيناً او ديناً ولو بذل التبرع غير المتبرع
جائز وكذا لو بذله احد هما او بذل من بيت المال ولا يشترط
الحال عندنا ويجوز جعل التبرع للتابع منهما او لهما ان
وتنقسم المسألة بقدر تقدير المسافة والخط وتعيين ما ينشأ

عليه وشاوى ما به الشباقي في استلالت الشق وفي اشتراط
الشادى في الموقف تردد ويحقق تقدم المادى ويقتصر
المرامات الى شرط تقدير المشرق وعدد الاصايب وصفها
وقدر المسافة والغرض والشق وفي اشتراط المبادرة و
المطاطة تردد ولا يشترط تعيين التهم ولا القوس ويجوز
المنافسة على الاصايب وعلى الشباقي ولو فضل احدهما
الاخر فقال اخرج الفضل بكذا المصلحة لا تده مناف للمرض
من التمثال **كتاب الوصية** وهو يستدعى نصولا **الاول** الوصية
تمليك عين او منفعة او تسليم على تصرف بعد الوفاة و
يقتصر الى الاجاب والقبول وتكفي الاشارة الدالة على القصد
ولا تكفي الكتابة ما لم يتضم القربة الدالة على الارادة ولا
العمل بما يوجد بخط الميت وقيل ان عمل الورثة ببعضها الزم
العمل بجميعها وهو ضعيف ولا يشترط الوصية في عصبية كسائر
القائم وكذا وصية المسلم للبعيد والكنيسة الناق في الوصي
ويعتبر فيه كمال العقل والحريز وفي وصية من بلغ عشرين البتر

تردد المروى الجواز ولو خرج نفسه مما فيه هلاكه ثم اوصى
لم يقبل ولو اوصى ثم تبرع قبلت للموصى الرجوع في الوصية
مضى شاء الثالث في الموصى لا يشترط وجوده فلا يصح للمعدوم
ولا لمن طلق بقاؤه وقت الوصية فبان ميتا ويقع الوصية
للوارث كما يقع الاجبى للمحل بشرط وقوعه حيا ولذا ترى
ولو كان اجنبيا وفيه اقول لا يصح للمعزى ولا لمسلوك
غير الموصى ولو كان مدبرا وام ولد لم نعم لو اوصى كما تب
قد تحتر بعضه بعت الوصية في قدر نصيبه من الحرية ويصح
لعبد الموصى ومليكه ومكاتبه وام ولده ويصح برما اوصى
لمسلوك بعد خروجه من الثالث فان كان بعد دقمته اعتق
وكان الموصى به للورثة وان زاد اعطى العبد الزايد وان نقص
عن قيمته سعى في الباقي وقيل ان كانت قيمته ضعف الوصية
بطلت وفي السند ضعف ولو اعتقه عند موته وليس له عتق
وغليه حين فان كانت قيمته بقدر الدين مرتين فتح العتق
والابطال وفيه وجه اخر ضعف ولو اوصى لام ولد صح وهل

تقت من الوصية او من نصيب الولد فيها قولان فان اعتقد
من نصيب الولد كان لها الوصية وفي رواية اخرى تقتق
من الثلث لها الوصية واطلاق الوصية يقتضى التسوية
ما لم ينص على التفضل وفي الوصية لخواه واعايد رواية
بالتفضل كالميزات والاشبه التسوية واذا اوصى لمقرابه ثم
المعروفون بنسبة وقيل من يقرب اليه باحزاب في الاسلام
ولو اوصى لاهل بيته دخل الاولاد والاباء والقبول في العترة
والجيران والسبيل والبر والفقراء كما مر في الوقت واذا مات
الموصى له قبل الموصى اشقل ما كان للموصى له الوصية ما لم
يرجع الموصى على الاشهر ولو لم يخلع وارثا رجعت الى ورثة
الموصى واذا قال اعطوا فلانا فاع اليه يصنع بما شاء
ويصح الوصية لذو القرابة وارثا فان اوصى لغيره في الوصية
وبغير التكليف كالاسلام وفي اعتبار العدالة تردد واشبه
انها لا يعتبر اما لو اوصى الى عدل فقتق بطلت وصيته ولا
يوصى الى املاك الا باذن مولاه ونقص الى العقب منضمات

الرابع

الكامل لا منفردا ويصرف الكامل في العقبى ثم تنجز
وليس انقض ما انفذ الكامل قبل بلوغه ولا يقع وصية المسلم
الى الكافر وتصح من مثله وتصح الوصية الى المرأة ولو اوصى
الى اثنين واطلق او شرط الاجتماع فليس لاحدهما الانفرد و
لو قسما لم يحسن الا ما لا بد منه كموتة التيمم والمكافرة
على الاجتماع فان تعذر جاز الاستبدال ولو التمس القسمة
لم يجز ولو تجز احدهما ضم اليه اما لو شرط لهما الانفرد
تصرف كل واحد منهما وان انفرد ويجوز ان يقتسم الموصى
تغير الاوصياء والموصى اليه ودة الوصية ويصح ان يبلغ الامة
ولو مات الموصى قبل بلوغه لزمت الوصية واذا طهر الموصى
خيانة استبدل الموصى امين لا يضمن الا مع فقد او تعطل
ومجوز ان يستوفي دينه مما في يده وان يقوم مال بالتيمم
على نفسه وان يقتضيه اذا كان مليا وتحقق كاية الوصي
بما عين له الموصى عموما كان او خصوصا واذا اخذ الوصي
المثل وقيل قدرا الكفاية هذا مع الحاجة وان اذن للموصى

جاء ولولم يؤذن فقولا ان اشبهما انه لا يقع من الوصي
له فالحاكم تركه لما في الوصي بدو فيه اطلاق الاول
في متعلق الوصية وتعتبر فيه الملك فلا يصح بالخبر ولا
بالايات الا وهو يوصي بالثلث فما نقص قالوا وصي زيادة
من الثلث صح في الثلث وبطل في الزيادة فان اجاز الوثيرة
بعد الوفاة صح وان اجاز بعض الوثيرة صح في حسنة وان
اجاز اقل الوفاة ففي لزومه قولان المروي المزموم وبك
الموصى به بعد الموت وصح الوصية بالمضاربة بما ولد
الاضاغرة ولو وصى بواجب وغيره اخرج الواجب من الاصل
والباقي من الثلث ولو صح الجميع في الثلث بدى بالواجب
ولو وصى بشيء مطلقا فان رتب بدى بالاول فالاول
حتى يستوفي الثلث وبطل ما زاد وان جمع اخرجت من الثلث
ودفع النقص ما اذا وصى بمقتضى ما ليك فدخل في ذلك المنفعة
والمشترك الناقص في المحضة من اوصى بخبر من ماله كان
العشر وفي رواية السبع وفي الاخرى سبع الثلث ولو وصى

هم كان ثلثا ولو كان بشئ كان سدسا ولو وصى بخبر
فيمس الوصي حيا صرف في البر وقيل يرجع ميراثا ولو وصى
بسبعة هري في جفن وعليه حيلة دخل الجميع في الوصية على
رواية ضعفها الشبهة وكذا الوصي بصندوق وفيه مال
دخل المال في الوصية وكذا قيل لو وصى بسبعة وفيه مال
استنداد الخفي رواية ولا يجوز اخراج الولد من الارث و
لو وصى لا بد فيه رواية مطرحة الطرف الثالث في الحكم
الوصية وفيه مسائل الاولى اذا وصى بوصية ثم عقبها
بمعاذة لها عمل بالآخر ولو لم تضادها عمل الجميع فان قصر
الثلث بدى بالاول فالاول حتى يستوفي الثلث الثانية
ثبت الوصية بالمال بثلاثة رجلين وبشيء اربعة ثلثا
وبشيء اربعة الواحدة في الربع وفي شيئين اربعة ثلثا
الاشية الجواز اما الولاية فلا تثبت الا بشهادة رجلين
الثالثة لو شهد عبدان له على ان حمل الملوكة منه ثم وثما
غيره فاعترفوا بشهادتهما بالصفة صح حكم له وبكلامهما

الرابعة لا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه وتقبل شهادته
لوصي في غيره ذلك لما ساء اذا وصى بمقتضى عهده او اعتقه
عند الوفاة وليس له سواه انعتق ثلثه ولو اعتق ثلثه عند
الوفاة وله مال اعتق الباقي من ثلثه ولو اعتق مما ليك عند
الوفاة او وصى بعتقهم ولا مال سواهم اعتق ثلثهم بالقرعة
ولو رتبهم اعتق الاول فالاول حتى يستوفي الثلث وبطل
ما زاد السادسة اذا وصى بمقتضى رقة اجرة الذكر والانثى
والصغير والكبير ولو قال مؤنة لزم فان لم يجد اعتق من
لا يعرف بنصيب ولو طهرها مؤنة منه فاعتقها ثم ماتت بخلافه
اجزأت السابعة اذا وصى بمقتضى رقة بشرن موثقة فان لم يجد
وقع وان قل اعتقها ودفع اليها الفاضل الثامنة تفرقات
المريض اذا كانت شرطية بالوفاة هي من الثلث وان كانت
منجزة وكان فيها عناية او عطية بخبرة فقولا ان اشبهما
انها من الثلث اما الافرا لا يجزي فان كانتا على الوثيرة
فهو من الثلث والآخر الاصل والوارث من الثلث على التقدير

ومنهم من سوى بين الصنفين التاسعة ارث الجراح ذية
النفس يتعلق بهما الدين والوصايا كسائر اموال الميت
كتاب النكاح وانما هي ثلاثة الاول في المدايم وهو ينسب
فصول الاول في صيغة العقد واحكامه واذا به اما الحقيقة
فالاجاب والقبول ويشترط التطوق باحد اللفاظ الثلاثة
زوجتك وانكحتك ومتعتك والقبول هو الرجاء بالاجاب
وبل يشترط وقوع تلك اللفاظ بلفظ الماضي الاحوط نعم لانه
صرح في الانشاء ولو اتي بلفظ الامر كقوله للولي زوجينيها
فقال زوجتك قيل صح حكم في قضية سهل الشاعدي ولو اتي
بلفظ المستقبل كقوله ان تزوجك قيل يجوز كما في خبر ابيان
فقلب عن الصادق عليه السلام في المتعة ان زوجتك فاذا قالت
نعم هي امرأتك ولو قال فزوجت بنتك من فلان فقال نعم فقال
الزوج قبلت صح لانه يتحقق السؤال ولا يشترط تقديم
الاجاب ولا يجزي الترجمة مع القدرة على التطوق ويجزي مع
القدرة كالاجم وكذا الاشارة للاخرس وانما الاحكام فيها

الاولى لاحكام لعياقة العقبى ولا المحجوز ولا التكرار وفي رواية
اذا زوجت التكرار نفسها ثم افاقت فرضيت او دخل بها
فاذا افاقت واقرت كان ماضيا الثانية لا يشترط حضور شاهدين
ولا ولي اذا كانت الزوجة بالغة رشيدة على الاصح الثالثة
لو ادعى زوجة امرأة وادعت اختها زوجيته فالحكم
لبينة الرجل الا ان يكون مع المرأة زوج من وحوال او تقدم
تاريخ ولو عقد على امرأة وادعى اخر زوجيتها لم يثبت
الى دعوى الاعم البينة الرابعة لو كان للرجل عدة يثبات
فزوج واحدة ولم يثبتها ثم اختلفا في المعقود عليها فالقول
قول الاب وعليه ان يسلم اليه التي قصدها في العقدان كما
الزوج راضة وان لم يكن راضة فالعقد باطل وفي الاداب
فثمان الاول اذ اب العقد يستحب له ان يتخير من النساء
التي لا يعقدهن الكريمة الاصل وان يقصد السنة لا الجمال
والمال فربما حرمتها ويصلى كهيته ويشاء الله تعالى ان
يزيد من النساء اعفون واحفظن فرجا واسعهن زفقا

واعظمهن بمكة ويستحب الاشهاد والاعلان والخطبة
امام العقد وايقاعه ليلا ويكره والعقبى والعقبى وان يتزوج
العقيم القسم الثاني في اداب الخلو ويستحب صلوة
مكنتين اذا اراد التحول والذعان وان يامرها بمثل ذلك
عند الاشغال وان يجعل يده على ناصيتها ويكونا على طهر
ويقول الله عز وجل كتابك تزوجتها الى اخر الذعان وان يكون
التحول ليلا ويمشي عند الجماع ويشاء الله تعالى ان يزيده
ولما ذكرنا ويكره الجماع ليلة الحشف ويوم الكسوف وعند
الزوال وعند الغروب حتى يذهب الشفق وفي الحاق وبعده
النجس حتى تطلع الشمس في اول ليلة من كل شهر الا شهر رمضان
وفي ليلة النصف وفي السفر اذا لم يكن معه ماء للفعل وعند
الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ^{بها} مستند
وفي السفينة وغاريا وعقب الاحتلام قبل الفل والجنس
والجماع وعند من ينظر اليه والنظر في فرج المرأة والكلام عند
الجماع بغير ذكر الله تعالى مسائل الاولى يجوز النظر الى جدار امرأة

يريد تكاسها وكفيها وفي رواية الى شعرها فحاشا من هذا وكذا
الى امة يريد شراؤها الى اهل الذمة لا يفتن بمنزلة الاماء ما لم
يكن لتلذذ وينظر الى جسد زوجته باطنا فظاهره الى
عمامة ما خلا العورة الثانية الوطى في الذم فيه روايتان
اشهرهما الجواز على كراهية الثالثة الغزل عن الحرة فغير
اذنها فيلجزم ويحب به دية النطفة عشرة دنانير وقيل
مكره وهو اشبه ورحص في الاماء الرابعة لا يدخل في
المرة حتى يمضي لها تسع سنين ولو دخل قبل ذلك لم تحرم
على الاصح الخامسة لا يجوز للرجل ترك وطئ المرأة اكثر من
اربعة اشهر ^{لثا} دية يكره للسافر ان يطرق اهله ليلا
الثابعة اذا دخل بالصبيته لم تبلغ تسعا فافقتها حرمت
عليه وطئها ولم يخرج من حبلته ولو لم يفضها لم تحرم على
الاصح ^{القول} الثاني في المياه العقد لا يري في النكاح لغیر
الاب والمجد للاب وان علا الوصي والمولى والحكم ولا يه
الاب والمجد ثابتة على الصغير ولو ذهب بكادها بن او غيره

ولا يشترط طوق ولاية المجد بقاء الاب وقيل يشترط وفي المستند
ضعف ولا خيا والصبيته مع البلوغ وفي الصبي قولان ^{طهر} فطهر
انك كذلك ولو زوجها فالعقد للثابت فان اقرت ثابت
عقد الجدة وثبت ولايتها على البالغ مع فساد عقده ذكرنا
او ائق ولا خیار له لو افاق والنيب تزوج نفسها ولا يات
عليها لالاب ولا غيره ولو زوجها من غير اذنها وقف على الجا
اما اليك البائع الرشيدة فامرها بيدها ولو كان ابوها حيا
فيلها بالعقد لانفراد كان دائما او منقطعا وقيل العقد
مشتركة بينهما وبين الاب ولا ينفرد احداهما وقيل امرها الى
الاب وليرها بعد امر ومن الاصحاب من اذن لها في النكاح
دون الدوام ومنهم من عكس الاول ولا ولو عظمها الوثق
سقط اعتبار رضاه اجماعا ولو زوج الصغيرة غير الاب
طلبت وقت غلا رضاه بعد البلوغ وكذا الصغيرة والمولى
ان يزوج للمملوكة صغيرة وكبيرة بكرا او ثيبا عاقلة او مجنونة
ولا خيرة لها وكذا العبد ولا يزوج الوصي الامن بلغ فاسد العقل

مع اعتبار المصلحة وكذا الحاكم وطبق بهذا الباب مسائل الأول
الوكيل في النكاح لا يزوجهما من نفسه ولو اخت في ذلك لا
شبه الجواز وقيل لا وهي رواية غامضة الثانية النكاح يقف
على الإجازة في المهر والعبد ويكفي في الإجازة سكوت الكبر وصغير
في الثيب النطق الثالثة لا تنكح الأمة إلا بإذن المولى وجلا كما
المولى وامرأة وفي رواية سيف يجوز النكاح لمدة المرأة من
غير إذنها متعة وهي منافية لأصل الرابعة إذا زوج الأب
الصغيرين صح وتوارثا ولا خيار لاحدهما عند البلوغ
ولو تزوجهما غير الأبوين وقف على الجائزتهما فلمواتا أو مات
احدهما بطل العقد ولو بلغ احدهما فاجاز ثم مات عزله من
تركته نصيبا الباقي فإذا بلغ اختلقت له حيز الرغبة في المهر
واعطى نصيبه الخامسة إذا زوجها الأخوان برجلين فإن
اختارت إتهما شاة فان كانا وكيلين وسبق احدهما فالحقد
فلو دخلت في الأخير لمحق به الولد واعتبرت إلى الأول بعد قضاء
العدة ولها المهر للثيبه وان اتفقا بطلا وقيل العقد عقلا كذا

السادسة لا ولاية للام فلوزوجت الولد فاجازت ولو انكر
بطل وقيل يلزمها المهر ويمكن حمله على دعوى الوكالة عنه
ويستحب للمرأة ان تستاذن اباهابا وكذا أوتيا وان توكل
لنكاحها إذا لم يكن لها اب ولا جد وان تقول على الأكبر وان
تختار خيرة من الأذواج الفصل الثالث في أسباب التحريم
سنة الأولى النسب ويحرم من سبيع الأم وان علت والبنت
وان سفلت والأخت وبناتها وان سفلن والعمه وان ارتقت
وكذا الخالة وبنات الأخ وان هبطن الثاني الرضاع ويحرم
منه ما يحرم من النسب وشروطه أربعة الأولى ان يكون لبن
عن نكاح فلورود أو كان عن ذن لم ينشأ الثاني الكنية
وهي انبت اللحم وشدة العظم ووضاع يوم وليلة ولا حكم
لما دون العشر وفي العشر روايتان أشهرها انه لا ينشأ ولو
رضع خمس عشرة رضعة وتغير في الرضعات بقدر ثلثة كل
الرضعة ولا يتعللها عن الثدي ولا يفضل بين الرضعات
برضاع غير الرضعة الثالث ان يكون في الحولين وهو يرضع

في المرتضع دون ولد الرضعة على الأصح الرابع ان يكون
اللين لخل واحد فيحرم الصبيان رضعان بلين واحد و
لو اختلقت الرضعتان ولا يحرم لودع كل واحد من لبن
خل وان لم تحدد الرضعة ويستحب ان يتغير الرضاع المسئلة
لوضعة الغنيمة الحاقلة ولو اضطر إلى الكافرة استرضع
الذمية ويعينها من شرب الحمر ولحم الخنزير ويكره تمكينها من
حمل الولد لمنزلا ويكره استرضاع الجوسية ومن لبنها من
زنا وفي رواية اذا اضلها مولاها طاب لبنها وهذا مثل
الأول إذا حملت الشرايط صارت الرضعة أمنا وصاحب اللبن
أبا واختا خالة وبناتها اختا ويحرم أولاد صاحب اللبن
ولادة ورضاعا على الرضع وأولاد الرضعة ولادة ورضاعا
الثاني لا تنكح أم الرضع في أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعا
لأنهم في حكم ولده وهل ينكح أولاده الذين لم يرضعوا في أولاد
هذا الخل قال في الخلاف لا والوجه الجواز الثالث ان لا تزوج
رضعة فارضعت أمراة حرمت ان كان دخل بالرضعة

والأحرمت عليه الرضعة حسب ولو كان له زوجان فارضعتا
واحدة حرمتا مع الدخول ولو ارضعتا الأخرى فقلان الشهادة
أيتها تحرم أيضا ولو تزوج رضعتين فارضعتها أمراة حرمت
كلهن ان كان دخل بالرضعة والأحرمت الرضعة السابعة
المصاهرة والنظر في الوطى والنظر الكس أما الأول فمن وطئ
امرأة بالعقد أو الملك حرمت عليه أم الموطوءة وان علت
بناتها وان سفلن سواء كن قبل الوطى أو بعده وحرمت الموطوءة على
اب الوطى وان علا أو ولاده وان زلوا حرمتا موطئا ولو
تجرى العقد عن الوطى حرمت أمها عليه عينا على الأصح وبناتها
جميعا لا عينا فلورافق الأم حلت البنت ولا يحرم مملوكة الابن
على الاب بالملك وتحرم بالوطى وكذا مملوكة الاب ولا يجوز لا
احدهما ان يطأ مملوكة الآخر ما لم يكن عقدا وتحليل نعم
يجوز ان يقوم لاب مملوكة ابنه الصغير على نفسه ثم يطأها
ومن قال بهذا الفصل يحرم اخت الرضعة جميعا لا عينا وكذا
بنت اخت الرضعة وبنت اختها فإذا اذنت احدهما صح وكذا

لو دخل العدة والحالة على بنت الاخ او الاخوت كان العقد باطلا وقيل بتحريم العدة والحالة بين الفسخ والامضاء او فسخ عقدها وفي تحريم المصاهرة يوطى الشبهة ترد شبهة انه لا يحرم اما الزنا فلا يحرم الزانية ولا الزوجة وان التحريم على الاقرب وهل ينشر الزنا حرمة المصاهرة قيل نعم ان كان باقيا ولا ينشر لو كان لاحضا والوجه انه لا ينشر ولو زنا بالعمة او بالخالة حرمت عليه بناتها واما اللبس والنظر بما لا يجوز لغيره لما لا تشبه من نفرة المحرم على اب الاكبر والتأخر وولده ومنهم من خفف التحريم بمنظورة الاب والوجه الكراهية في ذلك كله ولا يبعد للتحريم لتمام المأمومة والمنظورة ولا يثبتها ويلحق بهذا الفصل مسائل الاولى لومكان اختين فوطى واحد حرمت الاخرى ولو وطى الثانية اثم ولم يحرم الاولى ولو اضطر الزانية في بعضها تحريم الاولى حتى يخرج الثانية عن ملكه الا للعود وفي اخرى ان كان جاهلا لم يحرم وان كان عالما حرمتا عليه الثانية يكره ان يعقد للمحرمة على الامة وقيل يحرم

الا ان يعدم الظول يخشى العنت الثالثة لا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من حرتين او حرة وامنتين او اربع اماء الرابعة لا يجوز لكاح الامة على المحرم الا اذا زنا ولو باردا كان العقد باطلا وقيل كان المحرم للمغيرة بين الجائز وفسخة وفي رواية ان نفسه عقد نفسها وفي الرواية ضعف ولو دخل المحرم على الامة جاز والمحرم للخيار ان لم يقدر ولو جمع بينهما في صح عقد صح للمحرمة دون الامة الخامسة لا عمل العقد على ذات البعل ولا يحرم به نعم لو زنا بها حرمت وكذا في الرجعية السادسة من تزوج امرأة في عقدتها جاهلا فالعقد فاسد ولو دخل حرمت وطى به الولد بها المحرم بوطى الشبهة وتتم العدة الاول وتشتأنف اخرى للثاني وقيل تجوز واحدة ولو كان عالما حرمت بالعقد ولو تزوج محرما عالما حرمت وان لم يدخل ولو كان جاهلا فسد ولم يحرم ولو دخل الثانية من لا يطبق فاقب حرم عليه ام القلام واخته وبنته السابعة الرابع استيفاء العدم اذا استكمل المحرم اربعا بالغبطة حرم عليه ما زاد ويجوز عليه

منكلا ما زاد على الاثنين واذا استكمل العبد حرتين او اربع اماء غبطة حرم عليه ما زاد ولكل منهما ان يضيف لاولئك بالعقد المنقطع وملك الصبي ما شاء واذا طلق واحد من الاربع حرم عليه ما زاد غبطة حتى يخرج من العدة او يكون الطلقة باينة وكذا لو طلق امرأة واراد كاح اختها ولو تزوجها في عقد بطل وقيل بتحريم الرواية بدعوى موطوعة ولو كان معه ثلث فترزوج اثنتين في عقد فان سبق لهما بها صح دون الاخيرة فان قرن بينهما بطل فيما وقيل بتحريم ايهما شاء وفي رواية جميل لو تزوج خما في عقد تخير القبا وتحلى باقيهن واذا استكملت المحرم طلقات ثلثا حرمت حتى ينكح زوجا غيره ولو كانت تحت عبيد واذا استكملت الامة طلقتين حرمت حتى ينكح زوجا غيره ولو كانت تحت حرة والمطلقة تسعا للعدة تحرم على المطلق ابد السبب الخامس في الطلقات وثبتت بها التحريم المؤبد وكذا اقذف الزوج امراته القضاة والخطباء بما يوجب الله تعالى من الكفر ولا يجوز

للمسلم ان ينكح غير الكنائسية اجماعا وفي الكنائسية قولان اظهرهما انه لا يجوز غبطة ويجوز معة وبالمك في الرواية والنكاحية وفي المجوسية قولان اشبهها بالموازي ولو اريد احدا الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال ولو كان عيدا الدخول وقف على انقضاء العدة الا ان يكون الزوج مولودا على القطرة فانه لا يقبل عوده وتعد زوجته عدة الوفاة واذا اسلم زوج الكنائسية فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول او بعده ولو اسلمت زوجته دونها الفسخ في الحال ان كان قبل الدخول ووقف على انقضاء العدة ان كان بعده وقيل ان كان بشرائط الذمة كان نكاحه باقيا ولا يمكن من الدخول عليها الا بالامانة ولا من الخلو بها فاد او غير الكتابيين يعقد على انقضاء العدة باسلام ايها اتفق ولو اسلم الذمي وعنده اربع فما دون لم يتخير ولو كان عنده اكثر من اربع تخير اربعا وروى عثمان عن ابي عبد الله الله ان ابا العبد بمنزلة الارزاد فان رجح والزوجة في العدة

فخرج بها وان خرجت من العدة فلا سبيل له عليها وفي
الزواجر اضعف مسائل سبع الاولى النشأ وفي الاسلام
في صحة العقد وهل يشترط النشأ وفي الايمان لا يظهر
لا كلك يستحب ويتأكد في المؤنة نعم لا يصح نكاح الناصب
ولا الناصب العداوة لاهل البيت ولا يشترط تمكن الزوج
من النفقة ولا يتغير الزوج لرجوع العجز عن الاتفاق
ويجوز نكاح الطوق بالعبد والمهاشمية والعربية والعجمي
بالعكس واذا خطب المؤمن القادر على النفقة وسحب الجارية
وان كان اخضع نسبا وان منعته الولي كان عاصيا وكبر
ان تزوج الفاسق وتباكد في شاذب المحرم وان تزوج المؤنة
المخالف ولا بأس بالمستضعف والمستضعفة ومن لا يرب
بعناد الثانية اذا انشأ الزوج قبله فبان من غيرها في رد
المباين يفسخ النكاح الثالثة اذا تزوج امرأة ثم علم انها
كانت نزلت فليس له الفسخ ولا الرجوع على الولي بالمعروف
رواية لها الصادق بما استعمل من فدية الرجوع على الولي

وان شاء تركها الرابعة لا يجوز التبرع بالخطبة لثلاث العدة
الرجعية ويجوز في غيرها ويجرم التبرع في المأثرة الخامسة
اذا خطبت فاجابت كره لغيره خطبتها ولا يحرم السادسة
نكاح الشفاد باطل وهو ان تزوج امرأتان رجلين على ان
معهن واحدة نكاح الاخرى السابعة يكره العقد على القابلة
المريضة وبنتها وان تزوج ابنة بنت زوجته اذا و
بعد مفاوذه لها ولا بأس بمن ولدتها قبل ذلك وان ينجح
من كانت حرة لا تمتع مع غيبه وتكره الثانية قبل ان تنوب
القسم الثاني في نكاح المنقطع والنظر في اركانه واحكامه
واركانه اربعة الاولى الصيغة وهو ينقطع باحد اللفاظ
الثلاثة خاصة وقال علم الهدى يقع في الائمة بلفظ الابا
والتحليل الثاني الزوج ويشترط كونه مسدا او قابلية
ولا يبيح بالمشركة والناصبة ويستحب اختيار المؤنة العفيفة
وان سالها عن طهارتها مع النكاح وليس شرطاً ويكره بالزانية
ومنعها من الجور ليس شرطاً وان يتطوع بكر ليحلها فان فعل

فلا يفتقنها وليس محرما ولا حرام في عدد دين ويجوز ان يمتنع
امة على حرة الا اذا بها وان يدخل على المرأة بنت اخيهما
او اخيهما ما لم ياذن الثالثة المحرم ذكره شرط ويكفي فيه
المشاهدة ويتقدد بالتراضي ولو يكف من يزول لم يدخل
وذهبها المدة فلها النصف ويرجع بالنصف لو كان دفع
المهر واذا دخل استقر المهر ولو اخلت بشئ من المدة فلهما
ولو بان فساد العقد فلا مهران لم يدخل ولو دخل فلها ما اشد
وتقع ما بقي الوجه انها تستوفيه مع جهاتها ويستعاض عنها
مع علمها ولو قيل بمثل مع الخول وجعلها كان حسنا
الرابع الاجل هو شرط في العقد ويتقدد براضتهما كالיום
والسنة والشهر ولا بد من تعيينه ولا يصح بذكر المرق والمرك
مجردا عن زمان مقدد وفيه رواية بالمواز فيها اضعف
واما الاحكام فمسائل الاولى الاستحلال يذكر المهر مع ذكر الاجل
جل بطل العقد وذكر المهر من دون الاجل قبله دائما الثانية
لاحكم للشرط قبل العقد يلزم لو ذكره فيه الثالثة يجوز ان لا

ايمانها اجمالا او تفصيلا او لا يبطاها في الفرج ولورضت به
بعد العقد جاز والعزل من دون ان يضا ويضي به الولدان
عزل لكن لو فاته لم يرجع الى المالك الرابعة لا يقع بالمتعة
طلاق اجماعا ولا لفظا على الاطهر ويقع الظاهر على تردد
الخامسة لا يثبت بالمتعة ميراث وقال المرتضى يثبت بالهر
يشترط الشفوة نعم لو اشترط الميراث لزوم السادسة اذا
انقضت اخطاها فاحدة حيضتان على الاشهر وان كانت
من تحيض لم تحض فحيلة واربعون يوما ولومات عنها
في العدة دوايان اشهرها اربعة اشهر وعشرة ايام
التيابعة لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الاجل ولو اراده
وهنهما ما بقي اشهران القسم الثالث في نكاح الامناء
والنظر الثاني في العقد واما في المالك اما العقد فليس العبد ولا
لامنة عن بيعه لانفسهما نكاحا ما لم ياذن المولى ولو اراده
احدهما ففي وقوفه على الاجازة قولان وقوفه على الحاجة
اشبه واذا اذن المولى ثبت في ذمة مولى العبد المهر والنفقة

وبشيت لولي الامه المحر ولولم ياذنا فالولد لها ولوالدها
كان لاخر ولد المملوكين روق لولاهما ولو كانا لاشترين
فالولد بينهما بالتزويج ما لم يشترطه احدهما واذا كان
احد الابوين حرا فالولد حرا الا ان يشترط المولى رقبه الولد
على ترة ودون تزويج المحر امة من غير اذن مالكها فان طرد
قبل الاجازة غلما فهو زان والولد رقيق المولى وعليه الجحد
والمحر وميض العقد لو كان جاهلا وذن المحر ويحق الولد
وعليه قيمته يوم سقطت اذ كان لوالده من الحرية فمهر تزويجا
على ذلك ففي رواية يلزمه بالوطى عشر القيمة ان كانت بكرا
ونصف العشر لو كانت ثيبا ولو ادها فقدم بالقيمة ولو عجز
سعى في قيمته ولو ابقى عن التسعي قبل فسخه بالامام وفي المستند
ضعف ولولم يدخل بها فلا محرم ولو تزوجت المحرقة عبد
مع العلم فلا محرم ولدها رقيق ويجوز له ان يكون الولد حرا
ولا يلزمها قيمته ويأثم العبد مهرها ان لم يكن ما ذواته
به اذ لا تحرد ولو سلف المملوك كان فلا محرم والولد رقيق لولي

الامة وكذا لو زنا بها المحر ولو اشترى المحر نصيب احد الشريكين
من زوجته طلق عقده ولو امتضى الشريك العقد حرا وبالحليل
رواية فيها ضعف وكذا لو كان بعضها حرا ولوها باها حرا لها
على الزمان ففي جواز العقد عليها متعة في زمانها تزداد
المتع ويصحب لمن زوج عبده اتمته ان يعطيها شيئا ولو مات
المولى كان للورثة الخيار في الاجازة والسخي ولا خيار للامة
ثم الطواذي ثلثة العتق والبيع والطلاق اما العتق فاذا
اعتقت لامة تخيرت في فسخ مكاتها وان كان الزوج حرا
على الاظهر ولا خيرة للعبد لو اعتق ولا لزوجه ولو كانت
حرة وكذا تخير لامة لو كانا ملكا فاعتقا او اعتقت وبجوز
ان يتزوجا ويجعل العتق صداقهما ويشترط تقديم لفظ
التزويج في العقد وقيل يشترط تقديم العتق وام الولد رقيق
وان كان ولدها باقيا ولو مات جاز بيعها وينقض بموت
المولى من نصيب ولدها ولو عجز التصيب سعت في المتخالف
ولا يلزم المملوك الشئ مما اشبهه وتباع مع وجود ولدها في ثمن

رقبتها اذا لم يكن من غيرها ولو اشترى لامة ثنية فاعتقها
وتزوجها وجعل عتقها مهرها غلقت ثم مات ولم يترك ما تقدم
بثمنها فالاشبه ان العتق لا يبرق والولد رقيق وتباع
في ثمنها ويكون حملها كهدية لروايتها من سالم واما البيع
فاذا بيعت ذات البعل تخير المشتري في الاجازة والفتح تخيرا
على الفور وكذا لو بيع العبد بعتة امة وكذا قيل لو كان بعتة
حرة لرواية فيها ضعف ولو كانا ملكا فباعتهما لاشترين
منهما للمخيار وكذا لو باع احدهما لم يشترط العقد ما لم يرض
كل واحد منهما وملك المولى المهر بالعقد فان دخل التزويج
استقر به ولا يسقط لو باع امه لولاه قبل التخلو سقط فان
اجاز المشتري كان المحر له لان الاجازة كالعقد واما
الطلاق فاذا كانت زوجة العبد حرة او امة لغر ولده
فالطلاق بيبه وليس لولاه اجازة ولو كانت امة لمولاه
كان التبرق للمولى ولا يشترط لفظ الطلاق النظر الثاني
في الملك وهو نوعان الاول ملك الرقبه ولا يصح في التكا

به واذا زوجت ام حرة عتقها وطبا وملكها ونظر في ثمنها
ما دامت في العقد وليس للمولى ان تزنيها ولو باعها عتق المشتري
حرة ولا يحل لاحد الشريكين وطى المشتركة ويجوز ان يباع ذوات
الازواج من اهل الحرب وبناهم وبناتهم ولو ملك لامة
عتقها حل له وطبا بالعقد وان لم يستبرأها ولا تلحق لغيره
حق فسخ كالحرة وملك الاب موطوءة ابنة وان حرم عليه
وطبا وكذا الامن التوع الثاني ملك المنفعة وصيغته ان
يقول احللت لك وطبا او جعلتك في حل من وطبا ولم
يعقدهما الشئ واتسع الاخرى بل لفظ الاجازة ومنع الجميع
لفظ العاوية وهما باحة او عقد قال علم الهدى هو عقد
متعة وفي تحليل امته المملوك تزداد وساءلته بالاجنبي
اشبه ولو ملك بعض لامة فاحلته نفسها لم يصح وفي تحليل
الشريك تزداد والوجه المنع ويستبرأ تناوله اللفظ فلو احل
التفصيل قصر عليه وكذا للمر كنه لو احل المولى حل ما دونه
ولو احل المملوك ثم تزوج المولى وكذا لا يستبرأ خذته بحليل



الوطي ولد الخلة حر فان شرط المزية في العقد فلا يسبيل
على الاب وان لم يشترط في الزامه قيمة الولد وان اشبه
انه لا يلزم ولا باس ان يطأ الامه وفي البيت غيره وان
ينام بين اثنين ويكره في الحرام وكذا يكره وطئ الفاحشه ومن
ولدت من الزنا ويطلق النكاح النظم في مورثه الأول
في العيوب والبحث في اقنانها واحكامها عيوب النكاح الربعة
الجنون والخصا والعنف والجب وعيوب المودة سبعة
وللنكاح والبرص والقرن والافضا والعجم والافعا وفي الرقيق
ترد الاشبه بثبوت عيبا لا يمنع الوطى ولا ترده العور ولا الزنا
ولو حدثت فيه ولا بالعرج على الاشبه واما الاحكام فثلاثة
الأولى لا يفسخ النكاح بالصبي المتحد بعد الدخول وفي العقد
بعد العقد ترده وعد العن وقيل تفسخ المرأة يجنون الرجل المستقر
لادقات الصلوة وان تجدد الثانية للحيا فبطلت على الفور وكذا
في التدبير الثالثة الحيا الفسخ فيه لمرطاقا فلا يبرأ معه
تنصيف المهر الرابعة لا يفسخ الفسخ بالعيوب الملائكة ويقتصر



الفسخ ولا مهر وعينت او دخل ولو تزوجت المهرية فاصحلت
عليه بنت لامة وندها فلها المهر مع الوطى المشبهة ويرجع
بعض من ساقها وله زوجته ولو تزوج اثنان فادخلت امرأة
كل منهما على الاخر كان لكل موطوءة مهر المثل على الوطى للثبته
وعليه العقد وتعلق المهر بالزوجا وعليه مهرها الاصل ولو
زوجها كبيرا فوجدها ثيبا فلا ردة وفي رواية يفسق مهرها
النظر الثاني المهر وفي اطراف الاول كل ما يملكه المسلم يكون
مهر لعينا كان او دينا او منفعة كعلم الصنعة والشورى
فيه التزوج والاختيار اما لو جعلت المهر شيئا ومدة فقولان استشهدا
الجواز ولا تقدر المهر في القلة ولا في الكثرة على الاشبه بل تقدر
بالقاص ولا بد من تعيين بالوصف او الاشارة وتكفي المشاهدة
عن كيله ووزنه ولو تزوجها على خادم ولو بين فلها واسطه
ذلك وكذا الوقال دارا وبنت ولو قال على السنة كان جنس
فاية درهم ولو سخطها مهر ولا يها شيئا سقط ما سخط له ولو
الذي كان على اخر او خنزير رجع ولو اسلم او احد منهما قبل الفسخ

فلها القيمة عينا كان او مضافا ولا يجوز عقد المسلم على غير
ولو عقد صحح بها مع الدخول م المثل وقيل بطل العقد الطر الثاني
التفويض ولا يشترط في الصحة ذكر المهر ولو اغفل واشط الا
مهر فالعقد صحيح ولو طلق فلها المتعة قبل الدخول وبعد لها
مهر المثل ويعتبر في مهر المثل طاهها في التزوي وحال في المتعة
فالفسخ يمنع بالتوب المرتفع او عشرة دنانير فايزيد والفقير
بالتهم والخاتم والمتوسط بينهما ولو جعل الحكم لاحدهما في
تقدير المهر صحح وعيكم التزوج بما شاء وان قل وان سكت المرأة
لم يجاوز المهر السنة ولومات الحاكم قبل الدخول فالمرور لها
المتعة الثالث في الاحكام وهي عشرة الاول تملك المرأة المهر
بالعقد ويتصف بالطلاق ويستقر بالدخول وهو الوطى
قبلا او دبرا ولا يسقط معه لولم يقبض ولا يستعجز بالخلق
على الاشهر الثاني قبل الدخول يملكها مهرها وقدم شيئا قبل
الدخول كان ذلك مهرها ما لم يشترط غيره الثالث انطلق
قبل الدخول رجع بالنصف ان كان اقبضا وظالم بالنصف

ان لم يكن اقضي ولا يعقد الزوج ملحقه من الزمان
التي لا يلق متصلا كان كالفن او متصلا كالولد
ولو كان النكاح من غير رجوع ينصفه كالحمل ولو كان
تعليم صنعة او علم فعليها رجوع بنصف اجرة ولو ابرأه من
الصدقة رجوع بنصف الرجوع ثم طلق صارت
بينهما نصفين وقيل بطل التدبير جعلها محررا وهو شبه
للفاسد لو اعطاها عوض المهر متاعا او عبدا ابقا وشيئا ثم طلق
رجوع بنصف المستحق دون العوض السادس اذا شرط في العقد ما
يغالف الشرع قد شرط دون العقد المهر كالمهر في الشرط لا يزوج
اولا يستري وكذا لو شرط تسليم المهر في اجل فان تأخر عنه
فلا عقد اما لو شرط ان لا تعقبا صح ولو اقرت بعد رجوع
ومنهم من خصر جواز الشرط بالمتعة السابع لو شرط الا يجزئها
من بلدها الزم ولو شرط لها ما ياتي ان خرجت معه وخمسين ان
تخرج فان اخرجها الى بلد الشرك فلا شرط لها من المأوى وان
ارادها الى الاسلام فلا شرط لها من المأوى

فالقول قول الزوج مع يمينه ولو كان بعد الدخول هكذا في
دعة المواقعة التاسع بضم لاء موهلة الصغير ان يكون
له مال او وقت العقد لو كان له مال كان على الولد الفاء فراة
ان تمتنع حتى يقبض مهرها وهل لها ذلك بعد الدخول فيه قولان
انقبضها انه ليس لها ذلك الطه الثالث في القسم والتسوية والتفريق
اما القسم فلان زوجا واحدة ليلة ولا تسوية ليلتان وثلاث
ثلاث والفاضل من الاربع له بضعة حيث شاء ولو كانت اربع لكل
واحدة ليلة ولا يجوز الاخلال لامع العقد او الاذن والواجب
والمضاهة لا المواقعة ويحقق الوجوب الليل دون النهار في
رواية الكرخي اتماع عليه ان يكون عندها في ليلتها ينظر عندها
في صبيحتها واذا اجتمع مع الحرة امدة بالعقد فلمحرة ليلتان
ولامة ليلة والكثائية كالامة ولا حقة للوطوة بالملك
ويحقق اليك عنده الدخول بثلاث الواسع والتيب بثلاث ويصح
التسوية بين الزوجان في الاتفاق والطلاق والوجد والمهر وان
يكون في صبيحة كل ليلة عند صاحبها واما التسوية فهو اتفاق

احد الزوجين عن طاعة صاحبة فيما يجب له حتى ظهر من المأوى
امانة العيان وعظما فان لم ينجح مهرها في المصنع وصونه
ان يولتها ظهره في الفراش فان لم ينجح ضربها مقتصر على
ما يعمل بعد طاعتها ما لم يكن مبرا ولو كان التسوية
فليها المطالبة بحقوقها ولو تركت بعض ما يوجب له او كله
استما له جاز له القبول واما التفريق فهو ان يكره كل منهما
صاحبه فان خشي الاستمرار بوث كل منهما احكاما من اهله
ولو امتنع الزوجان بعثهما الحاكم ويجوز ان يكونا اجنبيين
وبعثهما حكيم لا توكيل فيه لهما ان اذ التفريق لا يفرقان الامع
اذ الزوج في الطلاق والمراة في البذل ولو اختلف الحكمان
لم يعرضهما حكم النظر الرابع في احكام الاولاد ولدا الرجعية
الدائمة يلحق به مع الدخول ومضى ستة اشهر من حين الطلاق
ووضعت مدة الحمل اوقالا وهي سبعة اشهر وقيل عشرة اشهر
وهو حسن وقيل بنية وهو مترك فلو اعترضها او قاب
عنها عشرة اشهر فولدت بعدها لم يلحق به الرجوع

فالقول قوله مع يمينه ولو اعترف به ثم انكر الولد لم ينصف الا
باللعان ولو اتممتها بالخوف او شاهد زانها لم يجز له نفيه
ولحق به ولو فاته لم ينصف الا باللعان وكذا لو اختلفا في مدة
الولادة ولو زنا بالمراة فاحملها لم يجز لها نفيه وان تزوج بها
وكذا لو اقبل امدة غيره زنا ثم ملكها ولو طلق زوجته فاحملت
وتزوجت وانت بولد لدون ستة اشهر فهو الاول ولو كان
لسته فضا عد فهو الاخير ولو لم يترجح فهو الاول اما لم
يترجحا ورافض الحمل وكذا الحكم في الامنة لو ابعثها بعد الطلاق ولو
الموطوءة بالملك يلحق بالمولى ويلزم الاقرار به لكونه نكاحا حتى
طاهرا ولا يثبت بينهما لعان ولو اعترف به بعد التلقي الحق
به وفي حكمه ولدا للتمتع وكل من اقر بولد ثم فاته لم يقبل نفيه
ولو وطئها المولى واجنبى حكمه للمولى فان حصل فيه امانة
فغلب معها القن ان لم يمتد له الحمل لامة ولا نفيه بل يستحب
ان يوصى له بشئ ولا يورثه ميراث الاولاد ولو وطئها النيا
والمشترى فالولاء للمشتري الا ان يقصر الزمان عن ستة اشهر

ولو وطها المشركون فولدت وتلدعه وأفرغ بينهم ولحق
بمن يخرج منه ويعزم حصل الباقين من فنة وفيمة أمه
ولا يجوز في الولد مكان الغزل ولا مع التهمة والزنا والموطوءة
بالسبية يلحق ولدها بالوطأ ولو تزوج امرأة لم يخلو منها
فيما كانت محصنة وذات على الأول بعد الاعتداد من الشافعي
كانت الأولاد للوطأ مع الشرائط ويلحق بذلك أحكام الولادة
ومستها استبداد النساء بالموتة ويحوي الأمع عدمه ولا
باس بالزوج وان وجدن وصيقت غسل المولود ولأذان في
أذن اليمنى والأقامة في اليسرى وتحنك بتراب الحسين عود
بناء الفرات ومع عديد بماء فرات ولولم يوجد الماء لم يخلط
بالصل والتمر وتسميته بالأماء المستحقة وان مكنته وبكره
ان يكون هذا باقيا لقاسم وان يتيحكما أو كهما أو خالدا أو
دنا أو مالكا أو حرا أو مستحب خلق وإسده يوم السابع مقدما
على العقيقة والتصدق بوزن شعرة ذهبا أو فضة وتكره القتا
وصيقت لها ذنبا وخشاعة فيه ولو اشترى أو باع وصيقت عليه

الاختتان وحفظ الجوارى مسقط وان يمتنع منه أيضا
ولا تجزى الصدقة بشئها ولو تجزى توقع المكنة وصيقت فيها
شرط الأصحية وان تحضر القابلة بالرجل والورك ولو كان
ذمية أعطيت بقرن الربع ولولم تكن قابلة تصدقت به الأم
ولولم يعق الوالد استحب للولد إذا بلغ ولومات الصبي في السابع
قبلا للزوال سقطت ولومات بعد التزوال لم يسقط الاستحباب
ويكره ان ياكل منها الوالدان وان يكره شيء من عظامها بالفضل
مفاصلة ومن التوابع الرضاع والحضانة وأفضل ما رضع لبن
أمه ولا تجزى للحقة على الرضاع ولدها ويجوز لأمه مولاها للحقة
أجرة على الأب ان اختارت أرضا عدا وكذا لو رضعت خادمتها
ولو كان الأب يتقاضى المال للرضيع ومدة الرضاع حولان ويجزى
الانقصاب على احد وعشرين شهرا لأقل والزيادة في شهر أو شهرين
لا أكثر ولا يلزم الوالد أجرة ما زاد عن حولين ولا تم استحقاقها
إذا انطوت وقتعت بما يطلب غيرها ولو طلبت زيادة عما
قطع غيرها فلا يلزم نزعها واسترضاع غيرها لمحضنة انتهى الولد

مدة الرضاع إذا كانت حرة مسلمة وإذا فضل للحقة لحن
بالبت إلى سبع سنين وقبل بيع والأب استحق بالابن ولو
تزوجت الأم سقطت حكم حضانتها ولومات الأب فالأم
استحق به من الوصي وكذا لو كان الأب مائوكا أو كافرا كانت
الأم للحقة استحق به ولو تزوجت فان اعتق الأب لمحضنة
له النظر في المهر في النفقات وأسبابها ثلثة الزوجية والولاية
والمالك أم الزوجة فيشرط في وجوب نفقتها شطآن العقد
التمام فلا نفقة لمستمع بها والمتمكين الكامل فلا نفقة
لناشئة ولو امتنع لعذر شرعي لم يسقط كالمريض والمجنون
وبطل الواجب وأما المندوب فان منعها منه فاستمرت سقطت
نفقتها واستحق الزوجية النفقة ولو كانت ذمية أوامة
وكذا استحقها المطلقة الزوجية دون البائن والموتوق
عنها زوجها إلا ان تكون حائلا فتثبت في الطلاق على الزوج
حتى تضع وفي الوفاة في تضبيب الحمل على احد الزوجين ونفقة
الزوجية مقدمة على نفقة الأقارب وتنفق الوفاة وأما

الولاية فالنفقة على الأبوين والأولاد لازمة وفيمن علا
من الإماء والامهات تردد شبهة الأزوم ولا يجزى على غيرهم
من الأقارب بل يصح ويتأكد في الوارث وشرط في الوصي
الفقر والعجز عن الاكتساب ولا تقدر النفقة بل يجب بذلك
الكفاية من الطعام والكسوة والسكن ونفقة الولد على الأب
ومع عدمه أو فقره فعلى الأب وان علا رتبيا ومع عدمهم
يجب على الأم وأما الأقارب فالأقرب فالأقرب ولا تنفق نفقة النكاح
وأما المملوك فنفقته واجبة على مولاه وكذا الأمه ويرجع ذلك
النفقة للامانة مما يملك أمثال المولى ويجوز في أرحام المملوك
على شق فمفضل يكون له فان كفاه وآلاته المولى ويجزى النفقة
على البهائم المملوكة فان امتنع مالكها جبر على بيعها أو ضحها
ان كان مقصوده بالبيع **كتاب الطلاق** والنظر في أركانه
وأقسامه ولو ائتمه الركن الأول في الطلاق وجب فيه البلوغ
والعقل والأختار والعقد فلا اعتبار بطلاق الصبي فيمن
بلغ عقله وإيمانه في ما فيه يضاعف ولو طلق عنه المولى لم يقع

الآن يبلغ فاسد العقل ولا يصح طلاق المحض ولا السكران
ولا المكره ولا المتغيب من ارتفاع القصد الركن الثاني في
الطاقة ويشترط فيها الرزقية والذوام والطهارة من الحيض
والنفاس إذا كانت مدخولا بها وزوجها حاضر معها ولو كان
غائبا صح وفي قد القبية اضطراب يحصله اشتغالها من طهر
إلى آخر ولو خرج في طهر لم يقر بها فيه صح طلاقها من غير نية
ولو اتفقا في الحيض والمجوس عن زوجة كالغائب ويشترط
راجع وهو ان يطلقها في طهر لم يحل معها فيه ويقتضى اعتبا
في الصغيرة واليايسة والنامل اما المستراية فان تاشرف
الحيضة صبرت ثلثة اشهر ولا يقع طلاقها قبله وفي اشتراط
تعيين المطلقة نود الركن الثالث في الصيغة ويقتضى على
طالق تحصيل الموضع الاتفاق ولا يقع بخفية ولا برتبة وكذا
لو قال لعندي ويقع لو قال هل طلقت فلا نه فقال نعم ويشترط
تجزيه عن الشرط والصفة ولو قر الطلقة باثنين او ثلث
صح واحدة ويطل التفسير وقيل بطل الطلاق ولو كان

الطلق يقتضى ثلث اربعة الركن الرابع الاثبات ولا بد من ثبات
هذين سمعانه ولا يشترط استماعها الى الشارع ويعتبر فيها
العدالة وبعض الاحكام لا يكفي في الاسلام ولو طلق ولم يشهد
ثم شهد كان الاول لغوا ولا يقبل فيه شهادة النساء النظر
الثاني في اقسامه وينقسم الى بدعي وسنة فالبدعي طلاق
الحاضر للحال مع الدخول وحصول الزوج او غيبته دون العدة
للمسترة وفي طهر قدقر بها بها مع فيه وطلاق الثلث المرسل
بكل لا يقع وطلاق السنة ثلث باين ورجعي والعدة فالباين
ما لا يصح معه الرجعة وهو طلاق اليايسة على الاظهر ومن لم
يدخل بها والصغيرة والمختلعة والمباراة ماله رجعا في اليد
والمطلقة ثلثا بينهما مرجعتان والرجعي ما يصح معه الرجعة
ولو لم يرجع وطلاق العدة مارجع فيه ويواقع ثم يطلق فعدته
يحرم في التاسعة تحريما مريدا وما عداهما تحريم في كل ثلثة حتى
تنتكح غيره وهذا ما لا يحل الا بعد استيفاء العدة تحريم
الثالثة الاثبات في طلاق الحامل سنة كما يصح للعدة على الا

الثالث يصح ان يطلق نائية في الطهر التلقط فيه وراجع
ولم يطلق لكن لا يقع للعدة الرابعة لو طلق غائبا ثم حضر ودخل
بها ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه ولا يثبته ولو ادعى الخلق
به الخامسة اذا طلق الغائب واراد العقد على نفسها او على
خامسة تربص تسعة اشهر احتياط النظر الثالث في الواجب
مقاصد كبره الطلاق للمريض ويقع لو طلق ويرث زوجته في
العدة الرجعية وترثه ولو كان الطلاق بائنا الى سنة
ماله متزوج او بتر من مرضه ذلك المقصد الثاني في الحال
ويعتبر فيه البلوغ والوطى في القبل بالعقد الصحيح التام
وهل يهدم ما دون الثلث فيه وايتان اشهرها انه
يهدم ولو ادعت انها تزوجت ودخل وطلق فالمرور القبول
اذا كانت ثفة المقصد الثالث في الرجعية يصح نطقا كقوله
راجعت وفعلا كالوطى والقبلة واللس بالشهوة ولو انكرا طلاق
كان رجعة ولا يجب في الرجعة الاشهاد بل يحجب ورجعة
الاخرى بلا إشارة وفي رواية يأخذ القناع المأذون عنه

العدة في الزمان الممكن قيل المقصد الرابع في العدة والنظر
في فصول الاول لعدة على من لم يدخل بها عد المتوفى عنها
زوجها وبقي بالدخول الوطى قبل او دبر ولا يجب بالطلاق
الثاني في المستقيمة المحض وهو ثلثة اشهر ادعى الاشهر
اذا كانت حرة وان كانت تحت عيب وتحسب بالظهر الذي
طلقها فيه ولو خاضت بعد الطلاق بمهظة وتبين برؤية
الدم الثالث اقل ما تنقضي بعد مفاسدة عشرة ونوما
ولحظتان وليست الاخيرة من العدة بل دلاله للزوج الثالث
في المستراية وهي التي لا يحتمل في سنتها من تحريم وعدها
ثلثة اشهر وهذه تراعى الشهود والمحض ونقد باسبغها
اما الواز في الثالث حيضة وتاخرت الثانية او الثالثة
سبعة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بثلثة اشهر وفي رواية
ثم اد نصير سنة ثم نعت بثلثة اشهر ولا عدة على الصغيرة
واليايسة على الاشهر وفي حد الكياس روايتان اشهرها شون
سنة ولو ادعت المطلقة الحيض مرة ثم بلغت الياس الحمل العدة

بشهرين ولو كانت لا تحصر الا في خمسة اشهر او ستة اعتدت
بالاشهر الرابع **الحال** ولو عقدت في الطلاق بالوضع ولو بعد
لحظة ولو لم يكن تاما مع محققه حلا ولو طلقها فاعتدت
للمحل تريخ بها اقصى الحمل ولو وضعت ثوبا يات به على ترة
ولو تنكح حتى تضع الاخر ولو طلقها رجوعيا ثم مات استأنفت
عدة الوفاة ولو كان بائنا اقتصر على اتمام عدة الطلاق
للمام في عدة الوفاة تعد الحرة بأربعة اشهر وعشرا فاك
حالة صغيرة كانت او كبيرة دخل بها او لم يدخل وبابعد
الاجلين ان كانت حاملا ويلزمها الحدا وهو ترك الزينة
ووجوب المطلقة والاحداد على امة السادس في المفقود لا شيء
لزوجته ان عرفت خبره او كان له ولي يتيق عليها ثم ان
فقد الامران ورفضت امرها الى الجاهل اربع سنين
فان وجدته والا امرها بعدة الوفاة ثم ايسرها التكاثر فان
جاء في العدة فهو امك بها وان خرجت وتزوجت فلا تسيل
له عليها وان خرجت ولم تزوج فقولان اظهرهما انه لا تسيل

عليها السابع في عدة الاماء والاستبراء عدة الامة في الطلاق مع
التحول قران وهذا طهران على الاشهر ولو كانت مستبرا فعدة
واربعون يوما تحت عبدة كانت او تحت حرة ولو اعتقت ثم
طلقت لمزما عدة وكذا لو طلقها رجوعيا ثم اعتقت في العدة
احلت عدة الحرة ولو طلقها بائنا اتمت عدة الامة وعدة
الذمية كالحرة في الطلاق والوفاء على الاشبه وبعد الامة
من الوفاة بشهرين وخمسة ايام ولو كانت حاملا اعتدت
مع ذلك بالوضع وام الولد تعدت من وفاة الزوج كالحرة ولو
طلقها التزوج رجعية ثم مات وهي في العدة استأنفت عدة
الحرة ولو لم تكن ام ولد استأنفت عدة الامة للوفاء ولو مات
زوج الامة ثم اعتقت اتمت عدة الحرة تقليب ولو وطئ المحل
امته ثم اعتقها اعتدت بثلاثة اقراره ولو كانت زوجة الحرة
فانكحها بطل نكاحه ولدها طهران من غير استبراء عدة لا يجوز
لمن طلق رجوعيا ان يخرج الزوجة من بيته الا ان ثاقفا فاخته
وهو ملحق به لانه قبل ادناه ان تؤذي اهله ولا يخرج هي

فان اضطرت خرجت بعد انصاف الليل وفادته قبل الفجر ولا
يلزم ذلك في البائين ولا المتوفى عنها زوجها بل بيت كل منهما
حيث شئت واعتدت المطلقة من حين الطلاق خاضرا كان
المطلق او غائبا اذا عرفت الوقت وفي الوفاة من حين يلقها
للمحرم **كتاب الخلع** والمباديات والكناية في العقد والشرايط و
الواحق وصيغة المطلق ان يقول خلعتك او فلان فاخته على
كذا وهل يقع بجرده قال علم الهدى نعم وقال الشيخ لا حتى
يتبع بالطلاق ولو تزوج كان طلاقا عند المرتضى وضماع
الشيخ لو قال بوقوعه بجرده او ما صح ان يكون مخرجها ان يكون
فدية في الخلع ولا تقدر فيه بل يجوز ان ياخذ منها زائدا عما
وصل اليها منه ولا بد من تعيين الفدية وصفا او اشارة اما
الشرايط فيعتبر في المانع البلوغ وكمال العقل والاختيار والعقد
في المختلعة مع الدخول الطهر الذي لم يحل فيها اذا كان
زوجها خاضرا وكان مثلهما محقق وان يكون الكراهية منها
خاصة صريحا ولا يجب لوقا لا دخلت عليك من تكرهه

بل يجب ويصح خلع الحامل مع الذم ولو قبل محقق ويغير في
العقد حضور شاهدين عدلين وتحريرا عن القيد ولا بائس
بشرط يقضي به العقد كالمشيط الرجوع ان رجعت وانما المانع
فما اقل لا ولو خالفها ولا اخلاق ما يمتد لم يصح له ذلك
الحديث الثانية لادرجة المانع نعم لو رجعت في البند رجعت
ان شاء ويشترط رجوعها في العدة ثم لا رجوع الثانية لادراج
مراجعتها ولم يرجع في البند افتقر الى عقد جديد في عدة الوفاة
الرابعة لا توارث بين المختلعين ولو مات احداهما في العدة
لا يقطع العصمة بينهما والبنات ان هي ان يقول بارتياك على
كذا وهي تترتب على كراهية الزوجين كل منهما صاحب ويشترط
اتباعها بالطلاق على قول اكثر والشرايط العدة في الحرة
والختلعة مشروط ههنا ولا رجوع للزوج الا ان يرجع في البند
واذا خرجت من العدة فلا رجوع لها ويجوز ان يفاد بها بقدر
ما وصل اليها منه فسادون ولا يجعل له ما زاد عنه **كتاب القضا**
وينعقد بقوله انت علي كظهر ابني وان اختلف حرف الصلابة وكذا

يقع لو شها يظهر رسم نكاحا او رضاعا ولو قال كذا حتى اذبح
لو يقع وقيل يقع برواية فيها ضعف ويشترط ان يقع بنية
شاهد عدل وفي نسخة مع الشرط روايتان اشبهها الصحة
ولا يقع في عين ولا احرار ولا غصب ولا سكر ويحق الظاهر
البالغ وكما للعقل والاختيار والقصد وفي المظاهرة طه لم
يجامعها فيه اذا كان زوجها حاضرا ومثلهما يحسن وفي نسخة
التحول مرة والمروءة الاشتراط وقوعه بالتمتع بها قولان
اشبههما الواقع وكذا الموطوءة بالملك والمروءة كالحرة
وهنا مسائل الاولى الكفارة يجب بالعود وهو اداة الوطى
والاخرى انه لا يستقر لوجوبها الثانية لو طلقها وراجع
في العدة لم يخل حتى يكفر ولو خرجت فاستأنف النكاح فيه
روايتان اشبههما انه لا كفارة الثالثة لظاهر من اربع
بلفظ واحد لزمه اربع كفارات في رواية كفارة واحدة وكذا
البحث لو كثر طلاق الواحدة الربعة يحرم الوطى قبل التكفير ولو
وطى عاملا لزمه كفارات ولو كثر زوجه لم كفارة للثالثة

اذا طلق القلها ورحمت حتى يكفر ولو علقه شرط لم يحرم حتى
يحصل الشرط وقال بعض الاصحاب بوجاهة وهو بعيد ويقرب
اذا كان الوطى هو الشرط السادسة اذا عجز عن الكفارة قيل
يحرم وطئها حتى يكفر وقيل يحزى بالاستغفار وهو اسهل الشاة
مدة الترتيب ثلثة اشهر من حين المرافعة وبعد افضائها
يضيق عليه حتى يفي او يطلق **كتاب الايمان** ولا ينعكس الا بالله
سجانه ولو ضل بالطلاق والعتاق لم يصح ولا ينعكس كما
لو ضل لا يستفادها بالوطى او الصداق اللبن ولا يقع حتى
تكون مطلقا او ازيد من اربعة اشهر وكيف يفي الوطى البالغ
وكما للعقل والاختيار والقصد وفي المروءة الزوجية والتحول
وفي وقوعه في الممتع بها قولان المروءة لا يقع واذا ارهته
انظر لما ذكره اربعة اشهر وان اصر على الاستمتاع ثم رافته
بعد المدة خيره لما ذكره بين الفقة والطلاق فان استمتع
وخرجت عليه في المظهر المنزى حتى يكفر ويغفر او يطلق واذا طلق
وقع بجسمها وعليها العدة من يوم طلقها واذا ادعى الفقة

فانكوت قاله قوله مع عيونه وهل يشترط في ضرب المدة الاولى
قال الشيخ نعم والروايات مطلقة ولتنوع ذلك يذكر الكفارة
وفيها بعض ذلك الاول في حصرها وينقسم الى مرتبة ومغيرة
وما يجمع فيه الامران وكفارة الجمع فالمرتبة كفارة الطلاق
وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
فان لم يستطع فاعطام ستين مسكينا ومثله كفارة قتل
الخطاء وكفارة من افطر يوما من قضاء شهر رمضان بعد
الزوال غامدا اطعام عشرة مساكين فان لم يجد صياما ثلثة
ايام متتابعين والمغيرة كفارة شهر رمضان وهي عتق رقبة
او صيام شهرين متتابعات او اطعام ستين مسكينا ومثله
كفارة من افطر يوما من ذوا القعدة وكفارة خلف العمد
اشبهها انها صغيرة وما يجمع فيه الامران كفارة اليمن
وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين لو كسوتهم فان لم يجد
صيام ثلثة ايام متتابعات وكفارة الجمع كقتل المؤمن حملا
عدوا وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعام

ستين مسكينا **مسائل** الاولى حيل من خلف البراءة لزمه
كفارة القلها وروى وطى في الحيض غاملا لزمه دين في قوله نصف
في وسطه وبيع في اخره ومن تزوج امرأة في عتقها فادى ثمنها
وكفرها بخسة او صاع من دقيق ومن نام عن اشاة الاخرة
حتى جاوز نصف الليل اجمع صائما لا يستحب في الكل اشبه
الثانية في جبر المرأة شعرا سها في المصايب كفارة شهر رمضان
وقيل كفارة مرتبة وفي ينشد في المصايب كفارة يمين وكذا في
خدره وسجدها وكذا في سق الرجل ثوبه لموت ولده او زوجته
الثالثة من نذر صوم يوم فخره عند تصديق باطعام مسكين
مدين من طعام فان عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر
الله المقصد الثاني في خصال الكفارة وهي العتق والاطعام
والكسوة والصيام اما العتق فيعتق على الواحد في المرتبة
ويحقق ذلك ملك الرقبة او الثمن مع امكان الاستمتاع ولا
من كونها مؤمنة اى مسلمة وان يكون سليمة من العيوب التي
يقع بها وهل يحزى المذبح قال في القلها لا يفي غيرها بالمحوار

وهو تشبه ويجزى لأبى المولى مائة وأتم الولد مائة الصيام
فيتعبد مع العجز من العتق في المرتبة ولا يتابع ثياب اليد
ولا المسكن في الكفاة إذا كان قد كفاه رتبة ولا القادم
يلزم الحرق كفاة قبل الخطأ والخطأ وصوم شهرين متتابعين
والمملوك صوم شهرين إذا لم يفر من الشاق شيئا ولو
يوما أتم ولو أقطر قبل ذلك أعاد له العتق كالحصير والتفاسر
الأغنام والمرضى والمجنون أمثال الطعام فيتعبد في المرتبة مع العجز
من الصيام ويجوز إطعام العبد لكل واحد من طعام وقيل
مدان مع القدرة ولا يجزى إعطائه مع التمكيد ويجوز مع القدرة
ويطعم ما يغلب على قوته ويصح أن يقيم اليد إذا أعلاه
القيم وأوسطه الخلل وأدناه الملح ولا يجزى إطعام الصفاة
منفردة من ويجوز منفردة ولو أنكر واحسب الاثنان واحد
مسائل الأولى كسوة العجز ثوبان مع القدرة وفي رواية يجزى
الثوب الواحد وهو أشبه وكفاة الأبدان مثل كفاة العينين
الثانية من يجزى العتق فتدخل في الصيام ثم يمكن من الصوم

بإزله العود وإن كان أفضل الثالثة كل من سب عليه صوم
شهرين متتابعين فجزاؤه ثمانية عشر يوما فإن لم يقدر
مصدق عن كل يوم بمد من طعام فإن لم يسطع استغفر الله
سبانه الرابعة يشترط في المكفر البلوغ وكمال العقل والأمان
ونيتة القرية والمقيمين **كتاب اللعان** والنظر في أمور أربعة
الأول التيب وهو امر أن تذف الزوجية بالزنا مع أزواء
المشاهدة وعدم البينة ولا يثبت لو قد خفي في عدة بآتيه
ويثبت لو قد خفي في رجعية الثاني أنكار من ولد على فراشه
لستة أشهر فصاعدا من زوجة موطوءة بالعقد الدائم
مالم يتجأ وإذا قضى الحمل وكذا لو أنكره بعد فرقة ولو تزوج
أو بعد أن تزوجت ودلت لأقل من أشهر منذ دخل الثاني
في الترابط ويمتنع في الملاعن البلوغ والعقل واللعان
الكافر بولان أشبههما الجواز وكذا المملوك وفي الملاعنة
البلوغ والعقل والسلامة من الصمم والمخمس ولو قد خفي مع
أحدهما بما يوجب اللعان حرمت عليه وإن يكون عقدا

عقدها دائما وفي لعنها المضطرب لأن المولى أنه لا يقع قبله
وقال ثالث بشبوته بالقذف دون فني الولد ويثبت من الحرق
والمملوك وفيه رواية بالمنع وقول ثالث بالفرق بين لعان
للغافل لكن لا يقيم عليه الحد حتى تضع الثالث الكيفية وهو
أن يشهد الرجل أربعاً بالله أنه لمن الصادقين فيما رواها
به ثم يقول إن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم تشهد
المراة أربعاً بالله أنه لمن الكاذبين فيما رواها به ثم تقول
إن غضب الله عليا إن كان من الصادقين والواجب فيه
النطق بالشهادة وإن شهد الرجل بالنطق على الترتيب
المتكبرين بها بالذكر والإشارة وإن ينطق باللفظ العرفي
مع القدرة والمسيح أن يجلس للناكر مستد بالقبلة وإن يقف
الرجل عن يمينه والمراة عن يساره وإن يحضر من يسمع وروى
الرجل بعد الشهادة قبل اللعن وكذا المرأة قبل ذكر الغضب الرابع
في الأحكام وهي أربعة الأول يتعلق بالقذف وجوب الحد على
الزوجه وبالعانة سقوط عنه وشبهه التيمم على المرأة إن اعترفت

أو تكلمت ومع لعانها سقوطه عنها وانتفاء الولد عن الرجل
وتحررها عليه مؤبداً ولو نكل الرجل عن اللعان أو اعترف
بالكذب حد القذف الثاني لو اعترف بالولد في أشقة اللعان
لحق به وتوارى أو عليه الحد ولو كان بعد اللعان لم يحد بغيره
الولد ولم يرثه الأب ولا من يتقرب به وتورث الأم ومن قبلها
بها وفي سقوط الحد هنا روايتان أشهرهما ولو اعترفت
المراة بعد اللعان لم يثبت الحد إلا أن تقر أربعاً بغيره
الثالث لو طلق فادعت للولم أنه فأنكر فإن أقامت بينة أنه
أو حج عليها التتبع لا عنها فبانت منه وعليه المهر كالمهر
على بن جعفر عن أخيه وفي النهاية وإن لم تقرب بينة لم ينفك
المهر وضرب ما يرسو وفي إيجاب الحد أشكال الأربعة أذ
أقضى فبانت قبل اللعان فله الميراث وعليه الحد لو أدرت
وفي رواية أبي بصير أن قاصر رجل من أهله فادعته فلا ميراث
له وقيل لا يقطع الإرث واستقرار بالموت وهو حسن **كتاب**
النكاح والنظر في الرق وأسباب إلزام الرق فيختص أهل

الحرب دون اهل الذمة ولو اخلوا بترابطها جاز عليهم
ومن اقر على نفسه بالرقبة فغارا وفي صحة من رايه حكم
برقة واذا بيع في الاسواق فمادى الحرية لم يقبل الا بشئ ولا
يملك الرجل ولا المرأة احد الا بيمين وان علوا ولا ولا
سلفوا وكذا لا يملك الرجل خاصة ذوات الرحم من النساء
الحرثات كالحالات والعرة والاخت وبناتها وبنتها وبنتها
هو لاه بالملك ولا يملك غيرهم من الرجال والنساء على كراهية
وبينا كذا كراهية فمن يرثه وهل يفتق عليه بالرضاع من يفتق
بالنسب فيه روايتان اشهرهما انه يفتق ولا يفتق على
المرأة سوى العودين واذا ملك احد الزوجين صاحبه بطل
العقد بينهما وثبت الملك وانما ازالة الرق فاسبابها اربعة
الملك والمباشرة والتراية والعوارض وقد صلت الملك اما
المباشرة فالعتق والكاتب والتدبير والاستيلاء اما العتق
فعبارا والصريحة القوية وفي لفظ العتق تردد ولا اعتبار بذلك
من الكنايات وان فقد بها العتق ولا تكتفى بالاشارة والكاتب

مع القعدة على النطق ولا يصح جملته بمينا ولا بد من تجديده
عن شرط متوقع او صفة ويجوز ان يشترط طوع العتق متى
ولو شرط اغا وانه في الرق ان خالف فقولان المروي للزوم
في شرط طوع العتق جواز التحرف ولا اختيارا والقصد والعرة
وفي عتق الصبي اذا بلغ عشرة ارواية بالجواز ولا يصح عتق الشكر
وفي وقوعه من الكافر تردد ويصير في العتق ان يكون
مملوكا حال العتق مسلما ولا يصح لو كان كافرا ويكره لو كان
مخالفا ولو نذر عتق احدهما الزم ولو شرط المولى على العتق
للمدانة زمانا معينتا صح ولو ابقى ذوات المولى فوجبه للمدانة
فصل للورثة استخدام المولى لا واذا اطلب المملوك البيع لم
يجب اجابته ويكره التفريق بين الولد وامه وقيل يحرم واذا
ان على المملوك المؤمن سبع سنين استقر بعتقه وكذا لو ضرب
مملوكه ما هو حد مسانلة الا لو نذر خيرا او قل مملوكا ملكه
فلاك جماعة تخير في احدهم وقيل يقع بينهم وقال قال الشافعي
لا يلزمه عتق الثاني لو نذر عتق اول ما تلده فولدت ثمانية

عتقا الثالث او اعاق بعض ماله فبطل عتقه مالكه
فقال نعم لم يفتق الا من سبق عتقه الرابعة لو نذر عتق امته
ان وطئها صح فخرجه عن ملكه ان حملت المير وان عات
بملك مستأف الخامسة لو نذر عتق كل عبيد قديم في ملكه
اعتق من كان في ملكه ستة اشهر فصاعدا السادسة مال
العتق لم يولد وان لم يشرط وقيل ان لم يعلم به فهو له وان
علم ولم يشته به فهو العبد الشاهد اذا اعتق تلك عبدا
استخرج الثالث بالفرقة اما التراية فمن اعتق شقبا من عبده
عتق كله ولو كان له شريك قوم عليه نصيبه ان كان موصرا
وسعى العبد في ذلك باقية ان كان العتق محرا وقيل ان قصد
الاطلاق فكذلك ان كان موصرا او بطل العتق ان كان محرا وان
قصد القوية لم يلزمه فكذلك وسعى العبد في حصته الشريك فان
التمتع استقر ملك الشريك على حصته واذا اعتق للمملوك خيرا
الحال ولو استثنى ردة الرواية الشكر في رفيه مع ضعف الشك
اشكال مشاهد عدم القصد الى عتقه اما العوارض فالعق والحكم

وتكثير المولى بعبده والحق الاحتساب اتفاد في حصول احد
هذه الاسباب فيه العتق وكذا اذا اسلم العبد في دار الحرب
سابقا على مولاه وكذا لو كان دارنا ولا وارث له غيره رقت
قيمة المولى ولا كتاب التدبير والمكاتب والاستيلاء اما
التدبير فلفظه الصريح انت حر بعد وفاي ولا بد فيه من الشية
ولا حكم له بارة الصبي والمجنون والشكران والمخرج الذي لا قصد
وفي اعتبار القربة تردد ولو حملت المدبرة من لامولها لم
تطل تدبيرها وعتق بوفائه من الثلث ولو حملت من غيره
بعد التدبير فالولد مد يدكيتها ولو رجع المولى في تدبيرها
لم يصح رجوعه في تدبير الاولاد وفيه قول اخر ضعيف فلو
اولد المدبر من مملوك كان ولده مدبرين ولو مات الاب قبل الو
لم يطل تدبير الاولاد وعتق بعد الموت المولى من ثلث ولو
قصر سواق ما بقي منهم ولو دبر الجلي لم ير الجلي تدبيره وفي رواية
ان علم بجليها فمافي بطنها بمنزلتها وعتق في المدبر جواز
التحرف ولا اختيارا والقصد في صحة من الكافر تردد واشبهه

الجواز والتدبير وصحة يرجع فيه المولى متى شاء فلو يرجع
فلا حرج قطعا اما لو باع او هب فقولان احدها بطلان
التدبير وهو الاشبه ولا يحل لبطلان بعض البيع في حد ذاته
وكذا الهيئة والتدبير رقيق ويختص بموت المولى من قبله والذين
مقدم على التدبير سواء كان سابقا على التدبير او متاخر فيه
وولاية بالتفضيل من ذكره وبطلان التدبير باق المديون ولو ولد
له في حال باقته كان اولاده رقا ولو جعل خديعة لغيره
فم قال هو حر بعد وفاته صح على واية ولو ابق لم يطل تدبيره
وصار حرا بالوفات ولا سبيل عليه انا المكاتبه فيستدعي
بيان اركانها واحكامها كالاركان اربعة العقد والمالك
والمكاتب والعوض والكاتبه مستحقة مع الذبابة وامكان الا
الاكتساب وتساو كد بئوال المولى ولو كان عاجزا او مريضا
فان اقتصر على العقد فهو مطلقه وان اشتراط عوده فقامع
الحجر فهو شرطية وفي الاطلاق يتحرر منه بعد ما ادى في
الشرطة ودفع قاع العجز وحده ان يتحرر المقيم عن محله في ط

ان يؤخر

ان يؤخر فيها المخرج وكذا لو علم منه العجز وصحب المولى الصغير
لو عجز وكل ما يشترطه المولى على المكاتب لازم ما لم يخالف
المشروع ويقتضي في الملك جواز التصرف والاختيار وفي اختيار
الاسلام تردد اشبهه انه لا يعتبر بيعه في المملوك التكليف
وفي كتابه الكافر تردده اظهر المنع ويعتبر في العوض كونه دينا
موجبلا معلوم القدر والوصف ومما يقع تملكه المولى ولا يحد
لا كثره ولكن بكمه ان يتجاوز قيمته ولو وقع ما عليه قبل الاجل
فالولى في قبضته بالخيار ولو عجز المطلق عن الاداء فله الامام
من سهم الرقاب ويوجب اتمام الاحكام فمما قبل الاولى اذا مات
المترطب بطلت الكتابة وكان ماله واولاده موالده وان مات
المطلق وقادى شيئا آخر منه بعد ان كان المولى من تركه
بنسبة ما بقي من وقته ولو رتبته بنسبة الحرية ان كانا احراز
في الاصل فالآخر منهم بقدر ما عجز عنه والزمان من الماتى من
مال الكتابة فاذا ادى فخره واولوله يكن لهم مال سوا ما بقي
منهم وفي رواية يودون ما بقي من مال الكتابة وما فضل لهم

عن ابي جعفر ع في ولادة نصرانية اسلمت وولدت من مولاها
غلاما وماتت فاعتقت وتزوجت نصرانيا وتقررت وولدت
فقال ولدها لانها من سيدتها وتحرير حق تنزع وتقتل وفي الثأر
يفعل بها ما يفعل بالمرتدة والرواية شاذة **كتاب الافراد**
والنظر في الاركان والقواسم والاركان اربعة الاول افراد
هو اختيار الانسان بحسب لازم له ولا يختص لغيره وتقوم مقامه
الاشارة ولو قال لي عليك كذا فقال نعم او اجل فهو اقرار وكذا
لو قال لي على كذا فقال لي ولو قال نعم قال الشيخ رحمه
الله لا يكون اقرارا وفيه تردد ولو قال انا مقرر لربكم لان يقول
به ولو قال بعينه او هبته فهو اقرار ولو قال لي كذا فقال اذنك
او انتقد لم يكن شيئا وكذا لو قال اقرضها او انتقدتها انا لو قال
اجلتي بها او قضيت بها فقد اقر وانقلب مدعيها الثاني المقر
ولا بد من كونه مكلفا محررا حرا اجاز التصرف فلا يقبل اقرار
الصغير ولا المجنون ولا العبد بماله ولا احد ولا جارية ولو اقر
فصاحبه الثالث المقر له وفي شرطه اهل بيته التملك ويقبل

والمطلق اذا وصى له حق نصيب الحرية وبطل في التراب وكذا لو
وجب عليه حدا قيم عليه من حرد الحراد بنسبة ما بقي من
حرية ومن حرد العبد بنسبة ما فيه من دقية ولو زنا المولى
بمكاتبته المطلقة سقط عنه من الحد بعد نصيبه منها وحده
بما تحرر الثانية ليس للمكاتب التصرف في ماله هبة ولا عتيق
ولا اقرار الا اذا كان المولى وليس المولى التصرف في ماله بعد الاستيفاء
ولا يحل له دفع المكاتبه بالمالك ولا بالعقد ولو طهرها لمكرها لم
يحررها ولا تترجح الابادة ولو حلت بعد الكتابة كان حكمها
حكمها اذا لم يكون الحراد والثالثة يجب على المولى اعادة من التزويج
ولو لم يكن استحق تبرعا انا الاستيلاء فهو يتحقق بهلوى الله
منه في ملكه وهي من ماله لكن لا يجوز بيعها مادام ولدها حيا
الا في ثمن رقبته اذا كان دينا على المولى ولا حجة لقضاء غيرها
ولو مات الولد بما ذبحها وتحرر بموت المولى من نصيب ولدها
ولو لم يخلف الميت سواها عتيق منها نصيب ولدها وسعت فيها
بقي وفي رواية تقوم على ولد ان كان ميرا وروى محمد بن قيس

لو اقرطل تنزيلا على الاحتمال فان بعد وكذا لو اقرطل بعد يكون
للمواري الزايع المقر به فلو قال له على مال قبل تفسيره بما يملك
وان قل ولو قال شيء ولا يدين بتفسيره بما يثبت في الذمة ولو
قال الفرد درهم سرج في تفسير الالف اليه ولو قال مائة وعشرين
درهما فكل درهم وكذا كناية عن الشيء فلو قال كذا درهم قال
فرايد درهم قال الشيخ لو قال كذا كذا درهم لم يقبل تفسيره باقل
من احد عشر ولو قال كذا وكذا درهم لم يقبل اقل من احد عشر
ولا قرب الرجوع في تفسيره الى المقر ولا يقبل اقل من درهم ولو
اقر من شيء مؤثلا فانكر العزم الاجل لزمه حالا وعلى العزم الميم
واللوحي ثلثة الاول في الاستثناء ومن شرطه الاصل العا
ولا يشترط الجنس ولا نقصان المستثنى عن المستثنى منه فلو قال
له على عشرة الاستثناء لزمه اربعة ولو قال بنقص مئة لم يقبل منه
ولو قال عشرة الخمسة الا ثلثة لزمه ثمانية ولو قال عشرة الا
ثلثة الثانية كان اقرارا بربعة ولو قال درهم ودرهم الا درهم
لزمه درهمان **باب الاستثناء** في الميراث

واليه تفسير القيمة ماله يستغرق العشرة **الثاني** في تعقيب الاقرار
بما ينافيه ولو قال هذا افلاان بل افلاان فهو الاول ويحكم القيمة
للتاخي ولو قال له على مال من غن خزانته المثل ولو قال التبع
بخيار وانكر البايع لثبنا قبل في البيع دون الخيار وكذا لو قال
من غن بيع لم يقبل منه **الثالث** الاقرار بالتسبب بشرط في الاقرار
بالولد الصغير اما كان النبوة وسجها له نسب وعدم المنافع
ولا يشترط التصديق لعدم الاهلية ولو بلغ فانكر لم يقبل ولا
بد في الكبير من التصديق وكذا في غيره من الانساب واذا انصا
قوامتا بينهما ولا يعتد المتصادقين ولو كان المقر ودرته
متفردون لم يقبل في التسبب ولو نصا دقا واذا اقر الوارث بالشر
وكان اولى منه دفع اليه مافي يديه وان كان مشاكا دفع اليه
بنسبة نصيبه من الاصل ولو اقر باثنين مشاكا لم يقبل له
تساكهما ولو اقر باولى منه ثم بمن هو اولى للمقر له فان صدق
الاول دفع الى الثاني وان اكد ببعض المقر ما كان نصيبه ولو اقر
مساو له فتساو ثم بمن اقر هو اولى منهما فان صدقة المساوي

دفعنا معها وان اكرهتم للتاخي ما كان في يده ولو اقر للينة
بزوج دفع اليه مافي يده بنسبة نصيبه ولو اقر بالشر لم يقبل
الا ان يكذب نفسه فيقرم له ان اكره الاول وكذا للحكم في الزيجات
اذا اقر بخامسة ولو اقر اثنتان من جهة النسبة وقاسم الوارث ولو لم
يكونا مريضين لم يثبت التسبب ودفع اليه مافي يدها بنسبة
نصيبه من التركة **كتاب الميراث** والنظر في امور ثلثة الاول ما به
تعقد ولا تعقد لا بالله وبما به المصلحة وما ينصرف لخالقه
اليه كالحال والباري دون ما لا ينصرف لخالقه اليه كالموجود
ولا تعقد لو قال اقيم واسلف حتى يقول بالله ولو قال الميراث
كان مينا ولا كذا لو قال رضى الله ولا تعقد للمنفك بالطلاق
العناق والظهار ولا بالمهر ولا بالكعبة ولا بالمصحف وتعقد
لو قال حلفت برب المصحف ولو قال هو يهودي او نصراني او
بالبراءة من الله او رسوله او الائمة عليهم السلام لم يكن مينا
ولا استثناء بمشقة الله في الميراث بمقتضى الانعقاد اذا اتصل
بما جرت له العادة ولو اقر من غير ذلك لم يقبل

وسقط الاستثناء وفيه دواير يجوز الاستثناء الى اربعين بما
هو مبرور **الثاني** الخالف ويعتبر فيه التكليف والاختيار
والقصد فلو حلف من غير نية كان لغوا ولو كان اللفظ حرا
ولا يمين للسكنان ولا المكر ولا الغضبان الا ان يكون لاحضا
فصدق الميمين ويعتق الميمين من الكافر وفي الخلاف لا يصح
ولا تعقد يمين الولد مع الوالد الا باذنه ولو با رد كان للوالد
حلها ان لم يكن في واجبه ترك محرم وكذا الزوجة مع زوجها
والمملوك مع مولاه **الثالث** في متعلق اليمين ولا عين الامع
العلم ولا يجب بالغوس كفاية وتعقد لو حلف على فعل واجب
او مندوب او على ترك محرم او مكروه ولا تعقد لو حلف على
ترك واجب او مندوب او فعل محرم او مكروه ولو حلف على
مباح وكان الاصل مخالفة في دينه او دنياه فليأت ما هو
خير له ولا ثم ولا كفارة واذا اثنان في فعل ما تعلق به الميمين
وتركه وجب العمل بمقتضى الميمين ولو حلفا لزوجة الا يترجح
اولا يترس لم يعقد بعينه وكذا لو حلفت على ان يزوج بعده وكذا

لو حلفت لا يخرج معي ولا تعقد لوقال غيره والله ليفعل ولا يلزم احدهما وكذا الوصية الغريبة على الامانة بالبلد وضيق مع الاقامة الضرر وكذا الوصية لميراث عبده فالعفو افضل ولا ثم ولا كفارة ولو حلفت على ما لم يكن في يدي لم يجرى الحنث ولو حلفت ضمان ما تخليص مؤمن او دفع اذية له لم يثم ولو كان كاذبا وان احسن التوبة ودنى من هذا لو هب ما لا وكتب له ابتغاء وقضى عنه فزارعه الوارث على تسليم الثمن حلف فلا ثم ويؤتى ما يفيده عن الكذب وكذا الوصية ان تملك اسوارا وقصدا للتخليص من محال لم يثم ولو يجرى سوا ذلك لم يلزم الحلف على القليل وان كان ضادا فامسكتا ان لا يوطر وروى ابن عطية فيص حلف لا يشرب من لبن عنقه له ولا ياكل لحما الله يحرم عليه لبن اولا وهما طحومهم لا يتم منها في الرواية ضعف وقال في التباينة ان شرب طحاجة لم يكن عليه شيء والتعبد حسن الثانية روى ابو بصير عن ابي عبد الله ع في رجل عجب جارية غنمه فحلف لا يلامها فان لامها ان لا يعتصم ابيها فوريث الجارية

اعلم

اعلم في جناح ان يظاها فقال لما حلف على الحرام ولعل الله رحمه فورثه اياها ما علم من عفت **كتاب النذر والندم والظن** في امور اربعة الاقل القادر ويعتبر فيه التكليف والاسلام والقصد ويشترط في نذر المرأة اذن الزوج وكذا نذر المملوك ولو باو احدهما كان للزوج والمالك فضده ما لم يكن فعلا واجب او ترك محرم ولا يصح في سكر برض القصد ولا غضب كذلك الثاني الضيعة وهي تكون شكر كقوله ان زرقت ولدا لله على كذا او استدفا كقوله ان يرو المريض لله على كذا او زجرا كقوله ان فعلت كذا من المحرمات او ان لم افعل كذا من الطاعات لله على كذا او تبرعا كقوله على كذا ولا ريب في انعقاد مع الشرط وفي انعقاد التبرع قولان اشبههما الانعقاد ويشترط النطق بلفظ الجلالة فلو قال على كذا لم يلزم ولو اعتقد ان كان كذا لله على كذا ولم يتلفظ بالجلالة فعولان اشبههما الله لا ينعقد وان كان الايمان به افضل وصيغة العهد ان يقول عاهدت الله موقا كذا فعلت كذا وينعقد نفقا وفي انعقاده

عهدا اعتقادا فعولان اشبههما الله لا ينعقد ويشترط فيه القصد كالنذر الثالث في تعليق النذر وصابطه ما كان طاعة الله مقدورا للقادر ولا ينعقد مع العجز ويسقط لو تجدد العجز والسبب اذا كان طاعة وكان النذر مشكرا لم يلزم ولو كان ذمرا لم يلزم وبالعكس لو كان السبب معصية ولا ينعقد لوقال الله على نذر واقصر و ينعقد لوقال قرينه ويبرء بفعل القرينة ولو صوم يوم او صلوة وكعتين ولو نذر صوم حين كان ستة اشهر ولو قال زما ناصا خمسة اشهر ولو نذر الصدقة بمال كثير كان ثمانين درهما ولو نذر عتق كل عبد له فقدم اعق من له في ملكه ستة اشهر فصا عدا هذا اذا لم يوشى غيره ومن نذر في سبيل الله صرفه في البر ولو نذر الصدقة بما يملك لم يلزم فان شق قوته وانحج شيئا فشيئا حتى يوفى الرابع في الواسق وهي مسانلة الاول ولو نذر يوما معينا فاتفق له التسرفا فطر وقضاء وكذا الوضوء واخاض المرأة او نفست ولو شرط صوبه سفرا وحضر اصام وان اتفق في النذر لثلاثة اشهر او اربعة اشهر او خمسة اشهر او ستة اشهر او ثمانية اشهر او عشرة اشهر او اقل من ذلك لم يلزم

2

اعلم في النذر والندم والظن

لا يبيع خادم ما ابدلته الوفاء وان احتاج المولى منها وهو استناد
 الى رواية مشقة العشرة العهد كاليامين بلزمه حيث تلزم
 ولو تعلق بما لا يعود على الفقه دينا او دينا خالف انشاء ولا ثم
 ولا كفارة **كتاب الصيد** **الفصل في** بول كل من الصيد ما قبل لا يبيعه
 الشيخ والسهم والمعاوض اذا خرق ولو اصاب السهم معترض احل
 ان كان فيه حديد ولو اصابها لم يوكل الا ان يكون حار فيحق
 وكذا ما قبله الكلب العلم دون غيره من الجوارح ولا يوكل ما قبله
 الفهد وغيره من جوارح الهائم ولا ما قبله العقاب وغيره من
 جوارح الطيور الا ان ينكح وادراك ذكوة بلان جوده ورجله كقض
 او عينه قطرف وضابطه حركة الحياة ويشترط في الكلب ان يكون
 معلما يترسل اذا اغري ويترجوا اذا جرد وان لا يبتاد اكل
 صيده ولا يعبق بالنذرة ويحب في المرسل ان يكون مسلما
 او يحكمه قاصدا بارساله الصيد مستمعا عند ارساله ولو ترك
 عمل لم يوكل صيده ويوكل لو مضى اذا اعتقد الجواب ولو اربل
 وسقى غيره لم يوكل صيده الا ان يذكيه ويبيع من لا يبيع عنه فلو فاق

وحياة مستقرة ثم وجد مفتولا او ميتا لم يوكل وكذا التمسك
 يعلم انه القاتل ويجوز الاصطبار بالترك والحياة لا يغيرها
 من ذلك ولا يجوز ارجح لكن لا يحل منه الا ما ينكح والصيد ما كان
 متعافا فلو قتل بالسهم فحيا او قتل الكلب طفلا غير متعافا لم يحل
 ولو رمى طائرا فقتله ورفعا لم يطرأ الطائر دون فخذ مسائل
 من احكام الصيد الا في اذا تقاطعت الكلاب قبل ادراكه
 حل الثانية لو رماه بسهم فتردى من جعل او وقع في ماء فاق
 لم يحل وينبغي هنا اشتراط استقراء الحياة الثالثة لو قطعه
 السيف باثنين ولم يجز كاحل ولو شترك احدهما في الحلال
 اذا كان حيوته مستقرة لكن بعد التزكية ولو لم تكن مستقرة
 حلا وفي رواية بول كل الا كبد ون الاصف وهو شاذ ولو اخذت
 للحياة منه قطعة فهي ميتة الرابعة لو ادرك الصيد وقيح
 مستقرة ولا القله في ذكوة لم يحل حتى ينكح وفي رواية يحل
 يدع الكلب حتى يقتله الخامسة لو ارسل كلبه وارسل كافر
 فقتل صيده لم يملكه المسلم لانهم ادركه بقتل الصيد لم يحل

١٠٥

السادسة لو رمى صيدا فاصاب غيره حل ولو وقع لا يصير فقتل
 صيدا لم يحل **الفصل في** اذا كان الطير ما كان الحصاد فهو لصايد
 الا ان يعرف مالكة فيرده اليك وان كان مقصودا لم يرجع
 لا ان له مالكا ويكره ان يربى الصيد بما هو اكبر منه ولو اتفق
 قبل يحرم ولا شبه الكراهية وكذا يكره اخذ الفراج من اعشاش
 والصيد بكل على مجوس وصيد السمك يوم الجمعة قبل الغسل
 وصيد الوحش والطيور بالليل والذباح شدة على ميان فصول
 الاول الذباح ويشترط فيه الاسلام وحكمه ولو كان انثى وفي
 الكتابي روايتان اشهرهما المنع وفي رواية ثالثة اذا سمعت
 سميت فكل ولا يفضل ان يلبس المؤمن فم لا يحل ذباحة المعادي
 لاهل البيت عليه السلام الثاني الالة ولا تصح الا بلحمين مع القد
 ويجوز بيعه مما يرضى الا وفاق عند الضرورة ولو مودة اولطة
 او زجاجة وفي الظفر والسنن مع الضرورة تردد الثالث الكيفية
 وهي قطع الاعضاء الاربعة المرئ والودجان والخلقوم وفي
 الرواية اذا قطع الخلقوم وخرج الدم فلا بأس ويكفي في الخرق الطعن

في الغرة ويشترط استقبال القبلة بالذبيحة مع الامكان والنية
 فلو اخل باحدهما طامنا لم يحل ولو كان ناسيا حل ويشترط ان
 لا يربى ذبح ما عداها فلو شرب المذبح او ذبح المذبح لم يحل ولا يحل
 حتى يتحرك بعد التذكية حركة الحيوان وادناه بان يقر الدبيب
 او يرف العين ويخرج الدم المعتدل وقيل تكفي الحركة وقيل لها
 وهو اشبه وفي ائمة الرأس بالذبح قولان المروى انهما
 تحرم ولو سبقت السكين فابانت له تحرم الذبيحة ويستحب في
 الغنم ربط يدي المذبح واحد من جلده وامساك صوفه او
 شعره حتى يبرد وفي البقر عقد يديه وجلده واطلاق رقبته
 وفي الابل ربط اخفافها الى بطيخه وفي الظير ارساله وتكره
 الذباحة لثلاثا وتصح الذبيحة وقلب السكين في الذبح وان يذبح
 حيوانا واخر ينظر اليه وان يذبح بيد ما رياه من التمسك يحرم
 سلع الذبيحة قبل بربوها وقيل يكره وهو اشبه ويلحق به احكام
 الاول ما يباع في اسواق المسلمين يجوز ابتياعه من غير تقصص
 الا ان يباع منه ما يشترطه من شروط المسلمين

١٠٦

١٠٧

في يثر يجوز عقره في السيف وغيره مما يخرج اذا خشي نفسه
الثالث زكوة السمك اخرج من الماشيا ولا يهتد في الحج
الاسلام ولا الشمة ولو وثب او نصب عند الماء فاحتجما
حل فقل يكفي اذراك بان يضطرب ولو صيد فاعيد في الماء
فما لم يحل وان كان في الالة وكذا الجبل ومن كانه اخذ حيا
ولا يشترط اسلام الاخذ ولا الشمة ولا يحل ما يجوز قبل اخذ
وكذا لو اسرقه قبل اخذه ولا يحل منه ما لم يستقل الطير ان الربع
زكوة الجنين امه اذا تمت خلقته وقيل يشترط مع اشغاف تلاء
يلجه الزرع وفيه بعد ولو خرج حيا لم يحل الا بالثدي **كتاب**
الطير والاشربة والنظر فيه يستدعي اقنا الاول في حيوان
الجور ولا يوك من الامساك فليس ولو نال عنه كالكنفة ويكل
الترينيا والاربيان والطير والطيراني ولا ياكل ولا يوك
الطير في الشفاة ولا الضفادع ولا سرطان ولا الحري روايتان
الغريم وفي الزنمار وطماهي والزهور روايتان والوجه
الكراهية ولو وجد في خوف سلكه لم يحل ان كانت مما ياكل
في

في يثر يجوز عقره في السيف وغيره مما يخرج اذا خشي نفسه

ولو ققت الحية سمكة تضطرب في جلال ان لم تسلم فابوها
ولا يوكل الطافي وهو الذي يموت في الماء وان كان في شبكة
او خيطه ولو احتاط الحي فيها بانيات حل ولا يشترط احوط
ولا يوكل جلاذ السمك حتى يطعم علفا طاهرا يوما وليلة ويمن
السمك المحرم مثله ولو اشبه اكل منه الحشن لا الاسل القسم
الثاني في الهائم ويوكل من الاشربة النعم ويكره طيل والحبر والكرهية
البغل اشده يحرم الجلال منها على الصحيح وهو ما ياكل عذرة
الانسان محض ويجل من الاستبراء بان يرتبط ويضع العلف في
كيسه اختلاف محصله استبراء التاقه باربعين والبقرة ثمانين
والثقة بعشرة ويوكل من الوحشية البقر والكلب والجلجلة
والحمر والغزلان والحيامير ويحرم كل ما له ناب وضابطه
ما يفر من كالاسد والثعلب ويحرم الارنب والضب واليربوع
ولفان كالنفاة والغند والمخية والمخاض والقارهر وبنات
ودان والقمل القسم الثالث في الطير ويحرم منه ما كان سباعا
كالنمر والذئب والاسد والكلب والحيات والوحوش والكلاب والكلاب

والطحال والفرش والدم وفي الثمانية والمرارة تردد في الحريم
الاستحيات وفي الفرج والعلباء والتخاع وذوات الاشباع والعدو
وخزرة الدماغ والمخوق خلاف اشبه الكراهية ويكره الكلا
واذنان القلب والعروق واذا شوى الطحال مثقيا لما تحرم حرام
والافق وحلال الاعيان **الثاني** الحية كالمعدرات وما بين من تحت
والهجرين اذا عجن بالماء الحمر وفيه رواية بالجواز بعد خبز
لان التاد قد طهرته الرابع الطين وهو حرام الاطمين قبل الحين
للاستشفاء والايضا وهذا للحصية الخامس السموم القاتل قلحا
وكثيرها وما يقتل كثيره فالجريم منه ما بلغ ذل السمك القسم
السادس في الكاينات والمحرم خمسة الخنزير وكل مسك والعصير اذا غلا
الثاني الدم وكذا العلقه ولو في البيضه وفي نجاستها تردد
اشبهه النجاسة ولو وقع قليل دم في قدم وهي تقي لم يحرم
المرق ولا ما فيها اذا ذهب بالعالين ومن الاصحاب منع
المائع او يجب غسل التواع وهو حرم كالورق وغيره من الكاينات
كل بايع لاقه نجاسة بخز الخمر والدم والكاينات الحري وفي النقي

في الابقع ويحرم من الطير ما كان صفيفا اكثر من رفيفه
ليس له قابضة ولا حوصلة ولا صبيضة ويحرم الخفاش والطاووس
وفي الخفاف تردد والكراهية اشبه ويكره الفاسخ والقبر ولظ
كراهية الهدهد والقرص والقوم الشترق ولو كان احد الحلة
جاء لاحرم حتى يسبب ثا في لطة وما اشبهها نجاسة ايام
والتي لجة بثلاثة ايام ويحرم الزنا بيرة والذباب والبق وبي
ما لا يوكل ولو اشبه اكل منه ما اختلف طرافه وترك ما اتفق
مشككتان الاولى اذا شرب الخمر لم يحل لمن لم يتركه وان اشد
به حرم لحمه ولحم سلة الثانية لو شرب خمر لم يحرم بل يفيل
ولا يوكل ملقى خوفه ولو شرب بولا لم يحرم ويفل ملقى خوفه
القسم الرابع في الالامد وهو خمسة الاول الميتات ولا شفاها بها
محرم ويجل منها ما كان طاهرا في الحيوة وهو عشرة الصوف
والشعر والوبر والوبر والوبر والوبر والشعر والشعر والشعر
اذ كسح الشتر لا على كلفه وفي المين روايتان ولا اشبه
الحريم الثاني ما يحرم من النجاسة وهو خمسة القنيد والاشربة

في يثر يجوز عقره في السيف وغيره مما يخرج اذا خشي نفسه

روايات اشهرهما الخامسة وفي رواية اذا اضطر الى ما كلفه امر
بغيره وهي متروكة ولو كان ما وقع فيه الخامسة جامدا في
ما يكسب الخامسة وحل ما عده ولو كان المانع دهننا وجده
لا يستباح حتى يتأخر لاحت الاظلمة ولا يحل ما يقطع عن الكفاية
الغنى ولا يستعمل بما يذبح منها وما يموت فيه مما لا نفس له
من المانع يخرج دون ما لا نفس له الرابع ابدال ما لا يؤكل لحمه
بول ما يؤكل قبل ثم الا ابدال الابل والغنم اشبه الخامس البان
للحيوان المحرم كاللبنة والذبيحة والحرق ويكره ما كان لم يكرهها
كالان حليبها وجامده الغنم السادس في الواثق وهي سبع الاظلمة
شهر الحنظل يخرج سواء اخذ من حتى او ميت على الاظلمة فان اضطر
استعمل ما لا دسم فيه وغسل يديه ومحو الاستقاء بماء الميتة
ولا يصلى بها في الثانية اذا وجدت لم تاشبه التي في التادفان
انفسه فمؤدق وان انبط فهو ميتة ولو اختلط الزكي بها با
اجتبا وفي رواية الحلبي يباح لمن يبتلع الميتة من سفلى الميتة
الشهامة لا ياكل الانسان من مال الميتة ولا يادنه ولا يقدح في حرمه

عند الاذنين في الاكل من يموت من تقصت الاية اذا لم يعلم الكراهية
وكذا اما بترية الانسان من ثمة القتل وفي ثمة الزرع والنجرة
ولا يقصد لا يحل الرابعة من شرب خمر او شربا حتى يفسد او
ما لم يكن مقفرا بالخماسة الخامسة اذا بلغ ذمي خمر ثم اسلم فله
قبض ثمنها الشا دة للخنزير اذا انقلب حيا ولو كان بعلاج ولا
يحل الوالي في حيا اذا استهلكه وقبل الوالي في الخمر من با فيه
خنزير يحل حتى يصير ذلك الخمر خلا وهو متروكة الشا دة لا يحرم
الربويات ولا الاثيرة وان تم من اربعة السكر ويكره الاساقفة
في العصور وان يشا من على طه من يبقه قبل ان يذهب ثمنه
ولا يستفاد لمياه الجبال الخا دة التي يتم منها ربيعة الكبريت **كتاب**
العقب والتق في الموت الاول العقب هو الاستقلال باثبات اليد
على ما لا غير عدوانا ولا يقض لومع المالك من اسلاك الزاوية
المرسلة بكذا لومعه من العقود على ساطع ويغير عصب العقار
كالنقل ويضمن بالاستقلال به ولو سكن الذار فصار مع صاحبه
في القحان فولان ولو اتا بالقحان ضمن النصف ويضمن حمل الدابة

لو غصبتا وكذا الامة ولو تعاقبت الايدي على العضوب والقحان
على كل ويغير المالك والمحر لا يضمن ولو كان صغيرا لكن لو اصابه
تلف بسبب الغاصب ضمنه ولو كان لا يبيد كالموت فلدغ الميتة
فولان ولو جرح صانعا لم يضمن اجرة ولو انتفع به ضمن اجرة
الاشغال ولا تضمن المحر لو غصبت من سلم ويضمنها لو غصبتا
من ذمي وكذا الخنزير ولو قح بايا على مال فرق ضمن الشا دة
ذوته ولو ازال القيد عن فرس فشره او عن عبيد مجنون فابق
ضمن ولا يضمن لو ازاله على قافل الشا دة في الاحكام يجب رد
المعضوب وان قصر كل خشية في البناء واللوح في الشفينة ولو قح
ضمن الارش ولو تلف او تعدد العقود ضمن مثل ان كان متناوي
الايضاء وقيمه يوم الغصب ان كان مختلفا وقيل على القيم
من حين الغصب الخجين التلف وفيه وجه الخروج ووجه
لا يرد زيادة القيمة السوية وترد لزيادة العين او القيمة
وكان المعصوب دابة فعاقبت دة هامة لا تشق في شاي بهمة
الغنى والتسوية

وقية الجناية ان كانت مقدرة وفيه قول اخر ولو خرج الزيت
بثله مرة العين وكذا لو كان باجود ولو كان با دون ضمن
المثل ولو اذات قيمة المعصوب فهو لملكه اما لو كانت الزاوية
لا تضيان عين كالصبي ولا لقول لا يبيد لخذ العين ووردا
ويضمن الارش ان نقص الثالث في الواثق وهي ستة الاول
قوايل المعصوب للمالك منفصلة كانت كالولد او متصلة كالنحو
والتمن او منفعة كاجرة السكنى وركوب الدابة ولا يضمن من
الترابطة المنفصلة ما لم يرد به القيمة كالمسلم للمعصوب وقيمه
واحدة الثانية لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد
يضمنه وما يحدث من منافع وما يرد في قيمته لزيادة صفة
فيه الثالثة اذا اشتراه غالبا بالعقب فهو كالغاصب لا يرجع
بما يضمن ولو كان جاهلا دفع العين الى المالك فادرج بالثمن
على البائع ويجمع ما فيه مما لم يحصل له في مقابلته عوضا كقيمة
الولد وفي الرجوع بما ضمن من المنافع كعوض الفقرة واجرة السائق
ترد والرابعة اذا غصب حيا فزعه او بيضه فاقبض او اخرجه فله

للمضروب منه الخامسة لو مضى ارضا فزدها فالربع
بصاحبه وعليه اجرة الارض ولصاحبها ازالة الفري والزاد
بظم الحفر والادش ان نقصت ولو بذل صاحب الارض قيمته
الغرض لا يجب اجابته السادسة لو بطل المضروب وتختلفا
في القيمة فالقول قول الغائب وقيل القول قول المضروب
الشفعة استحقاق حصه الشريك لا شقاها بالبيع والنظر
يستدعي بيان اموال الاول ما ثبت فيه ويثبت الارضين
والساكن اجماعا وهل يثبت فيما يتقل كالنشاب والاشبه
فيه قولان ولا شبهة لاقتصاد على موضع الاجماع ويثبت في
التخل والتجر ولا يثبت بتعا الارض في بنوتها والحيوان في
المروى انها لا تثبت من فها شيئا من اشتها العبدون
غيره ولا يثبت فيما لا يقسم كالعضايد والحامات والنهر
والطريق الضيق على الاشبه ويشترط اشقاها بالبيع فلا
يثبت لو انتقل بحصة او صلح او صدق او صدقة او اؤثر ولو
كان التمسك عاملا في اداء صلاح الطلاق لم يثبت له

عليه وقال المرتضى يثبت الثاني في الشفع وهو كاشريك
بجصة مشاعة فاد على الثمن فلا يثبت لذى على مسلم ولا
بالجواز ولا الفاجر عن الثمن ولا فيما قسم وقيل لا بالشركة
في الطريق والتفراذ بيع احدهما او هما معا ويثبت بين شركتين
ولا يثبت لما زاد على اشر المزاويين ولو ادعى غيبة الثمن
لحقا بثلاثة ايام فان لم يحضره بطلت ولو قال في بلد اخر
اجل بعد وصوله وثلاثة ايام ماله يتضرر المشتري ويثبت
للاغائب والسفينة والمجنون والقصي يأخذهم الوطع الغيبة
ولو ترك الوطع فبلغ الضيق او افاد المجنون فله الاخذ الثالثة
في كيفية الاخذ وتأخذ بمنثل الثمن الذي وقع عليه العقد ولو
لم يكن الثمن مثليا كالزريق والمبواخذ فبقيته وقيل
تسقط الشفعة استنادا الى ما روي فيها استحالة والشفيع
الطالبية في الحال ولو اخر لا بعد بطلت شفعة وفيه قول
اخر ولو كان لعقد لم يتطل وكذا لو تم زيادة ثمن او جبا
من الثمن فبان غير وثاخذ الشفع من المشتري ودوره

عليه ولو ائتمد المسكن او غاب بغير فعل المشتري اخذ الشفع
بالثمن او ترك وان كان بفعل المشتري يأخذ بجصة من الثمن
ولو اشترى بمن موثقا قبل هو بالمبايعين لاخذ عاجلا و
التأخير واحدة بالثمن في محله وفي النهاية يأخذ الشفع
ويكون الثمن مستحلا ويلزم كفايا او لم يكن ملتا وهو اشبه
ولو دفع الشفع الثمن قبل حلوله لم يلزم البائع اخذه ولو رز
الشفيع قبل البيع لم يطل اما لو شهد على البيع او باور المشتري
او للبائع او اذن في البيع ففيه تردد والتسقوط اشبه ومن
اللوحي مسئلتان الاولى قال الشيخ الشفعة لا تورث وقال
المفيد وعلم المهدي تورث وهو الاشبه ولو عصى احد الوارث
عن بضميه اخذه الباكون ولم تسقط الثانية لو اختلفا
المشتري والشفيع في الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه
لانه بمنزلة الثمن من يده **في الاحياء** والاعمال ملك لا يباع
لا يجوز التفرقة فيه الا باذنهم وكذا ما يصالح العامر كالطريق
والسبيل والاربع

عليه ملك او ملك دباذ اهله فهو لا مام لا يجوز احيائه
الا باذنه ومع اذنه يملك بالاحياء ولو كان لا مام غاسبا
ثمن سبق الى احيائه كان احر به ومع وجوده له رفع يده وتغيير
في التملك بالاحياء لا يكون في يد مسلم ولا حريرا العامر ولا
مشعرا للعبادة كحرفه ومنى ولا مقطعا ولا حجر او الحجر بعيد
ولو رز لا ملكا مثل ان ينصب علم امر زوايا الاحياء فلا تقيد
للتشرع فيه ويرجع في كفيته الوفاة ويلحق بهذا مسائل الاولى
الطريق المستكر في البايح واذا تشاح اهله فخذ خمسة اذرع
وفي رواية سبعة اذرع الثانية حرم برز المعطن اربعون
ذراعا والتاسع ستون والعين الفزواع وفي الصلبة خمسة
ذراع والثالثة من باع فخلا واستثنى واحدة كان له للمخل
اليها والمخرج ومداجر الاربعة اذا تشاح اهل الوادي في مائه
حجسة الاعط للفقير الكعبه للتزج الى الشراك ثم يرجع الى
الذي يملكه التمسك به فلا نكاح لكان له رضى عنه لغرض
لجعله من مساكنه او من امواله

ان يبيع في ملكه خافه
كل عام طلاقا

دار فيها زيادة من الطريق ففي رواية ان كان ذلك فيما ترى
فلا بأس وفي النهاية ان لم يتميز لم يكن عليه شيء وان يتميز
ورجع على النبايع بالتمرك والزواير ضعيفة وتفصيل النهاية
في موضع المنع والوجه البطلان وعلى تقدير الاستيلاء يفسح
ان شاء الله تعالى الثامنة من له من قناة او ربحا زله بعد ما
شاء التاسعة روى يحيى بن عمار عن عبيد صالح عن جابر في
دار له نزل في يده وبدا يائه فقد علم انها ليست لهم ولا يظن
بجى صاحبها قال المحدث ان يبيع ما ليس له ويجوز ان يبيع
سكناه والزواير رسالة وطريقها الحسن بن سماعه وهو واقفي
وفي النهاية يبيع تعرف فيها ولا يبيع اصلها ويمكن تنزيلها
على ارض عطله موثا احياها غير المالك باذنه التعريف
والاصل للمالك **كتاب اللقطة** واقسامه ثلثة الاولى في اللقطة
وهو كل صبي ضايع لا كالفرد ويشترط في اللقطة التكليف
وفي اشتراط الاسلام ترد ولا يلتقط المملوك الا باذنه مولاه
واخذ اللقطة مستحب واللقطة في دار الاسلام حروف والشر

دق فاذا لم يتوال احد فاعلم انه وادته الامام اذا امره برب
ويقبل اقراره على نفسه باقية منع بلوغه ودرشه واذا وجد
للملقط سلطانا استعان به على فقده فان تعذر الامان
انفق الملقط ورجع عليه اذا انوى الرجوع ولو ببيع لو يرجع
القسم الثاني في القنول وهو كل حيوان مملوك ضايع ولقطة
في صورة الجواز مكره ومع شققت التلف مستحب فالبعير
لا تؤخذ ولو اخذه ضمنه لاخذ وكذا حكم الدابة والبقرة
ويؤخذ ولو تركه صاحبه من محمد في غير كراه ولا ماء وكله
الاخذ والثقة ان وجدت في الغارة اخذها الواحد لانها
لا يمتنع من صغير الثقة لضعفها وفي رواية ضعيفة يحجبها
عند ثلثة ايام فان جاء صاحبها فلا يصدق بغيرها وينفق
الواحد على الضالة ان لم يتفق سلطان ينفق من بيت
المال وهل يرجع على المالك لشيء نعم ولو كان الضالة تنفق
كالظهور والله قال في النهاية كان يار او ما انفق والوجه
التامم القسم الثالث في ضايع المملوك

ضايع اخذ ولا يد عليه فاذا دون الدرع ينفع به بغير تعريف
وفي قدس الله هم روايتان وما كان ازيد فان وجد في الحرم
كراه اخذه وقيل يحرم ولا يحل اخذه لا مع نية التعريف ويعرف
حولا فان جاء صاحب ولا يصدق بدعته واستقام امانه ولا
يملك ولو يصدق به بعد الجول فكره المالك لو ضمن الملقط على
الاشهر وان وجد في غير الحرم يعرف حولا ثم الملقط يلحق به
بين الثقات والصدقة بابقائها امانة ولو يصدق بها فكره
المالك ضمن الملقط ولو كانت مما لا تبقى كالطعام قومها
عند الوحيان وضمها وانفق بها وان شاء دفعها الى المالك ولا
ضمان ويكره اخذ الادوة والخمرة والتعلين والشفاط والنعما
والوند والجل والعقال واشباهه مسائل اخرى ما يوجد في
خربة او فلاة او تحت الارض فهو لاجده ولو وجد في ارضها
مالك ولو كان مدفونا عرفه المالك لو النبايع فان عرفه فلا
كان للواحد وكذا ما يجده في جوف دابة ولو وجد في جوف
سكة قال الشيخ اخذ بلا تعريف الثانية اوجد في جندقة

او داره فحمله ولو شاكر في التعريف غير فكات كاللقطة اذا كره
الثالثة اتمام اللقطة بجول الجول وان عرفه امامه لم يملكه
قيل يملك بعض الجول الثاني الملقط من له اهلية لا كتاب
فلو انشطها الصبي والمجنون حاذ ويتولى الولي التعريف وفي
المملوك تردوا شبهه الجوار وكذا الكاتب والديبر وام الولد القاتل
في الاحكام لا ترفع اللقطة الا بالبيته ولا يكفي الوصف وقيل يكفي
في الاموال الباطنة كالذهب والفضة وهو حسن الثاني لا بأس
بجعل الاوق فان عيسته لم يزم بالرد وان لم يعين ففي رد العبد للمصر
دينا ومن خارج البلد اربعة دنانير على رواية ضعيفة يؤيدها
الشهرة والمحق الشيفان البعير وفيما عدلها البحر المثل الثالث
لا يضمن الملقط في الجول لقطة ولا لقطا ولا ضالة ما لم يفرط
كتاب الماريت والنظر في المقدمات والمقاصد والواحي
والمقدمات ثلثة الاولى في موجبات الارث وهي سبب
فالتسبب ثلث مراتب الابوان والولد وابن نزلوا والاجداد وان
لا والابنوة والاولاد وان يتولدوا لغيرهم ولا لغيرهم

نفسية وولاء والولاء ثلث مراتب ولأولها الحق ثم ولائهم للحرية
ثم ولأولها المأمة الثانية في مواقع الارث وهي ثلثة الكفر والرق
والقتل اما الكفر فانه يمنع من ميراث الوارث فلا يرث الكافر مسلما
حرثيا كان الكافر او قتيلا او مريضا ويرث المسلم الكافر اصليا
ومن ميراث المسلمين لو ارث المسلم اذا انفرد بالتب او شاركه
الكافر او كان اقرب حقه لو كان صامنا من جيرة مع ولد كافر
فالمراث للثمن ولو لم يكن وارث مسلم فيرثه الامام والكافر
يرثه المسلم ان انفرد ولا يرثه الكافر الا اذا لم يكن وارث مسلم لو
كان وارث مسلم كان الحق بالارث وان بعد وقريل الكافر واذا
اسلم الكافر على ميراث قبل ضمته شاملا ان كان مساويا في
وجاز الميراث ان كان اولى مساو كان الميراث مسلما او كافرا
ولو كان الوارث المسلم واحدا لم يرثه الكافر وان اسلم لانه
لا يفتحق هنا قسمه مسائل الاصل في الزوج المسلم استحق ميراثه في نفسه
والاذا كان كافرا كانت ميراثه له بالتصفية مسائل
الباقى بالترتيب والدرجة السابعة الزوج الميراث الكافر والباقي

الامام ولو اسلموا واحد قال النبي يرثه عليهم ما فضل عن سهم
الزوجة وفيه ترده الثانية وفي مالك ابن اعين عداي
جعفر عليه السلام في تصرف مات ولده ابن اخ مسائل
واولا وصفاة لابن الاخ الثلثان ولابن الاخبة الثلثة
على الاولاد بالتب فان اسلم الصغار دفع المال الى الامام فان
بلغوا على الاسلام دفعه الامام اليهم وان لم يبلغوا وقع الى ابن
الاخ الثلثين والابن لثمن الثلث الثالثة اذا كان احد
ابوي الصغير مسلما لم يرثه ولو بلغ اجبر على الاسلام ولو ابق
كان كل واحد للربعة المسلمون يتوارثون وان اختلفت ادهم
وكذا الكفار وان اختلفت مللهم الخامسة الميراث من خطبة
يقتل ولا يستتاب ويقعد امراته عدة مسائل ويقسم امواله و
من ليس من خطبة يستتاب فان تاب والاقتل وقعدت زوجته
عدة الطلاق من الحيوة وعدة الوفاة لامعها والمراة لا يقتل
بل تحبس وتضرب اوقات الصلوة حتى تتوب ولو كانت عن
خطبة السادسة لو مات الميت كان ميراثه لوارثه المسلم ولو لم

يكون وارث الا كافرا كان ميراثه الميراث على الاظهر واما القتل
فيمنع الميراث من الارث اذا كان عملا ظاهرا لا يمنع لو كان مختفيا
وقال الشيخان يمنع من الدية حسب ولو اجمع القاتل وغيره
فالمراث لغير القاتل وان بعد سواء تقرب بالقاتل او لغيره
وان لم يكن وارث سوى القاتل فالارث للامام وهذا مسائل
الاولى الدية كما هو الميراث تعفى منها ديونه وتنفذ وصايا
وان قتل بعد اذ اخذت الدية وهل للديان منع الميراث من
القصاص الوجه لافي رواية لهم المنع حتى يضمن الميراث للدين
الثانية يرث الدية من يتقرب بالاب ذكرنا وانما الزوج
والزوجة ولا يرث من يتقرب بالام وقيل يرثها من يرث المال
الثالثة اذا لم يكن للقتول ميراث وارث سوى الامام فله القود
والدية مع التراضي وليس له العفو وقيل له واما الرق فيمنع
في الميراث والمودوث ولو اجمع مع الميراث الميراث للميراث وولده
بعد وقرب الميراث ولو اعتق على ميراث قبل ضمته شارك
ان كان مساويا واما جاز الارث ان كان اولى ولو كان الوارث

واحد فاعتق الرق لم يرث وان كان اقرب لانه لا قسمه
ولو لم يكن وارث سوى الميراث اجبر مولا على الخديعة
واعتق ليجوز الارث ولو قهر المالك عن قيمته لم ينفذ وقيل
يفك ويسعى في باقية وفيك الابوان والاولاد دون غيرها
وقيل هناك ذوالقربة وبه رواية ضعيفة وفي التزوج والدية
ترده ولا يرث المدبر ولا ام الولد ولا المكاتب المشروطون
تحرر بعضه يرث ويورث بما فيه من الحرية ويمنع بما فيه
من الرقة المقدمة الثالثة في الشهاد وهو ستة النصف والربع
والعشر والثلثان والثلث والتمس فالتصف للزوج مع
عدم الولد وان نزل والبنات والام والام والام
والربع للزوج مع الولد وان نزل وللزوجة مع عدم العن
للزوجة مع الولد وان نزل والثلثان للبنات صاعدا
والبنات صاعدا للاب والام والام والام والام
مع عدم من يجيها من الولد وان نزل اولها لزوج وللاثنين
فصاعدا من ولد الام والتمس لكل واحد من الابوين من الولد

وان نزل ولا تم مع من يحجبها عن الزايد وللواحد من كلاً
الأم ذكر كان او انثى والتصف بجمع مع مثله ومع التبع ^{الفرق}
ومع الثالث والتدس ولا يجمع التبع مع الفرق ويجمع التبع
مع الثنتين والثالث والتدس ويجمع الفرق مع الثنتين و
التدس ولا يجمع مع الثالث ولا الثالث مع التدس مسئلة
الاولى التعصيب باطل وفاضل القرعة برودة ذوق الشهام
عد الزوج والزوجة كلاً مع وجوده من يحجبها عن تفصيل ^{في}
الثانية لا حول في الفرائض لاستحالة ان يفرض الله سبحانه تعالى
ما لا يفيق به بل يدخل النقص على الشبهة والبنات او على الاب
او من يقرب بدوسم في بيانه ان شاء الله واما المقاصد
فلثمة الاولى في الانساب وبناتهم ثلث الاولى الاباء والاولاد
فالاب يرث المال اذا انفرد ولا تم الثلث والباقي بالزوجة ولو ^{حصة}
فلا تم الثلث للاب ولو كان اخوه كان لها التدس ولو شاتها
زوج او زوجة فلزوج النصف والزوجة الربع ولا تم ثلث
الاصلا ^{الاب} والباقي للاب ولو كان طالب كان لها

التدس ولو انفرد الابن فالمال له ولو كانوا اكثر اشتركو با
التسوية ولو كانوا ذكرنا وانا فافلذكر سهمان وللانثى سهم
ولو اجتمع معهم ابوان فلهما التدسان والباقي للاولاد
ذكرنا كانوا وانا فانا ذكرنا وانا فانا ولو كان بنتا فلهما النصف
ولابوان التدسان والباقي بردهما ولو كان من محجبات
رد على الاب والبنات رباها ولو كان بنتان فصاعدا فلا يورث
التدسان والبنتين او البنات الثلثان بالتسوية ولو كان
معهما او معهن احد الابوين كان له التدس ولها ^{الثلثان} او ^{الثلثان}
بالتسوية والباقي بردها ولو كان مع البنت والابوين
زوج او زوجة كان للزوج الربع او الزوجة الثمن والابوين
التدسان والباقي للبنت وصيت يفضل عن النصف برودة الزايد
عليها وعلى الابوين اخماسا ولو كان من محجبات الام رددها على
البنت والاباء رباها ويقتض مسائل الاولى الاولاد والاولاد يورثون
مقام ابائهم عند عدمهم ويأخذ كل فرع نصيبه من تفرقة
ويقتضوه للذكر مثل حظ الانثيين اولادهم كانوا او لا وبنت

على الاشبه ويمنع الاقرب الابعد ويرد على ولدا البنت كما
يرد على امه ذكر كان او انثى ويشتركون الابوين كما يشتركون
الاولاد للصلب على الاصح الثانية يحجب الولد الأكبر بنات
بدن الميت وخاتمه وسببه ومصحفه اذا خلف الميت غير
ذلك ولو كان الأكبر انثى اخذته الأكبر من الذكور ويقضي فيه
ما ترك من صلوة وصيام وشروط بعض الاصحاب ان لا يكون
سببها ولا فاسد الثالثة لا يرث مع الابوين ولا مع الاولاد جده
ولا جدة ولا اخ من ذوق القرابة لكن يسقط للاب ان يطعم
اباه وامه التدس من اصل تركه بالتسوية اذا حصل له الثلثان
وظهر الام اباه واما النصف من نصيبها اذا حصل لها الثلث
فاناد ولو حصل لاحدهما نصيبه الاولاد دون الآخر اسقط له
طعمه للجدة والجدّة دون صاحبه ولا طعمه لاحد الاجلاد
الاعم وجود من يقرب به الرابعة يحجب الاخوة الام لا يرث
ادعية ان يكونوا اخوين او اخا واخنتين او اربع اخوات فما
زاد لامة او للاب مع وجوده لا يرث كفرة ولا رقة في

القتلة فولان اشبهها بعدم الحجب وان يكونوا منفقين
المربية الثالثة الاخوة والاجلاد اذا لم يكن احداً ابوين
ولا اولاد وان نزل فالمرث للاخوة والاجلاد فالاخ ^{الاحد}
للأب والام يرث المال وكذا الاخوة والاخت انما يرث النصف
بالشبهة والباقي بالزوجة والاخنتين فصاعداً الثلثان و
الباقي بالزوجة ولو اجتمع الاخوة والاجلاد لهما كان المال
بينهم للذكر سهمان وللانثى سهم وللأم كلاً التدس
ذكر كان او انثى ولا ثنتين فصاعداً الثلث بينهم بالتسوية ذكرنا
كانوا وانا فانا او ذكرنا وانا فانا ولا يرث مع الاخوة للاب
الأم ولا مع احدهم احد من ولدا الاب لكن يقعون مقامهم
عدمهم ويكون حكمهم في الانفراد والاجتماع ذلك الحكم ولو
اجتمع الكلالات كان لولدة الام التدس ان كان واحد والثلث
ان كانوا اكثر والباقي لولدة الاب والام ويقطع اولاد الاب
فاذا بقى الفرصة فالزوجة كلاله الاب والام ولو ابقى ^{الفرصة}
مع ولدة الام ولدا الاب لا يرث في الرقة فلو كان احدهما يرث على

كلالة الاب لان النقص يدخل عليهم مثل اخت الاب مع واحد
واثنين فصاعدا من ولد الام او اختين للاب مع واحد
من ولد الام والاخرية على الفريقين بنسبة مستقيمة وهي
اشبه وللمجد المال اذا انفرد للاب كان اولام وكذا للجد ولو
اجتمع جده وجده فان كان للاب فلهما للمال للذكر مثل
الانثيين وان كانا لام فاما المال بالتونية واذا اجتمع الاجداد
المختلفون فلم يقرب بالام الثلث على الاصح واحدا كان او
اكثر ولم يقرب بالاب الثلثان ولو كان واحدا ولو كان
زوج او زوجة اخذ نصيبه على ولين تقرب بالام ثلث
الاصل والباقي لمن تقرب الاب وللمجد الادنى يمنع الاعلى واذا
اجتمع معهم الاخوة فليجد كالاخ وللمجد كالاخت مثلثا
الاولى لو اجتمع اربعة اجداد الاب ومثلهم لام كان لاجداد
الام الثلث بينهم ارباعا و لاجداد الاب وجد ثلثان
ايه ثلثا الثلثين اثلاثا ولا يورثه الثلث اثلاثا ايضا
فيصح من مائة وثمانية القانية للمجد وان علا يقاسم الاخوة

اولاد

واولاد الاخوة والاخوات وان نزلوا يقومون مقام ابائهم
عند عدمهم في قسامة المجد والميراث ويرث كل واحد
منهم نصيب من يتقرب به ثم ان كانوا اولاد اخوة او اخوات
لاب اقتسموا المال المذكور مثل حظ الانثيين وان كانوا لام
اقتسموا بالتونية المرتبة الثالثة الاعوام والاصوال للمم للمال
اذا انفرد وكذا العتات فضا عدل وكذا العتة والعتان والعتا
والهومة والعتات للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين
فلم يقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كانا
اكثر بالتونية والباقي لمن تقرب بالاب والام للذكر مثل
حظ الانثيين ويسقط معهم من تقرب بالاب ويقومون
مقامهم عند عدمهم ولا يرث الا بعد مع الاقرب مثل ابن خال
مع خال وعم او ابن عم مع خال وعم الابن ثم لاد وام مع
عم لاب خال وعم اولى بالخال للمال وكذا للخالين والاصوال
اولاد له وللخالين وللخالين استلوا واجتمعوا فاما المال بينهم بالتونية
كيف كان ولو كانوا متفرقين فلم يقرب بالام السدس ان كانا

واحد والثلثان ان كانوا اكثر والثلثان لمن تقرب بالاب
والام ويسقط من تقرب بالاب معهم والقسمه بينهم للذكر
مثل الانثى ولو اجتمع الاصوال والاعوام فلا خوال للثلث ولا
غمام للثلثان ولو كان معهم زوج او زوجة فلهما النصيب
على ومن تقرب بالام ثلث الاصل والباقي لمن تقرب بالاب
ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الام وعمتها
وخالها وخالها كان لمن تقرب بالام الثلث بينهم ارباعا
ومن تقرب بالاب للثلثان ثلثا لعمته وعمته اثلاثا وثلثه
لخاله وخالته بالتونية على قول مسائل الاولى عمومة الميت و
عماته وشؤلته وخالته واولادهم وان نزلوا اولى من عمومة
ابيه وشؤلته وكذا اولاد كل بطن اولى من البطن الا بعد بطنهم
اولاد العمومة والعتات والمخولت والمخالات مقام ابائهم
عند عدمهم ولا يخذل منهم نصيب من يتقرب به واحدا كان
او اكثر الثانية من اجتمع له سببان وورث بهما ما لم يرع
الاخر فالاول كابن عم لاب هو ابن خال لام زوج هو ابن عم

نحو

وعمة لاب هو خالة لام والثاني كابن عم هو اخ الثالث حكم
اولاد العمومة والمخولة مع الزوج والزوجة حكم ابائهم ياخذون
تقرب بالام ثلث الاصل والزوج نصيبه الاعلى على ما يقرب
بالاب المقصد الثاني في ميراث الانواع للزوج مع عدم الولد
النصف للزوجة الربع ومع وجوده وان نزل نصف النصيب
ولو لم يكن وارث سوى الزوج ودعيه الفاضل في الزوجة
تولان احد هما لها الربع والباقي للامام والاخرية عليها الفاضل
كالزوج وقال ثالث بالزوج مع عدم الامام والاول للزوجة وان
اكثر من واحدة فمن مشترك في الربع او النصف وترث الزوجة
وان لم يدخل بها الزوج وكذا الزوج وفي العدة الرجعية حصة
لكن لو طلقها مريضا ورثت وان كان ثائنا ما لم يخرج السنة
ولم يرز ولم ترز و لا ترث البائنة لها ويرث الزوج من
جميع ما تركته المراءة وكذا المراءة عدا العقد وترث من قيمة الام
والابنية ومنهم من شرط الحكم في ارض الزارع والقرى وعلم الحكم
بمنعها العين دون القيمة هذا اذا لم يكن طائفة وله مثلثان



لا يكون ولده فثبت له الميراث ولا يعتد بالصام ولا
 يضمن الاستائبة كالمعتق في التذرة والكفارات او من الميراث
 له ولا يرث الصام الا مع فقد كل مناسب ومع فقد المعتق
 ويرث معه الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى وما يقع له وهو
 اولى من بيت مال الامام القسم الثالث ولادة المولود ولا يرث
 الا مع فقد كل وارث عدا الزوجة فانها تشاركه على الاصح ومع
 وجوده فالمال له يصنع به ما شاء وكان على عبده التسليم ^{بعبده}
 فقراء بلده يتبعوا ومع غيبته تعتم في الفقراء ولا يعطى الخاتم
 الا مع الخوف ولما التواستق فابعد فصول الاول في ميراث ابن
 الملاغنة ميراثه لأمته وولده لأمه السدس والباقي للمولود ولو
 انفردت كان لها الثلث والباقي بالزوجة ولو انفردت لولا ^{حق} لا فلولوا
 النصف ولا نصيبين فصاعدا الثلثان ولا ذكران المال بالسوة
 ولو استعملوا فللذكر سهمان وللأنثى سهم ويرث الزوج والزوجة
 نصيبهما الاعلى مع عدم الولد وان نزل فلا دفع معهم ولو عدم
 الولد دفع من تقرب بأمته الاقرب فالأقرب بالذكر والأنثى سواء

ويكون

الاول في الطلاق واحدة من اربع وتزوج اخرى فاشتهت كان للام
 خيرة ربع النقص مع الولد اربع الربع مع عدمه والباقي بين
 الاربعة بالتسوية الثانية نكاح المريض مشروطة بالتحول فان
 مات قبله فلا ميراث للمريض المقصد الثالث في الولاية وانما
 ثلثة الاول المعتق ويشترط التبرع بالعق والابتراء من الحرية
 فلو كان واجبا كان المعتق سائبة وكذا لو تبرع بالعق و
 بئرا من الحرية ولا يرث المعتق مع وجود مناسبه وان يعذر
 يرث مع الزوج والزوجة واذا اجتمعت الشرطون له المنعم
 ان كان واحدا واشتركا في المال ان كانوا اكثر ولو عدم المنعم
 فلا صحا بل قول اظهرهما انتفاء الولاية الى الابد والاولاد المذكور
 دون الاناث فان لم يكن المذكور فالولاية لعصبته ولو كان
 المعتق امرأة فالعصبية دون اولها ولو كان ذكورا ولا يرث
 الولاد من يتقرب بأمه المنعم ولا يتبع بيعة ولا هبته ويتبع حرم
 من مولى أمه الى مولى الأب اذا كان الاولاد مولودين على الحرية
 القسم الثاني في ولايتهم من الحرية من ^{تتعلق} انما نصيب حصة



عدم الوارث يرثه لأمه ويرث هوامته ومن يتقرب بها على الظاهر
 ولا يرث أباه ولا من يتقرب به ولا يرثونه ولو اعترف به الأب
 لحق به بدورث هو أباه ودفعه من ذوي قرابة ابيه ولا عتبة
 بنسب الأب ولو ترك اخوة من اب وام مع اخ او اخوة لأم كانوا
 سوا في المال وكذا الوتره سجد الأم مع اخ او اخوة او اخوة او
 اخوات او اخ او اخوات من اب وام خاتمة تشتمل مسائل
 الاولى ولدا الزنا لا يرثه أمه ولا غيرها من الانساب ويرثه
 ولده وان نزل الزوج والزوجة ولو لم يكن احدهم فيرثه
 للامام وقيل يرثه أمه كالملاغنة الثانية الخليل يرث ان
 سقط حيا وبعث بمحكمة الاجتهاد كاستعمال المحرمات لا
 رامية دون التقلص الثالثة قال الشيخ يقف للمل نصيب ^{بموت} ^{منه} ^{في} ^{القبول} ^{بموت} ^{منه} ^{في} ^{القبول}
 احتياطا ولو كان ذوقا اعطى النصيب الا في الرابعة
 يرث ذرية الجنتين ابواه ومن يتقرب بهما او بالأب الخامسة
 اذا قارفا بما يقتضي الميراث قوارنا ولم يبق احداهما البيعة
 الشاذية للمفق ويزن بماله وفي قد التبرع روايات

اشهرهما اربع سنين وفي مستندها ضعف وعشرين
 وهي حكم خاص وفي ثالثة تقسم الورثة اذا كانوا اولا ^{فيها}
 ضعيف ايضا وقال في الخلاف حتى يموت مدة لا يعيش مثله الياء
 وهو اولى في الاحتياط وبعده من التجهيم على الاموال المضمومة
 بالاختيار الموهومة الشابة لو تبرأ من جارية ولده وميراثه
 ففي رواية يكون ميراثه الاقرب الى ابيه وفي رواية ضعف
 الثاني في ميراث الخنثى من له المرح الرجل والنساء يعتد بالبول
 فمن اتيهما سبق ورث عليه فان بذر منهما قال الشيخ يورث
 على الذي ينقطع منه اخيرا وفيه تردد فان تنازلا قال
 في الخلاف يعطى فيه بالقرعة وقال الفقيه وعلم الهدى قدس
 اخذاه وقال في الثانية والاختيار بالمسوط يعطى نصيب ميراث
 رجل ونصف ميراث امرأة وهو اظهر ولو اجتمع مع الخنثى
 ذكر وانثى قيل للذكر اربعة وللخنثى ثلثة وللأنثى سهمان قيل
 الفضية مرتين في فرض مرة ذكر ومرة أنثى يعطى نصف
 النصيبين وهو اظهر من اله خنثى وذكر نصيبهما ذكرين تارة

ويكون

وذكر ان في اخرى ونطلب اقل مال له نصف ونصف ونصف
 وله ثلث وثلثه نصف فيكون اثني عشر فيحصل للثاني خمسة و
 للملك سبعة ولو كان يدل المذكور ان في حصل للثاني سبعة و
 للثاني خمسة ولو شاركهم زوج او زوجة صح في فرضه الثلث
 ثم ضربت مخرج نصيب الزوج او الزوجة في تلك الفريضة
 فصار تقع منه بعض ومن ليس له فرض النساء ولا الرجال يورث
 بالفرقة ومن له الزمان او يد فان على حق واحد يوقط او
 يضاف يد فان ابتد احدهما فلهما اثنان الثالث في الفرق
 والمهدوم عليهم وهو لا يورث بعضهم بعضا اذا كان لهم او
 لاحدهم مال وكانا يتوارثون واشتبه المتقدم في الموت
 بالمتأخر وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الفرق والمهدوم يورث
 ومع الشرايط يورث الاضعف او لا ثم الاقوى ولا يورث تما
 وورث منه وفيه قول اخر والتقدم على الاستيعاب على الاشبه
 ولو غرق اب وابن وورث الاب او لا نصيبه ثم وورث الابن من
 اصل تركه اباه لا يورث منه ثم يعطى نصيب كل منهما الوارث

ولو كان لاحدهما وارث اعطى ما يجمع لذي الوارث لم يجمع
 الاخر لا مام ولو لم يكن لهما وارث غيرهما اشقل مال كل منهما
 الى اخر ثم منهما الى الامام واذا لم يكن بينهما تفاوت في الا
 استحقاق سقط اعتبار التقدم كاخوين فان كان لهما مال
 ولا مشارك لهما اشقل مال كل منهما الى صاحبه ثم منهما الى
 رثهما وان كان لاحدهما مال صار ماله لاخته ومنه الى
 ورثته ولم يكن للاخوة ولو لم يكن لهما وارث اشقل المال
 الى الامام ولو ما تاحتفا فلهما ميراثا وكان ميراث كل منهما
 لورثته الرابع في ميراث الجوس وقد اختلف الاصحاب فيه
 فالحكم عن يورثه لا يورثهم الا بالصحيح من السبب والسبب
 وعن الفضل بن شاذان انه يورثهم بالسبب صحيحه وفاسده
 وبالسبب الصحيح خاصة وتابعه المفيد رحمه الله وقال الشيخ
 يورثون بالصحيح والفاسد فيما واختار الفضل الشاذي فلو اختلف
 اما هي زوجة فلها نصيب الا تم دون الزوجية ولو اختلفت جدة
 هي اخت وورثت بهما وكذا الخوف بنتا هي اخت لانه لا ميراث

للأخت مع البنت خاصة في حساب الفرائض خارج الفروض
 ستة ونعني بالمخرج اقل عدد يخرج منه ذلك المخرج صحيحا فالنصف
 من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلثان و
 الثالث من ثلثة والسادس من ستة والفريضة اما بقدر الشاه
 اذا قل او اكثر فما كان بعدها فان انقسم من غير كسر ولا فاصلا
 عدد من اكسر عليهم في اصل الفريضة مثل ابوين وخمس بنات
 تنكس لاربعة على الخمسة فتضرب خمسة في اصل الفريضة فما اجمع
 فيه الفريضة لانه لا وفق بين نصيبين عددهن لو كان
 وفق ضربت الوفق من العدد لامن النصيب في اصل الفريضة
 مثل ابوين وست بنات للبنات اربعة وبين نصيبين وهو
 اربعة وعددهن وهو ستة وفوق هو النصف فتضرب الوفق من
 العدد وهو ثلثة في اصل الفريضة وهو ستة فما اجمع صحته
 ولو نقصت الفريضة بدخول الزوج او الزوجة فلا عمل ولا يخل
 التقصير على البنت او البنات او على من تقرب بالاب والام والاب
 مثل ابوين وزوج وبنت فلا يورث السدسان والزوج والربع والثلث

البنت وكذا ابوان واحدهما ابنتان وزوج التقصير يخل
 على البنت او البنات واثنان من ولد لأم واثنان للاب لأم
 او للاب مع زوج او زوجة يدخل التقصير على من تقرب بالاب لأم
 او بالاب خاصة ثم ان انقسمت الفريضة على خمسة ولا ضربت لأم
 من اكسر عليهم في اصل الفريضة ولو زادت الفريضة كان الزد على
 ذوق السهام دون غيرهم ولا تقصير ولا يرد على الزوج والزوج
 ولا على الام مع وجود من يجزيها مثل ابوين وبنت فاذا لم يكن
 فالزوج الخمسا وان كان حليبا فالزوج او باعاضه مخرج سهام
 الزد في اصل الفريضة فما اجمع صحته منه الفريضة تنفذ في
 المناجعات وتعفى به ان يموت ائلك فلا تقسم تركته ثم يورث
 احد ورثته ويتعلق الفرض بقسمة الفريضتين من اصل واحد
 فان اختلفت الوارثات والاستحقاق او هما ونقص نصيب
 الثاني بالقسمة على ورثته ولا فاضرب الوفق من الفريضة
 الثانية في الفريضة الاولى ان كان بين الفريضتين وفق وان
 لم يكن فاضرب الفريضة الثانية في الاولى فما بلغ صحته منه

الفرعيات والنظر في الصفات والآداب وكيفية الحكم و
احكام الدعوى والصفات ستة التكليف والايمان والعلامة
وطهارة المولد والعلم والذكورة ويدخل في العدالة اشتراط
الامانة والحفاظ على الواجبات ولا يفتقر الايمان له اهلية
الفتوى ولا يكفيها فتوى العلماء ولا بد ان يكون ضابطا فلو
الشيان لم يفتقد له القضاء وهل يشترط عليه الكتابة الاشبه
نعم لا يضطره الى الاقتصار على النسخ الا بها ولا يفتقر المرأة
في انعقاده للدعي تردد ولا قرب انه لا يفتقد مثل ما ذكر في
الكتابة وفي اشتراط الحرية تردد ولا شبه انه لا يشترط ولا بد
من اذن الامام ولا يفتقد بصب العوام له نعم لو تراضى اثنان
بواحد من الترجعة فحكم بينهما لزيم ومع عدم الامام يفتقد قضاء
العقيد من فقهاء اهل البيت مع الحاجة للصفات وقبول القضاء
عن السلطان العادل بحيث لم يثق بنفسه ودعا وجب النظر
الثاني في الآداب وهي محبة ومكرهة فالمحبة اشهاد
دعيته بوضوئه ان لم يشهد غيره والجوارح في قضاء مستدبر

القبلة وان يأخذ ما في يد المفلون من حج الناس ووداعهم
التواضع اهل التجرد واثبات اسمائهم والحيث عن موجب
اعتقادهم ليطبق من غير اطلاقه وتفرق الشهادة عند الإقامة
فانه اوثق خصوصاً في موضع الرتبة عدل في البقايا لما يتفق
من الغضاضة وان يستحق من اهل العلم من غير ائمة في المسائل
المشبهة والمكرهات الاحتجاب وقت القضاء وان يقصود
ما يشغل النفس كالعصب والجوع والعطش والغم والفرح والموت والحية
الغاس وان يرثب قوما للشهادة وان يشفع الى الغير في إسقاط
او ابطال مسائل الأولى للامام ان يقضي بغيره في الحقوق طلقا
ولغيره في حقوق الناس وفي حقوق الله قولان الثاني ان عرف
عدالة الشاهدت حكم وان عرف نسبهما اطرح وان جعل
الامر من فالاصح التوقف حتى يحث عنها الثالثة شمع شهادة
التعديل مطقة ولا تتم شهادة المخرج الا مفصلة الرابعة
اذا قسم الغريم احضار غريمه وجب لجانبه ولو كانت امرأة ان كانت
برزة ولو كانت مريضا او امرأة غير برزة استتاب الحاكم من يحكم

بينهما الخامسة الرشوة على الحكم حرام وعلى المرتضى اعادتها
الفرع الثالث في كيفية الحكم وفيه مقاصد اول في وظائف
الحاكم وهي اربع الاولى التمييز بين الخصوم في السلام والكلالة
والمكان والنظر في الانشطة والعدل في الحكم ولو كان احد
الخصمين كافرا جاز ان يكون الكافر قائما والمسلم قاعدا
منزلا الثانية لا يجوز ان يلقن احد الخصمين شيئا يظهر
به على خصمه الثالثة اذا سكتا استحب ان يقول كلما اذ ان
كتبنا حضرنا الشئ فاذا ذكره او ما ناسب الرابعة اذا ابر احد
الخصمين سمع منه ولو قطع عليه عزيمة منه حتى ينتهي دعواه ولو
ولو تقدر الدعوى سمع من الذي عن يمين صاحبه وان اجتمع
خصوم كتب لائمة المدعين واستدعى من يخرج اسمه المقصد
الثاني في جواب المدعى عليه وهو اما اقرارا وانكارا وسكوتا
الاقرار فيلزم اذا كان جائزا لامر رجلا كان او امرأة فان التمس
المدعى الحكم به حكم له ولا يكتب على المترجعة الا بعد المعرفة باسمه
وشبهه او يشهد بذلك عدلان لان يقع المدعى بالحكمة ولا يمنع

المقر من التسليم امر خصمه بالملازمة ولو التمس حجه حين لو ادعى
الاعضاء وكلف البينة ومع ثبوتها نظر وفي تسليمه الى القراء رواية
اشهر من الخليفة ولو ادنا بالقر لوقف في الحكم حتى يتبين حاله
واما الانكار فمقتضىه يقال للمدعي انك بينة فان قال نعم امر باحضارها
فاذا احضرت سمعها ولو قال لا بينة غايبة اجل بمقدار احتضارها
وفي تكفيل المدعى عليه هذا تردد ويخرج من الكفالة عند انقضاء
الاجل وان قال لا بينة عرف فلما اكراه له اليمين ولا يجوز لاحدا
حتى يلقن المدعى فان تبرع واحلفه الحاكم لم يفتد بها واعيدت
مع التماس المدعى ثم المنكر اما ان يحلف او يرد او ينكل فان حلف
سقطت الدعوى ولو حلف المدعى بما لا يخجله المقاصدة ولو
عاد الخصومة لم يسمع دعواه ولو اقام بينه لم يسمع وقيل بل
بها ما لم يشترط الحلف سقوط الحق بها ولو اكد نفسه جاز
مطالبة وحل مقاصده وان رد اليمين على المدعى صحح حلفه
استحق وان امتنع سقطت دعواه ولو نكل المنكر عن اليمين واخر
قضو عليه بالنكول وهو الذي رد اليمين على المدعى فان حلف

ثبت حقه وان تكلم بطل ولو بدلت المنكر اليمين بعد الحكم بالتكول
لم يثبت اليه ولا يثبت المدعى مع بيته الا في الدين على الميت
فيحلف على بقاءه في ذمته استغنى اذا واما التكرار فان كانت
لافة توصل الى معرفة اقراره او انكاره ولو امتنع الى مرتبة الحقيقة
على الواحد ولو كان عناد احبسه حتى يجيب المقصد الثالث
في كيفية الاستحلاف ولا يختلف احد الا بالله ولو كان كافرا
لكن ان راعى الحاكم احلاف المتدين بما يقتضيه دينه ارفع جاز
ويستحب الحاكم تقديم العظة ويحرمه ان يقول والله الذي كلفنا
ويجوز تقليد اليمين بالقول والزمان والمكان ولا تقلب
لما دون نصا بالقطع ويحلف الاخرين بالاشارة وقيل يوضع
الى امام الله تعالى في المحصف وقيل يكتب اليمين في لوح ويفصل
ويوم بشره بعد علامته فان شرب كان حلفا وان امتنع الزم
الحق ولا يحلف الحاكم احد الا في مجلس قضاية لا معدن كالارض
او امرأة غير بريرة ولا يحلف المنكر الا على القطع ويحلف على فعل
غيره على نفي العلم كما لو ادعى الوارث وانكر او ادعى ان وكيله

فبضر او ناع اما المتدين ولا شاهد له فلا يمين عليه الا مع التزاد
تكول المنكر على قول ويجعل على الجرم ويكفي مع انكار الحلف على نفي
الاستحقاق ولو ادعى المنكر الابراء او الالاء انقلب مدعىا والمدعى
منكرافيه اليمين على ابقاء الحق ولا يتوجه اليمين على الوارث
بالدعوى على مردته الا مع دعوى حله بموته او اثباته وحله بالحق
وانه ترافق يده ما لا ولا تتمع الدعوى فيلحقه دعوى البيته ولا
يتوجه بها على المنكر ولو ادعى الوارث لمورد ما لا سمعت دعواه
سواء كانت عليه دين محيط بالتركة او لم يكن وتقصي بالشاهد واليمين
في الاموال والديون ولا يقبل في غيره مثل الحلال والحل ودر الطلاق
والفصاح وبيتر طهارة الشاهد او لا وقد يله ولو يدها
ليمين ونقت لاغية ونقت الى اعادة نفاها بعد اقامة ولا يحلف
مع عدم العلم ولا يثبت مال غيره مستثنان الاول لا يحلف الحاكم
باختيار حاكم اخر ولا بقيام البيته بثبوت الحكم عند غيره نعم حكم
بغير المحضوم وثبت الحكم واشهد على نفسه فشاهدان يحكمه
عند الخرج وجب على المشهود عنه انفاذ ذلك الحكم الثانية الضمة

تيمم الموقوف ولا يشترط حضور قاسم بل هو موقوف واذا عدلت
الشهات كلف القرعة في تحقيق القضية وكل ما يتساوى لغيره يجبر
المتنع على قسمته بالخطبة والشعير وكذا ما لا يتساوى لغيره
اذا لم يكن في القضية ضرر كالارض والخشب ومع الضر لا يجبر المستع
النظر الرابع في الدعوى وهو يستدعي فصلا الاول المدعى هو الذي
يتولى لورث المحضومة وقيل الذي يدعى خلا لا الاصل او امر انتقا
ويشترط التكليف وان يدعى لنفسه او لغيره ولا ية الدعوى عنه
وايراد الدعوى بصيغة الجرم ويكون المدعى مملوكا ومن كان دعوى
عينا فله ان تراعيها ولو كانت دينيا والجرم مقر باذلا او مع مجرده
وعليه حجة له فيستقبل المدعى بالانتزاع دون الماكر ولو فانت
احدا لشرط وحصل الغرم في يد المدعى مال كان له المقاضة ولو كان
غير جرم الحق وفي نطاق الدعوى للمجمل ترد واشبهه الجواز مال
الاولى من انفراد بالدعوى لما لا يد عليه فقي له ومن هذا ان يكون
بين جماعة كس فبذعيه احدهم الثانية لو انكرت سفيست في الجرم
فما اخرجها لغيره لاهله وما اخرج بالعرض فهو مخرج وفي الرقبة

ضعف الثالثة روى في رجل دفع الى رجل درهم مضاعة فحلفها
بماله ويحجر بها فقال ذهبت وكان لغيره معه مال كثير فانتقا
المرهم قال يرجع عليه بماله ويرجع هو على او لا يملك بها الخروا
ويمكن حمله لك على من خطه المال ولم ياذن له صاحبه واذن
المباقون الرابعة لو وضع المستاجر الاجرة على يدي امين فقلبت كان
المستاجر ضامنا الا ان يكون الاجير دغاه الى ذلك فحقت حيث
وضع للاستة يقضي على الغايب مع قيام البيته ويباع بماله
ويقضي حقه ويكون الغايب على حجة ولا يدفع اليه المال الا
بكفلاء الشافى في الاختلاف في الدعوى وفيه مسائل الاولى
لو كان في يد رجل امرأة جارية فادعى انها مملوكة وادعت
المرأة حرية وانها بنتها فان اقام احدهما بيته ففصله والا
ركبت الجارية تذهب حيث فانت الثانية لو تنازع عليان في يد
فقيهما بالتولية ولكل منهما احوال صاحبه ولو كانت في يد
احدهما فقيها بالتبني فلما اخرج احدهما ولو كان في يد ثالث
وصدق لحددها ففصله والاخر احلافه ولو صدقهما فقيها بالتبني

ولكل منهما الحلاق الآخر وان كثرهما اقررت في يده الثالثة اذا
تداعيا خصما قضى لمن اليه القطر وهي رواية عمرو بن شعير عن
وفي عمر وضعف وعن منصور بن حازم عن ابي عبد الله
ان عليا قضى بذلك وهي قضية في واقعة الرابعة اذا ادعى
ابو الميت غاوية بعض متاعا كلف التينة وكان كغيره من الا
شباب وفيه رواية بالفرق ضعيف الخامسة اذا ادعى الزوجان
متاع البيت فلهما الرجل فلها ما التناؤ وما يصح لهما يقسم بينهما
وفي رواية هو للمرأة وعلى الرجل تينة وفي الميسر اذا لم يكن تينة
وبدها عليه كان بينهما الثالث في تعارض البينات يقتضي
تعارض الخارج اذا شهدنا بالملك المطلق على الاشبه واصحاب
اليد ولو اقررت ببيته بالشيب كالشباح وقدم الملك وكذا
الابتاع ولو تناوبا في الشيب فروايتان اشبههما القضاء
للخارج ولو كانت يداهما عليه قضى لكل منهما بما في يده ^{فان} لا يكون
بينهما مصفين ولو كان المدي في يد ثالث قضى بالاعدل فا
الاكثر فان تناوبا عدله وكثرة اقرع بينهما فمن خرج اسمه لطف

وقضى له ولو امتنع احد الآخر ولو امتنع اثنان منهم في الميسر
يقع بينهما ان شهدنا بالملك المطلق ويقسم ان شهدنا بالملك
المقيد كذا في الاشبه **كتاب الشهادات** والنظر في امور الاول
في صفات الشاهد وهي ستة الاول البلوغ فلا يقبل شهادة الصبي
ما لم يكمل مكلفا وقيل تقبل اذا بلغ عتقا وهو شاذا واختلفت عتقا
الاخصا في قبول شهادته في الجنائيات وحصلها القبول في الخارج
مع بلوغ العتقا لم يحتلفوا ويؤخذ باول قولهم بشرط في الخلاف
الا يفترقوا الثاني كمال العقل فالمجنون لا يقبل ومن ياله ادوارا
يقبل في حال الوثوق باستكمال فطنته الثالث الايمان فلا يقبل ^{شهادة}
غير المؤمنين وتقبل شهادته الذمي في الوصية خاصة مع عدم السلم
وفي عتقا والغريبة ترد وتقبل شهادته المؤمن على اهل الملل ولا
تقبل شهادته احدهم على سلم ولا غيره وهل يقبل على اهل ملته فيه
رواية بالخيار ضعيفة والاشبه المنع الرابع العدالة لا يرب في ذلك
بالكفاية وكذا في الصفات مقرر انما الشبهة من العلم فلا يصح اخذ
الحكام بالاندر واقفا والكتبة اما الزمان عليها فادح لا تقاوم

بالشروط ترة الشهادة وكذا الغناء وسامعة والمحل لا الات الله
وسامعها والنف في الاهالك والحق وليس المحرم للرجال الا
في الحرب والمقتم بالذهب والحق للرجال ولا تقبل شهادة الغاف
ويقبل لو تاب وحسن توبته كذاب نفسه وفيه قول اخر ترك كلف
الخامس ارتفاع التهمة فلا تقبل شهادة الجار واقفا كالشريك فيما
هو شرك فيه والوصي فيما له فيه ولا بد ولا شهادة ذي العداوة
التيبونية وهو الذي يبر بالمساواة وساء بالمرأة والنسي لا يمنع
القبول في قبول شهادة الولد على ابيه خلاف اظهره المنع وكذا
تقبل شهادة الترح لزوجته بشرط بعض الاصحاب انضمام غيره
من اهل الشهادة وكذا في الزوجية ودعا حق فيها الاشتراط العقيدة
لا يمنع القبول كالضيق والاجير على الاشبه ولا يقبل شهادة الشا
بكنة لما يتصف به من مهانة النفس فلا يؤمن خدعه وفي قبول الشا
المملوك روايتان اشبهها القبول وفي شهادة على المولى قولان
اظهرهما المنع ولو اعتق قبلت المولى وعليه ولو اشهد عبدا لم يحل
ان يدره فورهما غير المحل واعتقهما الوارد فيشهد المحل قبلت

شهادتهما ودفع الاربث الى الولد ويكره له استرقاقهما ولو احتمل
الشهادة الضعيف والكافر والغير والمخضم او الفاسق ثم يزال
المانع وشهدوا قبلت الشا ^{در} طاعة المولى فلا تقبل شهادته
ولدا الزنا وقيل تقبل في التقوى والدين وبه رواية نادرة ^{ويحقيق}
بعض الباب مسائل احدى التبرع بالامارة قبل استطلاق منع القبول
لتحق التهمة وهل يمنع في حقوق الله فيرد الثانية الاضمت تقبل
شهادته فيما لا يفسد الى التلاع وفي رواية يؤخذ باول قوله وكذا
تقبل شهادة الاعمي فيما لا يفسد الى الرؤية الثالثة لا تقبل شهادته
النساء في الهلال والطلاق وفي قولها بالرضاع تردوا شبهة القبول
ولا يقبل في الحدود وتقبل مع الرجال في الترحم على تفصيل ثانيا وفي
الجراح والقتل بان يشهد رجل امرأتان ويجب بشهادتهما
الدية لا القوله وفي الدين مع الرجال ولو اقررت كالمرتين
مع الصبي فلا شبهة عدم القبول وتقبل منفردة في العدة
وعيوب النساء الباطنة وتقبل شهادة الغالبة في بيع ميراث ^{المستهل}
وامرأة واحدة في بيع الوصية وكذا كل امرأة ثبتت شهادتها في البيع

يتكلم اربعاً فقبل شهادة تفتن في الوصية اجمع ولا تترد شهادة
اذا باي الصانع المكرهه كالصياغة ولا الصانع البيعة كما
لحياكة والحياكة ولو بلغت الثقات كالزنا والوقاد ولا ذوى
العاهات كالاجنم ولا يرسل الثاني فيما به يصير شاهدان
ضابطا العلم ومستندة المشاهدة او التماع فالمشاهدة في اللغة
كالغضب والقول والترقة والرجوع والولادة والزنا والمواط
واما التماع فيثبت به التصيب والملك والوقف والزوجة و
يصير الشاهد مخلاً بالمشاهدة لما يكفي فيه المشاهدة والتماع
لما يكفي به التماع وان لم يستدعه الشهود عليه وكذا لو قيل له
لا يشهد ضمير من القائل مما يوجب حكماً وكذا لو جنى فقطع الشجر
عليه واذا ادعى الشاهد الاقامة وجب الاعم من غير مسقط ولا
يخل الاستماع مع العكس ولو دعي للثقل فيكون المروي الوجوب
وجوبه على الكفاية وتعين مع عدم من يقوم بالثقل ولا يشهد الا
مع المعرفة او بشهادة عدلين بالمعرفة ويجوز ان تسقط المعرفة في
الشاهد ويشهد على الاخرى بالاشارة ولا يفتيها بالاشارة ولا يفتيها

الاولى بما يكفي في الشهادة بالملك مشاهدته بتصرف فيه وفيه
رواية كالأولى الشهادة بالتصرف لا تترد لالة الملك وليس ملك القاتل
يجوز الشهادة على ملك لا يعرفه الشاهد اذا عرف المتبايعان ^{الثالثة}
لا يجوز اقامة الشهادة لاعم الذكر ولو دعي خطبه وفي رواية ان شهد
معه الخمر اذا قامتها في الرواية تترد والزوجة من جرح حنا يا
او سمع شهادة ولم يشهد كان بلحاظ في الاقامة مالم يخش
بطلان الحق ان امتنع وفيه تترد ويكره ان تشهد لخاله او اخي
استدعاؤه المحاكم برة شهادته الثالث الشهادة على الشهادة
وهي مقبولة في الدين والاموال المحقوق ولا يقبل في الحدود ولا يفتي
الاثنان على شاهد الاصل وتقبل على الشهادة شهادة القاتل في
الموضع الذي تقبل فيه شهادة تفتن على تترد واجلي الاطلاق ان يتل
اشهد في اشهد ولا يقبل شهادة الفرع الاعم قد جرح حنا
الاصل مرض او غيبة او موت ولو شهد الفرع فانكر شاهد الاصل
فالمرى العهل بالعدله وفيه اشكال فان تشاوا اطاح الفرع
وفيه اشكال لان قبول الفرع مشروط بعدم شاهد الاصل ولا يقبل

شهادة على شهادة على شهادة في نفي الرابع في الواحي وفيه
سائل الاصل اربع الشاهدان قبل القضاء لم يحكم ولو جرح بعد
القضاء لم يقض الحكم ضمن الشهود وفي النهاية ان كانت العايت
ارجمت ولم يغرم وان كانت تالفه ضمن الشهود الثانية اذا ثبت
انها شاهدان نور نقض الحكم واستعبدت العين مع هاتين اربع
او تعدلها ضمن الشهود الثالثة لو كان المشهود به قتلاً او
رجماً او قطعاً استوفى ثم يرجع الشهود فان قالوا اقتدنا اقتبس
منهم او من بعضهم ويرد البعض ما وجب عليهم ويتم الواحي بقى
عليه شئ ان قالوا الخطا الزمهم الذب ولو قال بعضهم اخطانا فانه
نصيبه من الذب ولم يغرم اقره على غيره ولو قال فهدت رد عليه
الواحي ما يقضل ويقض من ان شاء وفي النهاية برة الباقي من
منه والثرنا ثلاثة اربع الذب وقيل والثرنا حجة التند غير
ان فيها تسلطاً على الاموال المحصومة بقول السد الرابعة لو شهد
ابطلاق امرأة فترجعت ثم رجعا ضمن المهرودت الى الاول بعد
الاعتداد ومن التالف فمحل عده الزبوية على انها تكفي في الشهادة

لامع حكم الحاكم ولو حكم لو يقبل الرجوع الخامسة لو شهد اثنان
على رجل برة فقطع ثم قال او هنا والثرنا وقيل بغير اغرام
الاول ولا يقبل على الاخير لما يقتض من عدم الضبط لثاثة
يجوز ان يشهد شاهد الزور وتعد من بما يراه الامام حصماً
للجراحة **كتاب الحدود** وفيه فصول الا وفي حد الزنا والنظر
في الموجب والحد والواحي اما الموجب فهو اياح الانسان ^{ففيه}
في فرج امرأة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويتحقق بغيره
الحشفة قبلاً او بوايشتر في ثبوت الحد البلوغ والعلم
بالتحريم والاختيار وفلترد محرمه كالام او محصنة سقط
الحد مع المحالة بالتحريم وينت مع العلم ولا يكون العقد محقة
شبهة في التسقط ولو تشبهت الاجنبية بالزوجة فعليها
الحد ودون واجبها وفي رواية يقام عليه الحد ^{عليه}
سرا وهي متروكة ولو طر المحنون عاقلة ففي وجوب الحد تترد
واجبة الثيقان ولا حد على المجنونة ويسقط الحد باذناً
الزوجة ويدعوى ما يصلح شبهة بالنظر الى المتق ولا يثبت

الاختصاص الذي يجب معه التيمم حتى يكون الزاني بالافعال
فرج مملوكة بالغدا للقيام او الملك بعد عليه وروح ويستوي
للسلمة والذنية واحسان المرأة كاحسان الرجل لكن يراعى
فيها العقل اجماعا ولا يخرج الطائفة رجعية عن الاحسان
ويخرج النائم وكذا المطلق ولو تزوج معتدة غالما حتى لا يزوج
وكذا المرأة ولو ادعى الجهالة او احدهما قبلها الاصح اذا كان
مكنا في حقة ولو رجع الخالع لم يتوجه عليه التيمم حتى يطأ
وكذا العبد لو اعتق والمكاتب اذا تحرروا ويجب الحد على الاعلى
فان ادعى التبعة فقولان اشبه بهما القول مع الاحتمال وفي
التقبل والمناجعة والمعاينة التعزير ثبت الزنا بالافعال
والبيينة ولا بد من بلوغ المقر وكما له واختياره وتكرار
الافعال اربعاً وهل يشترط اختلاف مجامع البهائم او اشبهه الله
لا يشترط ولو اقترن بغيره لم يثبت عليه ضرب حتى عن نفسه ولو
اقر بما يوجب التيمم ثم انكر سقط ولا يسقط غيره ولو اقر بما
كان الامام محتمراً في الاقامة وجها كان او غيره ولا يكفي البيينة

اقل من اربعة رجال او ثلثة وامرأتين ولو شهد رجلان
واربع نساء ثبت بهم الجحد لا التيمم ولا تقبل ستة نساء رجل
ولا شهادة نساء منفردات ولو شهد اربعة لا يبع لم يثبت
للفرية ولا بد في الشهادة من ذكر الشهادة كالميل في الحيلة ولا بد
من توافدهم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد
ولو اقام الشهادة بعض حدا ولم يترقب اتمام البيينة ويقبل ثمانية
الاربعة على الاثنين فما زاد ولا يسقط الحد بالتوبة بعد قيام البيينة
ويسقط لو كانت قبلها وجها كان او غيره النظر الثاني في الحد
يجب القتل على الزاني بالحرمة كالام والبينة والحق الشجر امرأة
الاب وكذا يقتل الذمي اذا زنى بمسلمة والزاني فحر ولا يعتبر
الاحسان ويتساوى فيه الحر والعبد والسلم والكافر وفي جلد
قبل القتل ترد ويجب التيمم على المحض اذا زنى ببالغة غائبة
وجميع الشجر والتخفة بين التيمم والمخارج اجماعا وفي الشباب والناثا
اشبه بالمع والنجس المجرم بالزنا بالصفوة والجنونة ويجب الجلد
وكذا الورق بالحصة صغيرة ولو زنى بها المجنون لم يسقط عنها

التيمم وجراس البكر مع الحد ويعزب عن بلده سنة والكبر ليس
بمحض وقيل الذي املك ولم يدخل ولا تعزب على المرأة ولا جرم
والمملوك يجلد خمسين ذكر كان او انثى محضاً او غير محض ولا
يترفع احداهما ولا تعزب ولو تكررت الزنا كفي حد واحد ولو جحد
مع كل امرأة قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو احوط والمملوك
اذا اقيم عليه حد الزنا سبعة اقل في الثامنة وقيل في التاسعة
وهو اولى والمأكر في الذمي بالخيار واقامة الحد عليه وتسليمه
للاهل تحلته ليعفو الحد على منعه ثم ولا قيام على الغامل
حد ولا قصاص حتى تضع وتخرج من نفاسها وترضع الولد ولو
وجده كافر جاز و برحم المريع والمقتاضة ولا يحد احداهما
حتى يبرأ ولو ادعى المأكر التبعيل ضربه بالعقتل المشتل على العدم
ولا يسقط الحد باعتراض الجنون ولا قيام في الحر الشديد ولا
البرد الشديد ولا في الارض العذرة ولا على من النجا للحرم
ويضيق عليه حتى تخرج للاقامة ولو احدث في الحرم حد فيه
واذا اجتمع الحد والتيمم او لا ويدفن المرحوم الى عقوبة المرأة

الوحيد فان فرغ العبد ولو ثبت المحجب بالافعال لم يحد وقيل
ان لم يصبه الحجارة اعيد ببدل الشهود بالتيمم ولو كان مقراً
بذات الامام ويجلد الزاني قائماً مجزداً وقيل ان وجهه يباين جلد
بها الشد القرب وقيل متوسطا ويرقى على جبهته وتبقى وجهه
وتضرب المرأة جالساً وتربط بتيابها ولا يضمن دية وقتله
للحد ويدفن المرحوم عاجلاً ويحجب اعلام الناس ليؤفط
فيه ويجب ان يحضر طائفة وقيل سبعة واقامها واحد ولا يحد
من الله قبله حد وقيل بكرة النظر الثالث في الواحش وفيه مسائل
الاولى اذا شهد اربعة بالزنا قبل ان يشهد اربع نساء بالبيكان
فلا حد وفي حد الشهود قولان الثانية اذا كان الزوج احد
الاربعة فيه روايتان ووجه التقطع ان سبق منه القذف
الثالثة قسم الحاكم حدده الله تعالى اما حقوق الناس في حق
المطالبة الرابعة من اقتصر بكملا باصعته فعليه مهرها ولو كان
امة فعليه عشرة قيمتها الخامسة من زوج امته ثم وطئها فعليه الحد
السادسة من اقر ان زنى بفلانة فعليه مع تكرار الاقرار حدان

ولو اقر من فعله حد القذف وكذا المرأة وفيها ترة والثناء
من تزوج امه على حرق مسلمة فوطيها قبل الاذن فعليه من حد
الزاني الثامنة من زنا في زمان شريف او مكان شريف فوجب
زيادة على الحد الفصل الثاني في اللواط والتحقيق والقيادة والوط
يثبت بالاقراء اربعاً ولو اقر دون ذلك عزر ويشترط في المقر
التكليف ولا خيلاً ولا حراً فاعلا كان او مفعولاً ولو شهد
اربعة ثبت ولو كانا دون ذلك حد و يقتل الوقوف والوط
بغير اقرار ومجنون ويؤد بالصغير ولو كانا بالغين قتلا
وكذا اللواط بعبد ولو ادعى العبد الاكراه وري عنه الحد
ولو لاط الذي مسلم قتل وان لم يوقف ولو لاط بمثل فلا اثم
الاقامة او دفعه الى ملته ليقيموا عليه حدهم وموجب ايقاب
القتل للفاعل والمفعول اذا كان بالغاً فاعلا ويستوى فيه
كل موقف ولا يحد المجنون ولو كان فاعلاً على الاصح والامام
مختار في الموقف بين قتل ورجعه والقائمة من جداره وحرقه
ومجوز ان يفهم الاحراق الى غير من الاسرار ومن لم يوقف فحد

مائة على الاصح ويستوى فيه الحر والعبد ولو تكرر مع الحد قتل
في الاربعة على الاشبه ودية المجتمة ان تحت ازا مجردين ولا اثم
بينهما من ثلثين سوطاً الى خمسة وسبعين ولو تكرر مع تكرار
التعذر حد في الثالثة وكذا يعز من قبل غلاماً بغير موثقت
التحقيق بما ثبت به اللواط والحد وفيه مائة سجدة فممنوع
لوامة محضه او غير محضه للفاعلة والمفعولة وفي النهاية
يرجم مع الاحصان وتقتل المساحق في الاربعة مع تكرار الحد
ثلاثاً ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة كاللواط ولا يسقط بعد
البينة وتعذر المجتمة ان تحت ازا واحد مجردين ولو تكرر
مرتين مع التعذر يراقم عليه الحد في الثالثة ولو غاد قال
في النهاية قتلنا مسلمين لان الاكفالة في حد ولا تاخير للحد
ولا شفاعة في اسقاطها الثانية لو وطئ زوجته فباحثت بكراً
فقتل من مائة فالولد له وعلاز وجه الحد والمهر على الصبية
للحد والمائة القيادة فهي الجمع بين الرجل والنساء للزنا والرجل
والصبية اللواط ويثبت بشاهد من الاول اقرار مرتين للحد

فيه خمس سبعون جلدة وقيل بخلافه ويستوى فيه
الحر والعبد والمسلم والكافر ينفي ما ذكره وقال المعين
في الثانية طلاقاً وموت ولا نفى على المرأة ولا جرح الفصل
الثالث في حد القذف ومقاصده اربعة الاولى في الموجبة
هو الزنى والزنا واللواط وكذا لو قال يا منك حافى بره باقى
لغة اتفق اذا كانت مفيدة للقذف في عرف القائل لا يحد مع
جهالة بفايدتها وكذا لو قال ان اقرب بيوتك لست ولدى ولو
قال زنا بك ابوك فالقذف لا به اوزنت بك املك فالقذف
لانه ولو قال يا بن الزانية فالقذف لها ويثبت الحد اذا كان
مسلياً ولو كان المولود كافراً ولو قال للمسلم يا بن الزانية
وامه كافرة فالاشبه التعزير وفي النهاية يحد ولو قال يا زوج
الزانية فالحديث ولو قال يا ابنا الزانية او يا اخا الزانية فالحديث
للتسوية والزنا دون المولود ولو قال ربك بفلانة وللمولود
حد وثبوتة للثلاثة تردد والتعريض بوجه التعزير وكذا لو قال
لا امرأة لم اجدك عند اوقال الغيبة بالوجهية كالحديث والضعف

وكذا لو قال يا فاسق يا شارب الخمر ما لم يكن متظاهراً ويثبت القذف
بالاقل مرتين من الكلف الحر المختار وبشفاعة عدلين ويشترط
في القاذف البلوغ والعقل فالقذف لا يحد القذف بغيره وكذا
للمجنون الثاني المقدوف يشترط البلوغ فيه وكل العقل والحرية
والاسلام والشترق قذف صبيته او مجنوناً او مملوكاً او كافراً او
متظاهراً بالزنا لا يحد بل يعز وكذا الاب لو قذف ولده ويحد
الولد لو قذفه وكذا القارب الثالث في الاحكام قذف جماعة
بلفظ واحدة فعليه حدان طالبا لاجتماعين وان افترقا فاحكم
واحد حد وحد القذف يعز كذا يرد عليه المال ولا يرث الزوج
ولا الزوجة ولو قال انك زان او بنتك زانية فالحد لها او قال
في القذف انك زانية او العفو ولو رد الحد جماعة تعفى احدهم
كان لمن يعفى الاستيفاء على التام ويقفل القاذف في الاربعة اذا حد
ثلاثاً وقيل في الثالثة والحد ثمانون جلدة حراً كان القاذف
او عبداً ويجادل بنبأ به ولا يجزى ويضرب متوسطاً ولا يعز الكفار
مع التنازع الرابع في اللواط وفيه مسائل الاول يقتل من سب النبي

وكذا من سب احد الائمة ويجعل منه فكل سامع اذا امن الثانية
بقتل مدعي النبوة وكذا من قال لا ادري محمد صادق ام لا اذا
كان على ظاهر الاسلام الثالثة يقتل الساحر اذا كان مسلما
وبغيره اذا كان كافرا الرابعة يكفره ان يراى في ثياب الضيق
عشرة اسواط وكذا العبد ولو فعل استحق عقوبة مائة بقر
من قد فعده او امته وكذا كل من فعل محرما او ترك واجبا
بما دون الحد الفصل الرابع في حد السكر والنظر في موثاقه
في الوجوب وهو تناول السكر والفتق اختياري العلم بالحريم
ويشترط البلوغ والعقل والتمتع بالثياب والاستعانة
الاودية ولا تذبذبة ومعلق الحاك ولو بالقطرة وكذا العصير
اذا غلاما لم يذهب ثلثاه وكل ما حصلت فيه الشبهة المسكرة
ويصط الحنك عن حمل المشروب او التحريم وينتبت بتطهارة
عدلين او اقرار مرتين من مكلف حرمته والثاني الحد وهو
ثمانون جلدة ويستوى فيه الحر والعبد والكافر مع الظاهر
وشرب الثارب عريان على ظهره وكشفه وشق وجهه وفرجه

ولا حد حتى يفسق واذا احد مرتين قتل في الثالثة وهو المروي
وقال في الخلاف في الرابعة ولو شرب مرارا لم يحسد كقوله الثالث
في الاحكام وفيه مسائل الاولى لو شهد واحد بشربها اذا حذر
بقيا احدا الثانية من شربها مستحلا استتيب فان تاب اقيم
عليه الحد ولا قتل وقبل حكمه حكم المرتد وهو قولي ولا يقتل
مستحلا غير المحرم بل يحسد مستحلا ومحرما الثالثة من نال المحرم
مستحلا استتيب فان تاب ولا قتل وفيما سواها يعرف الرابعة
لو تاب قبل قيام اليقينة سقط الحد ولا يسقط لو تاب بعد اليقينة
وبعد الاقرار بخبر الامام في الإقامة ومنهم من حتم الحد الفصل
الخامس في حد السرقة وهو تعدد فصوله الاولى في الشارح و
يشترط التكليف وارتفاع الشبهة وان لا يكون والدا من ولد
وان يفتك الحر ويخرج المانع بنفسه وبخاضعة اذ اقبود
اذا سته فاحمد الطفل ولا الجون لكن يعرفان وفي النهاية
يعفى عن الطفل اولا فان غادر ادب فان غاد حكت انامله
حتى تدعى فان غادر قطعت انامله فان غادر قطع كما يقطع البالغ

ثا كل علم سنة ويقطع من سرق مملوكا ولو كان حرا فاعاده
قطع لفساده لاحدا ويقطع سارق الكفين ويشترط بلوغه
النصاب وقيل لا يشترط لانه ليس حد السرقة بل حكم الجوراء ولو
بش ولم يامن عزروا كمر وفات السلطان جناة فلهذا
الثالث ثبتت الموجب بالاقرار مرتين وبشهادة عدلين
ولو اقر مرة اغرم ولم يقطع ويشترط في المقر التكليف والحرية
والاختيار ولو اقر للقرب لم يقطع نعم لو ردت السرقة بعينها
قطع وقيل لا يقطع لتطرق الاحتمال وهو اشبه ولو اقر مرتين
حتم القطع ولو انكر الرابع في الحد وهو قطع الاصابع الاربع
من اليد اليمنى في ترك الرجعة والابهام ولو سرق بعد ذلك
قطعت رجله اليسرى من صفصل القدم ويترك العقاب ولو سرق
ثالثة جسر اثم او سرق في التجني قتل ولو تكررت السرقة
من غير حد واحد لا يقطع اليسار مع وجود اليمنى بل يقطع
اليمنى ولو كانت شاة وكذا لو كانت اليسار شاة ولو لم يكن
يسار قطعت اليمنى وفي الرواية لا يقطع وقال الشيخ في النهاية

ولو سرق الشريك ما ينظنه نصيبا لم يقطع وفي سرقة احد
القائمين من القيمة روايتان احدهما لا يقطع والاخرى
يقطع لو راد عن نصيبه قد والتعاضد لو هلك الحرز فيه
واخرج هؤلاء يقطع والحر والعبد والسلم والكافر الذكر
لان في سواها لا يقطع عبد الانسان بسرقة ماله ولا عبد الفقة
بالسرقة منها ولا يقطع للاجير اذا حرق المال من دونه على الاثر
والزوج والزوجة وكذا الضيف وفي رواية لا يقطع وعلى الثاني
اطاعة المال ولو قطع الثاني في السرقة ونصاب القطع مبيع
دينا ذهبيا خالصا مضروبا بسكة المعاملة او ما قيمته ذلك
لا بد من كونه محرزا بقفل او غلق او دفن وقيل كل موضع ليس
المالك دخوله الا باذنه فهو حرز ولا يقطع من سرق من المواضع
المأذونة في غشيتها كالخامات والمساكن وقيل اذا كان
المالك ملعبا للمال كان محرزا ولا يقطع من سرق من جيب
انسان او كفة الظاهر من يقطع لو كان باطنا من ولا يقطع
في الحرز على الشجر ويقطع سارقه بعد حوزته وكذا لا يقطع في بئر

ولو لم يكن يشار قطع بجله اليسرى ولو لم يكن له رجل لم
يكن عليه أكثر من الحبس في الكل تردد ويسقط الحد بالتوبة
قل التوبة لا بعد ها ويخبر الامام معها بالاقرار في الإقامة
على رواية في الضعف والاستهتار بحد ولا يضمن سر السارق
للمارس في الواحي وهو مثل الأولى إذا سرقتان نصا يا
قال في النهاية مقطعان وفي الخلاف بشرط بلوغ نصيب كل
واحد نصا بالثانية لو قامت الحجة بالشرقة ثم اسكت ليقطع
ثم شهد عليه بالسرقة قال في النهاية قطعت يده بالأولى وجعله
بالأخرى فيه رواية والأولى التمسك بعصمة الدم التي في موضع
اليقين الثالثة قطع الشارق موقوف على رفعة الموقوف منه
قلو لم يرافعه لم يرفع الامام ولو رافعه لم يرفع الحد ولو رعب
الفصل السادس في المحارب وهو كل محرم سلاحا في بر أو بحر لا
أونهارا إلا خافة السائلة وإن لم يكن من أهلها على الاشتباه
فيثبت ذلك بالاقرار ولو مرة أو اثني مرة عدلين ولو شهد بعض
الصورة على بعض لم يقبل وكذا لو شهد بعض المأخوذين لبعض

دعوى

وحده القتل أو الضرب أو القطع مخالفًا أو التقي ولا يصح له
اختلاف قال المفيد بالتخيير وهو الوجه وقال الشيخ بالترتيب
يقول إن قتل ولو عفي ولم يدم قتل حد ولو قتل واحدا لم يال
استعيد منه وقطع يده اليمين ورجله اليسرى ثم قتل وصلى
ولو أخذ المال ولم يقتل قطع مخالفًا ونفي ولو سرح ولم يأخذ المال
أقتض منه ونفي ولو شهد التلاحح مخيفا نفي المخير ولو تأخر قبل
القدرة عليه سقط العقوبة ولم تسقط الحقوق القاس ولو تاب
بعد ذلك لم تسقط أو يصبى للمحارب حيا على القول بالتخيير
ومقتولا على القول الآخر ولا يترك على المخفية أكثر من ثلاثة أيام
ويؤزل ويقتل على القول بصلبه سحا ويكف ويصل على ويدفن
ويؤفل للمحارب عن بلده ويكتب بالمنع موالجته ويجلسه ويغسله
حتى يوب والقتل محارب ولا نشان دفعه إذا غلب الشبهة
ولا ضمان على الدافع ويذهب المذموم حددا وكذلك إذا برأ مرة
على نفسها أو غلاما فدفع فادى إلى تلفه أو دخل دارا فحرقه ولم
يخرج فادى التجر والتلف المولف أو ذهب بعض أعضائه ولو ظن

العطب سلم المال ولا يقطع المستد ولا المختلس ولا المحتال ولا
المنفق لأن سقي غيره من قدايل يستغادهم ما أخذوا ويؤخذ
بما يردع الفصل السابع في بيان البهائم وهي الأموات وما يشبه
إذا وطئ الباطل العاقل بهيمة المأكولة للدم كالشاة والبقرة حرم لحمها
ولحم ضلعها واشتبهت في قطع قسم نصفين وأقرع وهكذا حتى
يبقى واحدة وتذبح وتحرق ويقرع قيمتها إن لم يكن له وكان
الحتم ظهرها كالبعل والحمار والدابة أغرم ثمنها إن لم يكن له
وأخرجت إلى غير بلده وبعت وفي الصدقة ثمنها قولان والاشبه
أنه يباع عليه ويؤخذ الأولى على التقديرين ويثبت هذا الحكم
بشهادة عدلين أو اقرار ولو مرة ولا يثبت بشهادة النسوة
منفردات ولا منظمات ولو تكرر وطئ مع النقرة ثلثا قتل في الرابعة
ولو وطئ البتة كوطئ البتة في الغد واعتبار الإحصان ويغفل عنها
ولو كانت زوجة فلا حد ويعز ولا يثبت إلا بأربعة شهود
وفي رواية يكفي نشان لا ثلثا شهادة على واحدة ومن لا طمعت
كن لا طمعت ويعز زيادة على الحد ومن استمنى بيده عزه بإياه

الامانة

الامام ويثبت بشهادة عدلين أو اقرار مرتين ولو قتل في المرة
كان حسنا **كتاب القتل** وهو ما في النفس أو في الكفر والقوة
موجبه قصد البالغ العاقل إتمام النفس المعصومة المكافئة
عمر أو يحقق العهد بالقصد إلى القتل بما يقتل ولو أدار أو القتل
بما يقتل غالبًا ولو لم يقصد القتل فاتفق فلا ضمان خطأ
كالقرب للحصاة والعوف الخفيف أما الزنى بالجحر الغامز والسهام
المحد فانه يوجب القود ولو قتل وكذا الوالقاة في القاد أو ضربه
بعضا مكرهًا ما لا يحتمل مثله فبات أو القاء إلى الحوت فابتلع
أو إلى الأسد فافترسه لأنه كاللذة عادة ولو أسكن واحدا قتل
الآخر ونظر ثالث فالقود على القاتل ويجوز المسك ابتداء وتقف
عين القاتل ولو أكره على القتل فالقصاص على القاتل لا المكرم
وكذا الراس بالقتل والقصاص على المباشرة ويجوز لأمر أو لوكا
المأمور بعينه فقولان أشبههما أنه لا يغيره والمروى يقتل به السيد
وفي الخلاف إن كان العبد صغيرا لم يضمن أو سقط القود وجب
الدية على المولى لو سرح جان فشره الجناية دخل قصاص الطريق

في النفس اما لو وجد قتل فقولان احدهما لا يدخل فضا
الطرف في النفس الاخر يدخل وفي النهاية ان فرق لم يدخل
ومستند هار واية محمد بن قيس ويدخل وفي الطرف وفي النفس
اجماعا سائل من الاشتراك الاول لو اشتراك جماعة في قتل مسلم
فالولي قتل الجميع ويرد على كل واحد ما فضل من دينه عن حياية
وله قتل البعض ويرد الاخر من قدر حيايتهم فان فضل المقتول
فضلا قام به الولي وان فضل منهم كان له الثانية فيقتل من الجماعة
في الاطراف كما يقتل في النفس فلو قطع يد جماعة كان له التغيير في
قطع الجميع ويرد فضل الدية وله قطع البعض ويرد عليهم الاخر
الثالثة لو اشترك في قتله امرتان قتلتا ولادة اذ لا فاضل
لهما ولو كثر اكثر رد الفاضل ان قتلهن وان قتل بعضا رد البعض
الاخر ولو اشترك رجل وامرأة فالولي قتلها ويقتل الرجل
بالرد والمفيد جعل الرد اثلا ولو قتل الرجل وقت عليه نصف
ديت ولو قتل المرأة فلا رد له مطالب الرجل بنصف الدية الرابعة
لو اشترك حر وعبد فالولي النهاية له قتلها ويرد على سيد العبد

وله قتل الحر ويرد عليه سيد العبد خمسة الاف درهم لو سيم العبد
اليوم او قتل العبد وليس له لاه على الحر سبيل والولي نصف
الجنانية على الحر ونصفه على العبد فلو قتلها الولي رد على الحر
نصف دية تته وعلى مولى العبد فاضل من قيمته عن نصف الدية
ولو قتل الحر مولى العبد عليه نصف الدية او دفع العبد بالردة
قيمته عن النصف سكن الزيادة للولي ولقتل العبد رد على
المولى ما فضل عن نصف الدية ان كان في العبد فضل ولو قتلت
امرأة فعبد على كل منهما نصف الدية فلو قتل العبد وكانت قيمته
بقد رجائيه فلا رد فان زادت رد على مولاه الزيادة القول
في الشرط المعتبر في الفضا هو خمسة الاف الحر فيقتل الحر
بالحر ولادة وبالحر مع الرد والحر بالحر وبالحر وهل يؤخذ
منها الفضل الاصح لا ويثاوي المرأة والرجل في الخارج فضا
ودية حتى تبلغ ثلثة دية للحر فينصف ديتها ويقصر لها مع رد
التعاود وله منها ولادة وتقتل العبد بالعبد وبالامة والامة
بالامة وبالعبد ولا يقتل الحر بالعبد بل يلزم قيمته يوم قتله

ولا يجاوز دية الحر ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المجاني
مع يمينه ويعز والعاقل ويلزم الكفارة ولو كان العبد ملكه
عز وكفر وفي الصدقة بقيته دوايه فيها ضعف وفي دوايه
ان اعتاد ذلك قتل به ودية المملوكه قيمتها ما لم يجاوز دية
الحر وكذا الاجتياز بدية عبد الذي دية الحر منهم ولا بدية
الامة دية الذمية ولو قتل العبد حر الرضيم مولاه وفي الدم
بالحيايين قتله واسترقاقه وليس للمولى فدية مع كراهية الولي
ولو خرج حرا فللمخرج الفضا وان شاء استرققه ان استرق
الجنانية وان قصرت استرق منه بنسب الجنانية او باع فباخذ
من ثمنه حقه ولو اهداه المولى فداء بارت الجنانية ويقاد العبد
لمولاه ان شاء المولى ولو قتل عبد مثله عدا فان كانا لواحد
فالمولى بالخيار بين الاقتصار والعفو وان كانا لاشتركت
فالولي قتله الا ان يتراضى المولى ان بدية وارث ولو كانت الجنانية
خطا كان للمولى القاتلة كد قيمته وله دفعه وله منه بافضل
من قيمته عن قيمة المقتول لا يضمن ما يعود والمديركا القتل

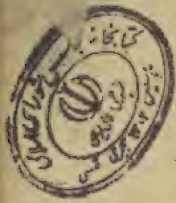
استرقه بطلان فخرج وجهه عن الدية قولان ويتغير الا
يخرج هل يصح في ذلك رتبة المولى انه يسقى والمكان ان لدية
اذا كان مشروطا كالتقضي ان كان مطلقا وقتل وشي فان
قتل حر كافيا عدا قتل وان قتل مملوكا فلا قود وعققت الجنانية
بما فيه من الرتبة بمعصيته يسقى في تضيق الحرية ويسترق اليها
منه او يباع في تضيق الحرية ولو قتل خطا على الامام بقدر ما فيه
من الحرية وللمولى الخيار بين فدية ما فيه من الرتبة بالاشارة تسليم
حصة الرق ليقاص بالجنانية وفي رواية على بن جعفر اذا اذى
نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر سائل الاول لو قتل حر فليس حرين
للاولياء الا قتله ولو قتل العبد حرين على التعاقب ففي رواية
هو لا وليا الاخير وفي اخرى اشتركان في دماء الحر حكم للمولى الاول
الثانية لو قطع بمضى رجلين قطعت يمينه لا ذل وديان لنا
قال في النهاية ولو قطع يدا وليس له يدان قطعت رجلاه باليد وكذا
لو قطع ايدي جماعة قطعت يداها بالاول فالاول والآخر بالآخر
فالآخر وليس يبقى بعد ذلك الدية ولعله استناد الى رواية صحيح

عن أبي جعفر الثالثة اذا قتل العبد حرًا عمدًا فاعتق مولاه ففي
 الصبي تركه واستبقه انه لا يعتق لان الولي المقتير في الاسترقاق
 ولو كان خطأ ففي رواية عمرو بن شمير عن جابر عن أبي جعفر
 يصح ويضمن المولى الدية وفي عمر وضعف ولا يشبه اشتراط
 الصحة بتقديم القتلان الشرط الثاني الدين فلا يقتل مسلم بكافر
 ذمتا كان او غيره لكن يعزى ونعيم دية الذي ولو اعتاد ذلك
 طارًا لا يقتضاه مع رد فاضل دية وقيل الذي بالذمة بالذمة
 مائة بعد دية فاضل دية والذمة بمثلها او الذي لا رد
 ولو قتل الذي مسلمًا عمدًا دفع هو وماله الى اولياء المقتول وله
 المقتير بين قتله واسترقاقه وهل يترق وله الصغار الاشبه
 لا ولو اسلم بعد القتل كان كالمسلم ولو قتل خطأ لزمه الدية في ماله
 ولو لم يكن له مال كان الامام عاقلة دون قومه الشرط الثالث
 لا يكون القاتل باقًا قتل وله لم يقتل بدو عليه الدية والكفارة
 والتعزير ويقتل الولد بآبيه وكذا الأم بولدها وكذا الأقارب
 وفي قتل الجذ بولد ترد الشرط الرابع كمال العقل فلا يعاقب المجنون

ولا الصبي وجبايتهما عمل وخطا على العاقلة وفي رواية يقتصر
 الصبي في البالغ عشا وفي الاخرى في البالغ خمسة اشبار يقيم عليه
 الحد وكذا لا يشترط ان عمد خطأ حتى يبلغ التكليف انما يقتل العاقل
 ثم تجزى له بسقط العود ولو قتل البالغ الصبي قتله على الاشبه
 ولا يقتل العاقل بالمجنون ويثبت الدية على العاقل ان كان عمدًا
 او شبهها وعلى العاقل ان خطا ولو قصد العاقل قتل نفسه كان
 هذبا وفي رواية دية من يلبس المال ولا رد على التام وعليه
 الدية وفي الامم ترد واشبه انه كالمهر في توجبه القصاص وفي
 رواية للجلوب عن ابي عبد الله ان جنات خطا تترك العاقلة
 فان لم يكن له عاقلة فالدية في ماله تؤخذ في ثلث مسنين
 وهذه فيها مع الشدة وتخصيص لعموم الآية الشرط الخامس
 ان يكون المقتول محققا في الدم القول فيما به يثبت وهو الاثر
 او البينة او القسامة اما الاثر فمكفي المرة وبعض الصحاب
 يشترط التكرار ويثبت في المقر بالبيع والعقل والاختيار
 للمقرية ولا ترد بقتل فافر اخوانه هو الذي قتله مرجح الاثر في

عنها القصاص والدية وودي من بيت المال وهو قضا الحسن
 واما البينة فهي شاهدان عدلان ولا يثبت بشاهد وعين
 ولا يشهد واثرين ويثبت بذلك ما يوجب الدية كما
 لحظه ودية الماشية والمنقولة والحياقة وكسر العظام ولو شهد
 اثنان ان القاتل زيد واخوان ان القاتل عمرو قال في القسامة
 سقط القصاص وجبت الدية نصفين ولو كان خطأ
 كانت الدية على عاقلة ما لم يجرى احتياط لما عرض وقصاص
 البتين ولو شهدا انه قتله عمدًا واقر اخره انه القاتل دون
 المشهود عليه ففي رواية نادرة عن ابي جعفر المولى قتل المقر
 ثم لا سبيل على المشهود عليه قتل المشهود عليه وبرهان المقر
 على اولياء المشهود نصف الدية وله قتلها ما ورد على اولياء
 المشهود خاصة نصف الدية وفي قتلها التكال لا يشاء العلم
 بالشركة وكذا في الزنا محصيا بالدية نصفين لكن الرواية من الشا
 سائل الاولى قبل بحسب النعم بالدم ستة ايام فان ثبت الدعوى
 والاخرى سبيله في السند ضعف فيه تعجيل العقوبة لم يثبت

سببها الثانية لو قتل او قتل او ادعى انه وجد المقتول مع امراته قتل
 به الا ان يقيم البينة بدعواه الثالثة خطأ الحاكم في القتل
 والمخرج على بيت المال من قال خذار لم يضمن من اغتدى
 عليه فاعتدى بمثله لم يضمن وان اتلف واما القسامة
 فلا يثبت الا مع اللوث وهو امانة يغلب معها الظن بصدق
 المدعى كالموجود في دار قوم او محلة لهم او قريتهم او بيوتهم
 وهو الى احديهما اقرب فهو لو قتل ولو تبادلت مساقيهما كما
 سواه في اللوث اتما من جعل قاتله كمثل الزنطام والقرقات ومن
 وجد في قلاة او معسكر او سوق او جمعة فديته في بيت
 المال ومع اللوث يكون للاولياء اثبات الدعوى بالقسامة
 وهي في العهد جنون ومينا وفي النكاح خمسة وعشرون على الظاهر
 وقيل خمسة مينا وهو لا يصح فلو لم يكن للمدعى قسامة كبرت
 عليه الايمان حتى ياتي بالعدد ولو لم يحلف وكان المنكر من
 قسامة حلف كل منهم حتى يكلموا ولو لم يكن له قسامة كبرت
 الايمان حتى ياتي بالعدد ولو لم يكن الزم المدعى عمدا وخطا





وقيل له ذوالعين على المذبح ويثبت الحكم في الأعضاء بالقتل
مع التهمة فما كانت دية النفس كالانف واللسان
فالاثر من القمامة ستة رجال يقسم كل منهم ميمنا ومع عدم
يخلف لولى ستة ايمان وقيل يسمون ميمنا احتياطاً ولو لم
يكن قمامة او امتنع احلف المتكر مع قومه ستة ولو لم يكن قوم
حلف هو ستة وما كانت دية دون دية النفس فما به
من ستة القول في كيفية الاستيفاء قتل العمد موجب القصاص
ولا يثبت الدية فيه الاصلها فلا تخيير للولى ولا يقضى بالدية
لقصاص ما لم يثبت من التلف بالجناية والواحد للولى الميا
بالقصاص وقيل يوقف على اذن الحاكم ولو لم يوافق الجماعة توقف
على الاجتماع قال الشيخ ولو نادر احد هم جاز وضمن الدية
عن حصص الماتين ولا قصاص بالشفيع او ما جرح جرحه
ويقتصر على ضرب العرق غير ممثل ولو كانت الجناية بالحرث
يقو او التعريف او الترحيم بالحجارة فمن سرقة القصاص
ما لم يعد المقتص وهذا سائل الاول لو اخذ بعض الاولاد

الدية فدفعها القاتل لم يسقط القود على الماشهر والآخرين
القصاص بعد ان يرد على المقتص منه نصيب من قادم ولو غلب
البعض لم يقض الاخرون حتى يردوا عليه نصيب من غناه
الثانية لو قتل القاتل حق مائات فالمرى وجوب الدية في ما لو
لو كان له مال الخلف من الاقرب فالاقرب وقيل لا دية الثالثة
لو قتل واحد رجلين او رجلاً قتلهم ولا سبيل الى ما له ولو
راضوا بالدية فلكل واحد الرابعة اذا ضرب الولي الجاني
وتركة طناً اثمات فبما في رواية يقض من الولي ثم يقبله
الولى او يتنازكا والراوى امان بن عثمان وفيه ضعف مع
ارساله الرواية وفيه وجه اعتبار الضرب فان كان يسوغ
به القصاص لم يقض من الولي ولو قتل صحيح مقطوع اليد
فاذا دوى قتلته رد دية اليدان كانت قطعت في قصاص او
اخذت بها وان شاء طرح دية اليد واخذ بالباقي وان كانت
قد ذهب من غير جناية جازها ولا اخذها دية كاملة قتل
هي رواية سورت من كليب عن ابي عبد الله عليه السلام

القيم الثاني في قصاص الطرف ويشتد فيه التناوي كافي
قصاص النفس فلا يقض في الطرف من لا يقض له في النفس
للاجل من المرأة ولا رد للمرأة من الرجل مع الرد فيما اذا عن
الثالث ويصير التساوي في السلامة فلا يقطع العضو الصحيح
بالاشل ويقطع الاشل بالصحيح ما لم يعرف انه لا ينضم ويقض
للسلم من الذي يؤخذ منه ما بين الديتين ولا يقض للذمي
من السلم ولا العمد من الحر ويعيد التساوي في الشجاج ساحة
طولا وعرضا لا وزلا بل يعي حصول اسم الشدة ويثبت القصاص
فيما لا تعز فيه كالحارصة والموجهة وسقط فيما به التعزيم
كالاشمة والمنقلة والمأبوسة والجائنة وكسر الاعضاء وفي جواز
الاقصاص قبل الامد مال رد استيفه الجواز ويثبت القصاص
في الجرح الشديد بالرد الشديد ويتوحي اعتدال النها ولو قطع
شجة اذن فاقض منه فالصحيح المحقق عليه كان للجاني ان اذنتها
للساوي في الشين ويقطع الانف الشام بغارم الشم ولا اذن
للصبيحة بالضم ولا يقطع ذكر الصحيح بالعين ويقطع الامود

لعين في العينين وان عوى وكذا يقض له من العين واحدة وفي
رد نصف الدية قولان المرورى الرد وسن الصبي يتطهر به فان قاتل
ففيه الارش ولا كان فيه القصاص ولو جرح بما ذهب النظر مع
سلامة المحدث اقض منه بان يرضع على اربعة الف المبلول
وتفح العين ويقابل برة قحاة مقابل الشتم حتى يذهب النظر او قطع
كفا المقطوعة الاصابع ففي رواية يقطع من الشاطع وتره عليه
دية الاصابع ولا تقص من تجا الى الحرم ويقتض عليه في الماكل
والشرب حتى يخرج فيقتصره ويقض من جوف الحرم فيه **الديات**
والنظر في امواد بعد الاول في اقسام القتل ومقار
الديات واقسام ثلاثة عم محض وخطا محض وشبه بالعمد بالعمد
ان يقصد الى الفعل والقتل وقد سلف مثاله والشبهة بالعمد
ان يقصد الى الفعل دون القتل مثلك يغرب للتأديب او يعلل
للاصلاح فيموت وخطا الخطا ان يخطي فيها مثل ان يرمى بالصيد
فيقتطاه التهم الى انسان فقتله فدية العمدة من مائة من
الدينار باقرة او ما يتاح له كل حيلة ثوبان من برود العين

او الفدينار او الفضة او عشرة الاف درهم وستادى سنة
واحدة من مال الجاني ولا يثبت الا بالتراضى وفي ذرية شبيهه
العبد روايتان اشهرها ثلث وثلثون بنت لبون وثلثون
حقه واربع وثلثون شبيهة طروقة الفحل ويضمن هذه الما^ل
لطاقلة وقال المفيد ستادى في سنتين وفي ذرية الخطا ايضا
روايتان اشهرها عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون
وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وستادى في ثلث سنين
ويضمنها الفاقلة لالحاقى ولو قتل في شهر الحرام الزم ذرية ثلثا
تقليطا وهل يلزم مثل ذلك في الحرم قال الشيخان نعم ولا يعرف
الوجه ودية المرأة على النصف من الجميع ولا يختلف ذرية الخطا
والعبد في شئ من المقادير بعد التعم وفي ذرية الذمي روايتان و
الشهيرة ثمانية درهم وروايت شاتهم على النصف ولا ذرية
لعنهم من اهل الكفر وفي ولد الزنا فاقول ان اشبهها بديه كدية
المسلم المحرور في ذرية الذمي وهي ضعيفة ودية العبد قيمته
ولو تجاوزت ذرية المحرور ذمت اليه وتؤخذ من مال الجاني ان قتله

عدا او سبها ومن غافله ان قتله خطأ ودية اعطائه بنسبة
قيمتها فيه من الحر ذرية من العبد قيمته كالنسان والذكر
وما فيه دون ذلك فمسا به والعبد اصل الحر في الاقدار فيه
ولو جنى جان على العبد بما فيه قيمة فليس للولي المطالبة حتى يرفع
العبد بزيته ولو كانت الجناية بناء دون ذلك اخذ ارض الجناية
وليس له دفعه والمطالبة بالقيمة ولا يضمن للولي جناية العبد
لكن يتعلق برقتة والولي فكذلك بارث الجناية ولا غير موقوف المحرم عليه
ولو كانت جنايته لا تستوعب قيمته فحق للولي في دفع الارض
او تسليمه ليستوفي المحرم عليه قد الجناية استرقا او بيعا
ويستوى في ذلك الرق المحض والمعتز كما كان اوانق اوانم
ولعل المردد النظر الثاني في موجبات القمان واليمين اتفق
المبائنة او القريب او تراجم الموجبات اما المباشرة فضابطها
الانلاف لامع القصد والطبيب يضمن في ماله من يتلى بعاجه
ولو لمريض او اولى فالوجه الحق لاما المرفوعة لا علاج
رواية الشكوى عن ابو عبد الله ثم قيل لا يصح لانه

ابراء مما لم يحدث كذا الجنى في البطا والاثام انقلب على اثامان
او محض برجله فقتل ضمن في ماله على تردد وقيل في مال الفاقلة
وهو اشبه واما الظير فان طلبت بالمطالبة المحرمتة الطفل
في ماله اذا انقلبت عليه فامان كان للفقير فالتية على العا^ل
ولو اعتق زوجته جماعة او ضمها فامان ضمن التية وكذا الزوجة
وفي النهاية ان كانا مأمورين فلا ضمان وفي الرواية ضعف ولو حمل
على رأسه متاعا فكسره او اصاب انسانا ضمن ذلك في ماله وفي
الرواية الشكوى ان عليا ضمن خنا فاقطع حشفة غلام
وهي مناسبة للذهب ولو وضع ان ساق من علو فقتل فان قصد
وكان يقتل غالبا فدية وان لم يقصد فهو شبهه عند بعض الدية
وان دفعه العوا او نلق فلا ضمان ولو دفعه دافع فالتة ان على
الدافع وفي النهاية ذرية المقتول على الدفع ويرجع بها على اللغ
ولو ركب جارية اخرى فقتلها ثلثة فقتلت فصارت الزانية
فماتت قال في النهاية الدية بين القاتلة والقائمة نصفان
وفي المقعدة عليها ثلثة الدية ويسقط الثلث لركوبها عا كذا قيل

رواية الوجهة عن سعد بن الاصمغ فلا قضى على وفي الجمل
ضعف وذكر المفيد حسن وخرج متأخرين بها ثلثة انا وجب
الدية على القاتلة ان كانت مملوكة للقائمة وعلى القائمة
ان لم يكن مملوكة واذا اشتراك في هدم الما طيلة ثلثة فوقع على
احدهم فمات ضمن الاخران دية وفي الرواية ضعف ولا
ان يضمن كل واحد ثلثة ويسقط الثلث لساعدة القاتل
ومن اللواحق مسائل الاولى من دعا غيره فاحسبه من منزله
ليلا ضمنه حتى يرجع اليه ولو وجد مقتولا وادعى قتله على
غيره وهم البينة ففي القود ترد واشبهه انه لا قود وعليه
عليه الدية ولو وجد ميتا ففي لزوم الدية قولان اشبههما
الاووم الثانية اذا عادت الظير بالطفل فانكره اهل صحت
ماله ثبت كذبها ويلزم بها الدية واحضان او اولا محتمل
كونه هو الثالثة لو دخل لص جمع متاعا ووطى صاحبه المنزل
فماتت ارضها فقتلته الاثر فقتله المرأة وهب دمه هذا
وقد روي عن مالك دية الغلام وكان لها الدية الا في درهم في كنية

لما كبرت لها على زوجها وهي رواية عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله
وعنه في امرأة أدخلت الحلة تصديقاً لها ليلتها فاقبلت
هو زوجها فصلت الزوج فقبلت المرأة الزوج فقبلت
الصديق فقبلت بالزوج والزوجة أن دم الصديق هو دم الزوجة
لو شرب البعوضة فسكر وافوجد جرحان وقتلان ففي رواية محمد بن
قيس أن علياً م قضى بدينه المقتولين على الجرحين بعد أن سقط
جراحه الجرحين من الدية وفي رواية السكوني عن أبي عبد الله
أنه جعل دية المقتولين على قاتل الأديعة واخذ دية الجرحين
من دية المقتولين والوجه أنها فدية في واقعة وهو أعلم بما آت
ذلك الحكم وكان في الغارات ستة غلات ففرقوا واحد فهدموا ثلث
منهم على الثلثة أنهم فرقوا وشهد ثلثة عن الاثنين ففي رواية
السكوني ومحمد بن قيس جميعاً عن أبي عبد الله أنه وإن إلى جعفر
أن علياً م قضى بالدية اسمها نسبة الشهادة وهي مائة وكه
فإن صح النقل ففي واقعة من عين فلا يتعدى احتمال ما يوجد
الاختصاص للبحث الثاني في التشيب وضابطه ما لا

تفصيل وهي رواية السكوني ومستمع والتكوي في ضعيف و
الطريق إلى مستمع في هذه ضعيف أيضاً في اليد في الدية وفي
كل واحدة نصف الدية وحدتها المعصم وفي الأصابع الدية
وفي كل واحدة عشر الدية على الأثر وفي رواية الإمام ثلث دية
اليدين بكل أصبع مقسومة على ثلث عقد الأصابع على اثنين
وفي الأصابع الزائدة ثلث الأصلية وفي شلل الأصابع الودية
ثلاثاً وبنها وفي الظفر إذا لم ينبت أو نبت أسود عشرة دنانير
فإن نبت أبيض خمسة دنانير وفي الزواجر ضعيف وفي الظاهر
إذا كسر الدية وكذا لو أخذ دية باصاً ولا يقدر على العقوبة
ولو هلك ثلث الدية وفي ثدي المرأة ديتها وفي كل واحد نصف
الدية وقال ابن بابويه في حلتى ثدي الرجل ثلث الدية مائة خمسة
وعشرون ديناراً وفي حشفة الذكر فأنما إذا كان استعمل الدية
وفي ذكر العينين ثلث الدية وفيما قطع من عجايبه وفي الحصى
الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي رواية في الميرى ثلث
الدية لأن الولد منها وفي دور الحصى أربع مائة دينار فإن

فجر فليقدر على المشي فثمان مائة دينار وفي الشفرتين الدية
وفي كل واحد نصف الدية وفي الأفضة الدية وهو أن يصير
السككين واحداً وقيل إن يخرق الخاجر بين مجرى البول ويخرج
الحصى يسقط ذلك عن الزوج ولو طباها بعد البلوغ أمالها
قبله ضمن الدية مع المهر ولزمت الاتفاق عليها حتى يموت أحدها
وفي الرجلين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدها فصل
القفا والقدم وفي أصابعهما ما في أصابع اليدين مثلاً
الأولى دية كسر الضلع خمسة وعشرون ديناراً وإن كان زخماً
القلب عشرة دنانير إن كان متمازياً العصبين الثانية لو كسر
بعض الإنسان أو عجزاً فلم يمالك غايطه ولا بوله ففيه الدية
قال الشيخان في كسر عظم من عضو خصيه فإن جبر على غير
عيب فاربعة أخماس دية كسره وفي رضه موصحة ربع دية
كسره وفي رضه ثلث دية العضو فإن لم يضر غير عيب فاربعة
أخماس دية رضه وفي كسر عظم ثلث دية فإن جبر على
غير عيب فاربعة أخماس دية فله الأربعة قال بعض

الثالث كان عليه غير التشيب كحفر البير وضرب السكين وطرح
للمغائر والمز التي في الطرق واللقاء الحج فإن كان ذلك في ملكه
لم يضمن ولو كان في غير ملكه أو كان في طريق مسلوله ضمن
ومنه ضرب الما زيب وهو خاترة إجماعاً وفي ضمان ما يتلف به
تولان لصدها لا يضمن وهو لأشبه وقال الشيخ يضمن وهي رواية
السكوني ولو جرت دابة على أخرى ضمن صاحب الداخلة جنايتها
ولو يضمن صاحب المدخول عليها والرجل أخيراً والتفريط في الأول
ولو دخل داراً ففقره كل واحد ضمن إلهذا دخل بأذنه ولا غرضاً
ويضمن ركب الدابة ما تحمله يديها وكذا القليل ولو وقع بها
ضمن جنايتها ولو برجلها وكذا الوضوء بها فقتت ولو ضربها عين
ضمن القاديب وكذا الشارب يضمن جنايتها ولو دكها اثنتان فثلاثاً
في القمان ولو كان معهما صاحبها ضمن دون الركب ولو ألفت
الركب لم يضمن المالك لأن يكون بتفريقه ولو أركب مملوكه
دايرة ضمن المولى ومن الإحصاء من شرط ضمان المولى صغر المملوك
الجواز الثالث في تراحم الحبيبات إذا اتفق المباشرة النسب ضمن

المباشر كما تدافع مع الحافز والمسلح مع التاج ولو جعل المباشرة السبب
ضمن السبب كن غطى ثمر اخرها في غير ملك فذبح غيره قالوا
فالقائم على الحافز على ترة ومن هذا الباب واقعة الزينة
وقع واحد فعلق واخره الثاني ثالث وجذب الثالث دلهما
فاكلهم الاسد فيه روايتان احدهما رواه محمد بن قيس عن ابن جعفر
قال قضى امير المؤمنين ع في الاذلة الفرس الاسد واقرم اهله
ثلاث الدية والثاني وغرم الثاني لاهل الثالث ثلث الدية وغرم الثالث
لاهل الرابع الدية والاخرى رواية مع عن ابن عبد الله ع ان عليا
قضى الاول ربع الدية والثاني ثلث الدية والثالث نصف الدية
والرابع الدية وجعل ذلك على غائلة الدين اذ جوا وفي سنة الخيرة
الاسم ضعف فحقى ما قطعه والاولى مشهورة وعليها فتوى المحاسب
النظر الثالث في الجناية على اطراف ومقاصد ثلثة الاول في ثبات
الاعضاء وفي الشعر الرأس الدية وكذا اللحية فان بنتا فالارث
وقال المفيد ان لم يثبت فما يتردنا وقال الشيخ في الخصة ان ثبت
ثلث الدية وفي الرواية ضعف وفي شعر الرأس الاربعة فان

وفي الحارثين خمسمائة دينار وفي كل واحد مائة وخمسون
وفي بعضه بمائة وفي العيين الدية وفي كل واحد نصف
الدية في الاحقان الدية قال في المصنوع وفي كل واحد ربع الدية
وفي الخلاف في الاعلى الثلثان وفي الاسفل الثلث وفي النهاية
والاعلى ثلث الدية وفي الاسفل النصف وعليه الاكثر وفي عين
الاعور الصحيحة الدية كاملة اذا كان العور دخلقة او ذهبت
شيء من قبل الله تعالى وفي خشف العوراء روايتا اشبهت بها ثلث
الدية وفي الاقف الدية وكذا الوقط ما نذر او كسر ففسد ولو جبر
على غير عيب فما يتردنا وفي ثلثة ثلثا دية وفي قطع الاجز نصف
الدية وفي احد الخزيين نصف الدية وفي رواية ثلث الدية وفي
الاثنين الدية وفي كل واحد نصف الدية وفي بعضها عجايب
ويتها وفي شحمها ثلث ديتها وفي حزم الشحم ثلث ديتها
وفي الشفتين الدية وفي قدر روية كل واحدة خلاف وقال
في المبسوط في الاعلى الثلث وفي السفلى الثلثان واختاره المفيد
وقال في الخلاف في الاعلى الربع مائة وفي السفلى ستمائة وكذا في

التحلية وبه رواية فيها ضعف وقال ابن بابويه في الاعلى نصف
الدية وفي السفلى الثلثان وقال ابن عقيل في كل واحد
نصف الدية وهو قوي وفي قطع بعض الجحباب ديتها وفي ثلثها
الصحيح الدية كاملة ولو قطع بعضه اعتبر بحروف الجهم وهو
ثمانية وعشرون حرفا وفي رواية تسعة وعشرون حرفا وفي
مطلوحة وفي لسان الاخرس ثلث دية وفي بعضه بمائة
ولو ادعى هاب نقطة ففي رواية يضرب لسانه بالابرة فان
خرج الدم اسود صدق وفي الانسان الدية وهي ثمانية وعشرون
منها المقادير اثنا عشر في كل واحدة خمسون والمائة ستة عشر
في كل واحدة خمسة وعشرون ولاوية للزانية لو قلفت سفينة
وطا ثلث الدية الاصل لو قلفت سفينة وفي اسود السن ثلث
الدية وفي سقوط السواء ثلث الدية وفي قطع السوداء ثلث
الدية وقيل في الاصل عطا ولم يقط ثلثا الدية وفي الرواية
ضعف فالحكومة اشبهت بغيره ليس الصبي الذي لم يتعرف فان بنت
فلة الارث وان لم يثبت فله دية المتفر في رواية فيها

ومن قال الدامية هي الحادضة فالباخعة غير المتلاصقة ففي التلاصق
او ثلثة ابعرة والتمحات هي التي تقف على التماساة وهي الحادة
المخية للعظم وفيها اربعة ابعرة والموضحة هي التي تكشف عن العظم
وفيها خمسة ابعرة والحاشية هي التي تقسم العظم وفيها عشرة ابعرة
والمقيلة هي التي يخرج الى نقل العظم وفيها خمسة عشر بعرة والمما
هي التي تصل امة الرأس وهي الخريطة الخامة للذراع وفيها
ثلثة وثلثون بعرة والمخافة هي التي تبلغ الجوف وفيها ثلث
الدية مسائل الاولى دية التافدة في الانف ثلث دية فان
صحت فخر ولو كانت في احد الخزيين الماخوف فدية الثانية
في شق الشفتين حتى يترد والاثنان ثلثا ديتها ولو برأت
فخر ديتها ولو كان في احدها ثلث ديتها سادع البرامخي ديتها
الثالثة اذا اقتدت نافذة في شيء من اطراف الرجل فدية مائة
دينار الرابعة في احراق الوجه بالجناية دينار ونصف وفي اخراجه
ثلاثة دنانير وفي اسوداده ستة دنانير وفي اخراجه وقال
وفي اليد على النصف الخامسة كل عضو له دية مقدرة

ثلاثة ثلثا دية وفي قطعة بعد ثلثه ثلث دية الشادية دية
التي تخرج في الرأس والوجه سواء وفي اليد بنسبة العضو الذي
يتفق فيه الشادية كل من الرجل دية وفيه من المرأة ديتها
ومن الذي دية ومن العبد قيمته وكل ما في من الحر قد فهو
من المرأة بنسبة ديتها ومن الذي كذلك ومن العبد بنسبة
قيمه لكن الحرقة شادى الحر حتى يبلغ الثلث ثم ترجع إلى النصف
والحرقة فلا تر عبارة عن معنى واحد ومعناه ان يقوم سليما
لو كان عبدا ومجربا كذلك وينسب التقاوة إلى القيمة وخذ
من الذي يتجيبا به الثامنة من الأولى له فالأمام ولو مدله
المطالبة بالقودا والدية وهل له العقد المروى الأنظر الرابع
في الواضح وهي أربعة الأول في الجنين ودية جنين الحرام إذا
كسب اللحم ولم يبل الزرع مائة دينار ذكر كان وانثى ولو كان
ذمتا فدية دية اليه وفي رواية السكوني عشرة دية إمامه ولو كان
مملوكا فدية دية أمته المملوك ولا كفارة ولو وجبة الزرع فدية
لذكر ونصف لانثى ولو لم يكن اللحم ففي دية وقال أحدهما

عشرة والآخر ثوبان الدية على لانه ففيه غطاء ثوبان ومضغة
ستون وعقود اربعون ونقطة بعد استقرها في الرحم عشرون
وقال الشيخ وفيما بينهما ما يجنبه ولو قتلت المرأة فمها فلا دية
دية المرأة ونصف الديتين عن الجنين ان حمل طاله وان علم بها
كان وانثى كانت الدية بحسبه وقيل مع المجاهرة شحرج بالقرعة
لانه مشكل وهو غلط لانه لا اشكال مع النقل ولو القته مباشرة او
سببها فعليه ما آتت به القته ولا يصيب لها من الدية ولو كان باقرا
مفرغ فالدية عليه ويستحق دية الجنين وراثة ودية جراحاته بنسبة
حيته ومن أخرج بها معا فزاد عليه عشرة دنانير ولو عثر عن دية
اختيارا قبل يذمه دية النطفة عشرة دنانير ولا شبه الاستقبال
الثاني في الجنابة على الحيوان من اتلف حيوانا مأكولا كالتمير بالركا
لزينة لم يمسك لا رش وهل لما لك دفعه والمطالبة بقيمت قال الشيخان
نعم ولا شبه لانه اتلاف لبعض منافعه فيضمن التلغ ولو اتلفه
لا بالركا لانه قيمته يوم اتلافه ولو قطع بعض جوارحه أو كسر
عظامه فلهما ذلك لا رش وان كان مما لا يؤكل ويقع عليه

الركا كالأسد والقروصن ارشه وكذا في قطع اعضاءه ولو استقر
حيوته ولو اتلفه لا بالركا ضمن قيمته حيا ولو كان مما لا يقع
عليه الزكاة كالكلب والخنزير ففي كلب الصيد اربعون دينا
وفي رواية السكوني يقوم وكذا في كلب الغنم وكل ما لا يطأ ولا
اشهر وفي كلب الغنم كرش وقيل عشرون دينا وكذا قيل في كلب
الطياط ولا عرف الوجه وفي كلب التمرخ فغير من تركه لا ضمن
للمسلم ما عدا ذلك لانه يملكه الذي يملكه من التلغ فيضمن قيمته
عند مقتله وفي الجنابة على اطراف الارض ويشترط في ضمانه استئذان
التي بمسائل الأولى قبل قضى على ع في جوارحت اربعة عقلة السك
فوقع في برفا كسر ان على التركة حصته لانه حفظ وصيته بالثوبون
فحكم في واحدة فلا يعتد الثانية في جنين البهيمة عشرة قيمتها
وفي عين الثابة ربع قيمتها الثالثة دوى السكوني عن جعفر عن
ابيه عن علي قال كان لا يضمن ما افسدت البهائم فها روي ضمن
ما افسدت ليلاد الترواية مشهورة فبراق في السكوني ضعفا والى
احدا والتفرط ليلاد كان الاضداد وانها الرابعة في كفارة القتل

في الترقية اذا كسرت فغيرت على غير عيب اربعون دينا و
والمتدكك بطريق الخامسة دوى الامن دوى وطن انسان
حقا لحدث دوى بطنه او يفتدى ثلث الدية وهي رواية السكوني
وفيه ضعف الشادية من اقتصر بكذا باصبع في رومانها فلم
تملك بوطها فقيمت ديتها ومهر شاتها على الاشهر وفي رواية
ثلث ديتها المقصد الثاني في الجنابة على المنافع في العقل الدية
ولو شجها فذهب عقله لم يتدخل الجنائيات وفي رواية ان كان
بضره واحدة بداخلها ولو ضره على راسه فذهب عقله اشهر
سنة فان مات قيد به وان بقي ولم يرجع عقله فعليه الدية
وفي السمع الدية وفي سماع كل اذن نصف الدية وفي بعض السمع
بجانبه من الدية ويقاير القاقصة الى الاخرى بان يبدل الناقصة
وقصة وتطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول لا اسم وتعتبر
المسافة من جوانبه الاربع ويتصدق مع الشاوي وكذلك مع
التفاوت ثم تطلق القاقصة وتسد الصحيحة ويعمل به كذلك
من ديتها بنسبة التفاوت ويتوخى القيا في سكوت المولى

يحب كنان للجمع بقتل العود والريثة بقتل الخطاء مع المباشرة دون
التشبيب فلو طرح حجر في ملك غيره أو ساءله فهلك به غار ضمن
لذية ولا كفارة ويجب بقتل المسلم ذكرًا كان أو أنثى صبيًا أو مجنونًا
حرًا أو عبدًا ولو كان في ملك القاتل وكذلك يجب بقتل الجنين إن
وحيته الروح ولا يجب قبل ذلك ولا يجب بقتل الكافر في متباناك
أو مغانها ولو قتل المسلم مثله في دار الحرب عالمًا لا القردة
فعليه القود وكفارة ولو طئته حربيًا ولا ذية وعليه الكفارة
الرابع في ألف قتلة والنظر في الحل وكيفية التشييط والواضح أنما
الحل فالعصبة والمتق وضامن الجيرة الإمام فالعصبة من تقريب
الماليت بالابوين أو بالأب كالأخوة وأولادهم والعومة وأولادهم
ووالا الجداد وان علوا وقيل هم الذين يرثون القاتل لو قتل أو أولاد
أظهر ومن الأصحاب من يشترط بين من تقترب بالأم مع تقريب
بالأب والأم أو بالأب وهو رواية مستندة إلى رواية سليمان بن
كهيل وفيه ضعف ويدخل الأبا والاولاد في العقل على الأشبه ولا
يشترط القاتل ولا العقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون وإن ورثوا

لا يقبل العاقلة بيمينه ولا اتلاف مال ويختص زمانها بالحياة
على الاصح حسب **فصل** ما اردنا ذكره وقد تأمهم مختصرون
مطولة مختصرين محصلة ونسألكم سبحانه ان يجعلنا ممن سكر
عليه وغفر الله وجعل اللبقة منقلبة ومنقلة انه لا يخيب من
سأله ولا يخسر من اماله وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاه
هزين ففتح من تسويد هذا الكتاب المختصر بعون الله وتوفيقه
في يوم الاربع عشرون شهر ربيع الثاني من شهر رند احلى
ومائة بعد الف من الهجرة النبوية المصطفوية
عليه وعلى آله احوال الشاه والنجية

کاتبہ محمد حسین ابن محمد
فاسمہ اسمعیل بن محمد
مکملہ

7

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ
سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا
فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا
بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا
يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ
كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ
حِفْظُهُمْ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ
وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ تَسْتَمْسِكُ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى

نَقْلًا مِنْ خُصَامِ الْمَلِكِ الْإِسْلَامِيِّ عَزَّ وَجَلَّ



نصف
١١/٢٤

